A/79/5/Add.9

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 5 طاء

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 5 طاء

A/79/5/Add.9

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة

عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020-2765

[24 تموز/يوليه 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	كتابا الإحالة	5
الأول –	تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات	7
الثاني –	التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات	10
	موجز	10
	ألف – الولاية والنطاق والمنهجية	14
	باء – النتائج والتوصيات	15
	1 – متابعة التوصيات السابقة	15
	2 – استعراض مالي عام	15
	3 – إدارة المخاطر المالية	18
	4 – إدارة الميزانية	21
	5 – إدارة الاستراتيجية	23
	6 – إدارة المشاريع	28
	7 – الاتفاقات المبرمة بين كيانات الأمم المتحدة وإدارة الشركاء المنفذين	34
	8 – إدارة المشتريات	38
	جيم – إحالة المعلومات من الإدارة	39
	1 – شطب النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات	40
	2 – المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة	40
	3 – حالات الغش والغش المفترض	40
	دال – شكر وتقدير	40
	المرفق	
	حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	41

الثالث – تصديق البيانات المالية 56
الرابع – استعراض مالي عام للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 57
ألف – مقدمة وعرض عام للعمليات والبيئة التشغيلية 57
باء – معلومات عن أهداف موئل الأمم المتحدة واستراتيجياته 58
جيم – لمحة عامة وتحليل للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 59
دال – المخاطر وأوجه عدم اليقين 68
هاء – الخصوم المستحقة المتعلقة بنهاية الخدمة وما بعد التقاعد 69
الخامس – البيانات المالية والملاحظات التفسيرية المتصلة بها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 70
أولا – بيان المركز المالي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 70
ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 72
ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 73
رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 74
خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 76
ملاحظات على البيانات المالية لعام 2023 77

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

وفقا للبند 6-2 والقاعدة 106-1 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، أُحيلُ إليكم التقرير المالي وحسابات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والحسابات الأخرى ذات الصلة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، التي أوافق عليها على أساس تصديقَي المسؤولة المالية الأولى في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومدير دائرة الإدارة والاستشارات والامتثال في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وتُتاح نسخٌ من هذه البيانات المالية إلى كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات.

(توقيع) ميشال **مليانار**
المدير التنفيذي بالنيابة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

رسالة مؤرخة 24 تموز/يوليه 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

يُشـــرِّفني أن أحيل إليكم تقرير مجلس مراجعي الحســـابات مشـــفوعاً بالتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

الفصل الأول

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية: رأي مراجعي الحسابات

الرأي

أجرينا مراجعة للبيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، التي تشمل بيان المركز المالي (البيان الأول) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وبيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، إضافةً إلى الملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة.

وإننا نرى أن البيانات المالية المرفقة تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لموئل الأمم المتحدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءَه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

أجرينا مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير مبيَّنة في الفرع الوارد أدناه بعنوان "مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية". ونحن جهة مستقلة عن موئل الأمم المتحدة، وفقا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكِّل أساساً نقيم عليه رأينا.

المعلومات الأخرى غير البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، التي تشمل الاستعراض المالي العام عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، الوارد في الفصل الرابع أدناه، ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مراجعي الحسابات الذي أعددناه بشأنها.

ورأيُنا في البيانات المالية لا يشمل تلك المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى وفي النظر، أثناء قيامنا بذلك، فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعارف التي استقيناها خلال عملية مراجعة الحسابات، أو فيما إذا كان يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية من جوانب أخرى. وإذا خلُصنا، استناداً إلى العمل الذي اضطلعنا به، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عنها. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة والأفراد المكلفين بتنظيم البيانات المالية

تقع على عاتق المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة المسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها بنزاهة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعن ممارسة الرقابة الداخلية حسب ما تراه الإدارة ضروريا لتيسير إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة غش أم خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، تتولى المديرة التنفيذية المسؤولية عن تقييم مدى قدرة موئل الأمم المتحدة على الاستمرار في أداء أعماله، مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال، واستخدام استمرارية الأعمال كأساس محاسبي، إلا إذا اعتزمت الإدارة تصفية الموئل أو وقف عملياته، أو لم يكن لديها أي بديل واقعي عن القيام بذلك.

وتقع على الجهات المكلفة بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية الإبلاغ المالي التي يضطلع بها الموئل.

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت نتيجة غش أم خطأ، وإصدار تقرير لمراجعي الحسابات يتضمن رأينا. والتأكد بدرجة معقولة هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يكفل أن المراجعة التي تجري وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستكشف بالضرورة أي خطأ جوهري إنْ وُجد. أما الأخطاء فيمكن أن تنشأ عن غش أو خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر على نحو معقول، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، نتحلى بالحكمة المهنية ونتبع منهجا يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

(أ) تحديد احتمالات احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية وتقييمها، سواء تلك الأخطاء ناتجة عن غش أم خطأ، ووضع وتطبيق إجراءات المراجعة استجابة لتلك الاحتمالات، واستقاء أدلة من مراجعة الحسابات تشكل أساسا كافيا ومناسبا لإبداء رأينا بشأنها. واحتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الغش يفوق احتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري ناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال متعمد أو تقديم بيانات مغايرة للحقائق أو تجاوز الرقابة الداخلية؛

(ب) الإلمام بإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة الحسابات حتى يتسنى وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها في موئل الأمم المتحدة؛

(ج) تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتّبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الصادرة عن الإدارة؛

(د) استخلاص الاستنتاجات بشأن مدى ملاءمة استخدام الأمين العام لاستمرارية الأعمال كأساس محاسبي، واستقراء الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات لتحديد أي غموض جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير قدرا كبيرا من الشك في قدرة موئل الأمم المتحدة على الاستمرار كمؤسسة عاملة.

فإذا خلصنا إلى وجود غموض جوهري، تعين علينا استرعاء الاهتمام في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإفصاحات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتقوم استنتاجاتنا على الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا عن مراجعة الحسابات. غير أنه قد تطرأ أحداث أو ظروف في المستقبل يتعذر معها على موئل الأمم المتحدة الاستمرار كمؤسسة عاملة؛

(هـ) تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث المبلغ عنها فيها بطريقة تحقق عرضها بنزاهة.

ونتواصل مع المكلفين بالإدارة فيما يتعلق بجملة مسائل منها النطاق المقرر لمراجعة الحسابات وتوقيتها ونتائجها الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا للحسابات.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوةً على ما تقدم ذكره، نرى أن معاملات موئل الأمم المتحدة التي اطلعنا عليها أو قمنا بالتدقيق فيها في إطار مراجعتنا للحسابات تتوافقُ من جميع النواحي الهامة مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة ومع السند التشريعي.

وقد قمنا أيضا، وفقا للمادة السابعة من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بإصدار تقرير مطول عن مراجعتنا لحسابات موئل الأمم المتحدة.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
(مسؤول أول لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

الفصل الثاني

التقرير المطول لمجلس مراجعي الحسابات

موجز

راجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) واستعرض عملياته عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

رأي مراجعي الحسابات

يرى المجلس أن البيانات المالية تعرض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركزَ المالي لموئل الأمم المتحدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءَه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاج العام

لم يكتشف المجلس أي أوجه قصور جوهرية في الحسابات والسجلات قد تؤثر في عرض البيانات المالية لموئل الأمم المتحدة بأمانة. لكنه لاحظ وجود مجال للتحسين في عدد من النواحي، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة المالية وإدارة الميزانية وإدارة الاستراتيجيات وإدارة المشاريع وإدارة الشركاء المنفذين وإدارة المشتريات.

الاستنتاجات الرئيسية

التحويل غير المأذون به للأرصدة النقدية من التبرعات المخصصة واستخدامها دون موافقة من الجهات المانحة

تم تحويل واستثمار أرصدة نقدية بلغ مجموعها 40,5 مليون دولار من التبرعات المخصصة إلى 24 منحة غير مخصصة في إطار أموال مخصصة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. فقد تبيَّن من عينة أُخذت من المنح غير المخصصة أن الموئل تكبَّد مبلغ 3,68 ملايين دولار دون الحصول على موافقة من الجهات المانحة، كانت نسبة 77 في المائة منه غير قابلة للاسترداد، مما أدى إلى تغيير الغرض المحدد المنصوص عليه في اتفاقات المانحين. وإضافةً إلى ذلك، لم يكشف بشكل كافٍ عن استخدام الأرصدة النقدية في التقارير المالية المقدمة إلى الجهات المانحة إثر انتهاء المشاريع.

عدم كفاية تخصيص ميزانية التقييم، مما يؤثر على تنفيذ التقييمات

وفقًا لسياسة التقييم، قُدرت ميزانية التقييم الإجمالية للمشاريع الـ 144 المعتمدة أو المكتملة للأعوام 2021 و 2022 و 2023 بمبلغ 8,62 ملايين دولار. غير أن ميزانية التقييم الفعلية بلغت 3,28 ملايين دولار، مما يشير إلى نقص قدره 5,34 ملايين دولار. ونظراً لنقص الموارد الكافية لعمليات التقييم، كان 33 مشروعاً من أصل التقارير الـ 34 التي أُخذت منها عينات تنقصها تقارير التقييم، مما أدى إلى عدم كفاية نطاق التغطية بالتقييم.

القصور في إطار التنفيذ الثلاثي للخطة الحضرية الجديدة

الخطة الحضرية الجديدة هي بمثابة إطار توجيهي أساسي للسياسات والممارسات الرامية إلى النهوض بمستقبل حضري أفضل للجميع، وتقترح تهيئة الفرص الكفيلة بتسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد حدد المجلس بعض أوجه القصور في إطار التنفيذ الثلاثي للخطة الحضرية الجديدة. أولاً، لم يُنفَّذ بعدُ مؤشر التعميم لتشجيع الحكومات على جميع المستويات. ثانيًا، لم يتم الإبلاغ بما يكفي عن حالة منصة الخطة الحضرية سواء من حيث النوعية أو الكمية. وأخيراً، لم يكن للإطار العالمي للرصد الحضري مؤشرات بيانات تطبيقية وتحليلية كافية.

عدم كفاية الإدارة والتنفيذ أدى إلى قصور في أداء المشاريع

في آذار/مارس 2024، كانت هناك 93 من "المشاريع المستحدثة" جرت الموافقة عليها في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في نظام أوموجا وكان من المقرر إنجازها قبل نهاية عام 2023، ويشمل ذلك 882 مؤشرًا من المؤشرات المقررة. والمؤشرات هي خصائص محددة وقابلة للرصد وقابلة للقياس تُستخدم لتبيان ما يحدث من تغييرات أو يُحرز من تقدم في المشروع نحو تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة. غير أن 330 مؤشراً في 51 مشروعاً (ما نسبته 54,8 في المائة من 93 مشروعاً) تأخرت من حيث تقييم التقدم المحرز، أو أُنهيت، وشمل ذلك منحاً بقيمة 30,78 مليون دولار، وهو ما يعكس نقص الأداء وعدم توخّي الكفاءة في استخدام الأموال. ويجدر بالذكر أن من غير المرجح أن تُموَّل هذه المشاريع الـ 34 المستفيدة من المنح المغلقة والمنح التي هي قيد الإغلاق بموارد إضافية أو تحقق المؤشرات غير المكتملة. وقد لاحظ المجلس أن أوجه القصور في ميزنة المشاريع، والتخطيط، وإدارة العمليات، كانت من العوامل التي أسهمت في هذا الأداء غير الكافي. وعلاوةً على ذلك، أثارت الجهات المانحة أيضا عددا من الشواغل بشأن إدارة المشاريع.

تجاوز حدود الدفع في الحساب الواحد بتقسيم اتفاق مجتمعي

كانت هناك ثمانية اتفاقات مجتمعية في إطار مكتب قطري واحد أُبرمت مع المجتمعات المحلية (أي المستفيدين النهائيين) بقيمة إجمالية قدرها 100 776 دولار دون الحصول على إذن من الوحدة القانونية، وقُسِّمت بغرض إبقاء المدفوعات دون الحد الأقصى لكل منها البالغ 000 100 دولار. وقد صُرف مبلغ قدره 490 698 دولار (90 في المائة من المجموع) لحساب مجلس التنمية المجتمعية نفسه. فهذه الممارسة تنتهك المبادئ التوجيهية الصادرة عن المقر بشأن استخدام اتفاقات موئل الأمم المتحدة وصكوكه القانونية، مما يطرح خطر سوء الإدارة المالية.

عدم كفاية الرقابة على المدفوعات في الاتفاق بين كيانات الأمم المتحدة

أظهر ما مجموعه 10 اتفاقات مبرمة بين كيانات الأمم المتحدة وتُدار في وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا أن الرقابة على المدفوعات لم تكن كافية. فسبعة من تلك الاتفاقات، بمبلغ إجمالي قدره 5,79 ملايين دولار، لم تنص على شروط الدفع المتوقف على الوفاء بالمنجزات المستهدفة. وصُرفت أقساط في إطار اتفاقين بقيمة إجمالية قدرها 3,76 ملايين دولار قبل استيفاء شروط الدفع. ولم تتقيد المبالغ المصروفة البالغ مجموعها 10,26 ملايين دولار في إطار ثلاثة اتفاقات بنسب الدفع المحددة. وقد تؤدي

الآلية الحالية الضـــعيفة لإدارة المدفوعات في إطار الاتفاقات بين كيانات الأمم المتحدة إلى طرح مخاطر على الرقابة المالية.

التوصيات الرئيسية

فيما يتعلق بالنتائج المذكورة أعلاه، يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بما يلي:

التحويل غير المأذون به للأرصدة النقدية من التبرعات المخصصة واستخدامها دون موافقة من الجهات المانحة

(أ) الحصـول على موافقة أو دليل رسـمي للتشـاور مع الجهة المانحة قبل تحويل أرصـدة التبرعات المخصصة إلى مِنح غير مخصصة، وتحديد استخدام الأرصدة بوضوح في التقارير المالية عن المشاريع أو الاتفاقات المتعلقة بالمِنح في المستقبل؛

عدم كفاية مخصصات ميزانية التقييم، الذي يؤثر على تنفيذ التقييمات

(ب) تخصيص موارد مالية كافية للتقييمات التي تُجرى في سياق ميزانيات المشاريع وإجراء تقييمات للمشاريع تكون متماشية مع سياسات التقييم لضمان أن تُنفَّذ أنشطة التقييم بفعالية وأن تكون تقارير التقييم متاحة للعموم؛

القصور في إطار التنفيذ الثلاثي للخطة الحضرية الجديدة

(ج) الشـروع في تنفيذ مؤشـر التعميم، وتحسـين كمية التقارير الوطنية ونوعيتها، وتقوية تحليل البيانات بشأن الإطار العالمي للرصد الحضري لغرض تحسين توافر البيانات من أجل تعزيز الرصد والإبلاغ بشأن الخطة الحضرية الجديدة؛

عدم كفاية الإدارة والتنفيذ أدى إلى قصور في أداء المشاريع

(د) تعزيز الخلفية وتقييم المخاطر في مرحلة تخطيط المشـــاريع وتحســـين دقة إعداد الميزانية، لضمان إنجاز المشاريع ضمن المواعيد الزمنية والميزانية المقررة؛

(هـ) تعزيز الرقابة على الإنفاق لضـــمان اتســـاقه مع الميزانيات وذللك بإجراء اســـتعراض منتظم للأعمال الفنية المتصـــلة بالمشـــاريع وتجميعها مع المعلومات المالية في العنصـــر المؤســـســـي الأســاســي لنظام أوموجا، وتقديم تقارير مالية وتقارير مرحلية عالية الجودة بانتظام إلى الجهات المانحة، من أجل تعزيز ثقة هذه الجهات في موئل الأمم المتحدة؛

تجاوز حدود الدفع في الحساب الواحد بتقسيم اتفاق مجتمعي

(و) تعزيز الرقابة على الامتثال لتوقيع الاتفاقات المجتمعية، واســـتعراض شـــروط الدفع الحالية للاتفاقات المجتمعية، مع مراعاة الواقع الميداني في المكتب القطري المعني، ووضـع شـروط دفع مناسبة للسيطرة على المخاطر المالية؛

عدم كفاية الرقابة على المدفوعات في الاتفاق بين كيانات الأمم المتحدة

(ر) تعزيز الرقابة الشاملة على المدفوعات في الاتفاقات المبرمة بين كيانات الأمم المتحدة، ويعرض الشروط المسبقة ونسب الدفع بوضوح، ويحمّل جميع الوثائق الأساسية اللازمة في وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا لتيسير التحقق من المدفوعات.

متابعة التوصيات السابقة

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ومن بين التوصيات المتبقية الصادرة إلى غاية السنة المالية المنتهية في31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وعددها 72 توصية، نُفذت 34 توصية (47 في المائة) فيما كانت 38 توصية (53 في المائة) قيد التنفيذ.

حقائق رئيسية	
19,19 مليون دولار	الموارد السنوية الأصلية (الميزانية العادية وميزانية المؤسسة غير المخصصة الغرض)
617,30 مليون دولار	مجموع الأصول
163,63 مليون دولار	مجموع الخصوم
215,39 مليون دولار	مجموع الإيرادات
149,08 مليون دولار	الإيرادات من التبرعات
162,41 مليون دولار	مجموع المصروفات

ألف - الولاية والنطاق والمنهجية

1 - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) مكلّف من الجمعية العامة بدعم استدامة البلدات والمدن اجتماعيا وبيئيا. والموئل هو جهة التنسيق المعنية بجميع مسائل التوسع الحضري والمستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة. وقد أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها 239/73، هيكلاً إداريا جديداً لموئل الأمم المتحدة يتألف من جمعية الموئل ذات العضوية العالمية، والمجلس التنفيذي، ولجنة الممثلين الدائمين.

2 - ويقع مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، وله أربعة مكاتب إقليمية رئيسية تغطي مناطق أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولدى موئل الأمم المتحدة أيضا مكاتب اتصال ومكاتب قطرية ومكاتب مشاريع في 64 بلدا في مختلف أنحاء العالم. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان يشغِّل 426 موظفا، إلى جانب عدد متغير من الأفراد من غير الموظفين المعيَّنين بعقود محددة، ولا سيما في المكاتب الميدانية.

3 - وراجع مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية لموئل الأمم المتحدة واستعرض عملياته عن الفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقا لقرار الجمعية العامة 74 (د-1) الصادر في عام 1946. وأُجريت المراجعة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وللمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بالمراجعة المالية لكيانات القطاع العام. وتقتضي المعايير أن يمتثل المجلس للمتطلبات الأخلاقية وأن يخطط لمراجعة الحسابات ويقوم بها للتأكد بدرجة معقولة من خُلوّ البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

4 - وأجريت المراجعة في المقام الأول لتمكين المجلس من تكوين رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية تَعرض بأمانة المركزَ المالي لموئل الأمم المتحدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وأداءَه المالي وتدفقاته النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد شمل ذلك المسعى تقييما لما إذا كانت المصروفات المسجلة في البيانات المالية قد جرى تكبُّدها للأغراض التي وافقت عليها الهيئات الإدارية، وما إذا كانت الإيرادات والمصروفات قد صُنِّفت وسُجِّلت وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وتضمنت مراجعة الحسابات استعراضا عاما للنُظم المالية والضوابط الداخلية وفحصا اختباريا للسجلات المحاسبية، وغيرها من المستندات المؤيدة، بالقدر الذي ارتآه المجلس ضروريا لتكوين رأي بشأن البيانات المالية.

5 - واستعرض المجلس أيضا عمليات موئل الأمم المتحدة بموجب البند 7-5 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي يتطلب من المجلس أن يدلي بملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة وإجراءات الرقابة الداخلية، وإدارة العمليات وتنظيمها بصفة عامة. ويتضمن التقرير أيضا تعليقات مقتضبة عن حالة تنفيذ التوصيات المقدمة في السنوات الماضية.

6 - وكانت عملية المراجعة المرحلية للحسابات قد أُجريت في مقر موئل الأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيروبي، وريو دي جانيرو بالبرازيل، على التوالي في الفترة من 14 تشرين الأول/أكتوبر إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وأُجريت المراجعة النهائية في مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي في الفترة من 6 نيسان/أبريل إلى 6 أيار/مايو 2024.

7 - ونوقِشَت ملاحظات المجلس واستنتاجاته مع إدارة موئل الأمم المتحدة التي عُرِضت آراؤها على النحو المناسب في هذا التقرير.

باء - النتائج والتوصيات

1 - متابعة التوصيات السابقة

8 - تابع المجلس حالة تنفيذ توصياته الصادرة في السنوات السابقة وأقر بإحراز تقدم في تنفيذ التوصيات المتبقية. فمن بين التوصيات المتبقية الصادرة إلى غاية السنة المالية المنتهية في31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وعددها 72 توصية، نُفذت 34 توصية (47 في المائة) فيما كانت 38 توصية (53 في المائة) قيد التنفيذ. وترد التفاصيل المتصلة بذلك في مرفق هذا التقرير.

9 - وأجرى المجلس تحليلا للتوصيات الـ 38 التي هي قيد التنفيذ، فلاحظ أن 8 توصيات منها (21 في المائة) تتعلق بإدارة الشؤون المالية وإدارة الميزانية، و 9 توصيات (24 في المائة) تتعلق بإدارة الموارد البشرية، و 11 توصية (29 في المائة) تندرج في فئة إدارة المشاريع والشركاء المنفذين، و 3 توصيات (8 في المائة) تتعلق بإدارة الأصول. وتعلقت التوصيات السبع المتبقية (18 في المائة) بعملية الشراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة الاستراتيجية.

10 - وفيما يتعلق بتقادم التوصيات الـ 38 المتبقية المذكورة أعلاه، ظلت 10 توصيات (26 في المائة) معلّقة لمدة أكثر من ثلاث سنوات، وظلت 5 توصيات (13 في المائة) مفتوحة لمدة ثلاث سنوات، وكانت 8 توصيات (21 في المائة) مقدمة منذ سنتين، و 15 توصية (40 في المائة) صدرت قبل سنة واحدة.

2 - استعراض مالي عام

الإيرادات والمصروفات

11 - تشمل إيرادات موئل الأمم المتحدة الاشتراكات المقررة (الميزانية العادية)، والتبرعات، وإيرادات الاستثمار، والتحويلات والمخصصات الأخرى، والإيرادات الأخرى. وخلال الفترة قيد الاستعراض، زاد مجموع الإيرادات بمبلغ 27,54 مليون دولار (14,66 في المائة)، حيث ارتفع من 187,85 مليون دولار في عام 2022 إلى 215,39 مليون دولار في عام 2023. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى تسجيل زيادة في التبرعات من 123,10 مليون دولار في عام 2022 إلى 149,08 مليون دولار في عام 2023.

12 - وفيما يتعلق بالمصـــروفات، انخفض مجموعها بمقدار 41,07 مليون دولار (20,18 في المائة)، من 203,48 ملايين دولار في عـام 2022 إلى 162,41 مليون دولار في عـام 2023. ويتعلق هـذا الانخفاض أســاســاً بتنفيذ المشــاريع. وشــملت الفئات الرئيســية للمصــروفات المنح والتحويلات بمبلغ 24,39 مليون دولار (2022: 44,79 مليون دولار) ومصـــروفات التشـــغيل الأخرى بمبلغ 45,73 مليون دولار (2022: 66,93 مليون دولار).

13 - ونتيجة لزيادة الإيرادات ونقصـان المصـروفات، سـجل موئل الأمم المتحدة فائضـا بلغ مجموعه 52,98 مليون دولار في عام 2023، بما يمثل زيادة قدرها 68,61 مليون دولار مقارنة بعام 2022 (2022: بلغ العجز 15,63 مليون دولار). وترد في الشكل الأول من الفصل الثاني مقارنة بين الإيرادات والمصروفات لعامَي 2023 و 2022.

الشكل الأول من الفصل الثاني

مقارنة بين الإيرادات والمصروفات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

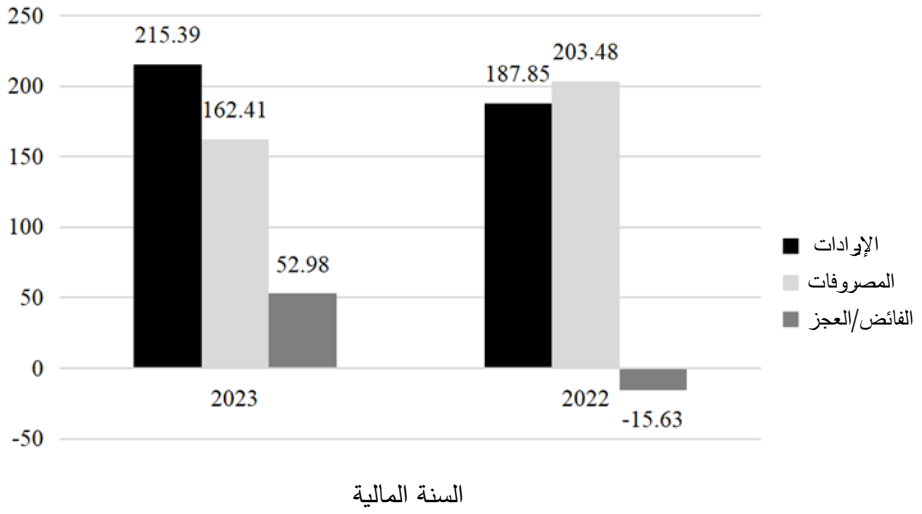

المصدر: البيانات المالية لموئل الأمم المتحدة لعامَي 2022 و 2023.

تحليل النسب

14 - يتضـمن الجدول 1 من الفصـل الثاني النسـب المالية الرئيسـية محلَّلة انطلاقا من البيانات المالية، ولا سيما من بيانَي المركز المالي والأداء المالي للسنوات المالية 2021 و 2022 و 2023.

الجدول 1 من الفصل الثاني

تحليل النسب

النسبة	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2021*
نسبة النقدية[أ]			
النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل: الخصوم المتداولة	1,80	2,12	1,77
نسبة السيولة السريعة[ب]			
النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض: الخصوم المتداولة	3,44	4,16	3,06
نسبة التداول[ج]			
الأصول المتداولة: الخصوم المتداولة	3,77	4,40	3,23
نسبة الملاءة المالية[د]			
مجموع الأصول: مجموع الخصوم	3,77	4,05	3,03

البيانات المالية لموئل الأمم المتحدة للسنوات 2021 و 2022 و 2023.

(أ) نسبة النقدية هي مؤشر على ما يملكه الكيان من سيولة، لأنها تقيس حجم النقدية أو مكافئات النقدية أو الأموال المستثمرة المشمولة بالأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة.

(ب) نسبة السيولة السريعة هي نسبة أكثر تحفظا من نسبة التداول لأنها لا تشمل المخزون والأصول المتداولة الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على أن الوضع الحالي يتسم بسيولة أعلى.

(ج) يدل ارتفاع النسبة على قدرة كيان على سداد خصومه القصيرة الأجل.

(د) ارتفاع النسبة مؤشر جيّد على الملاءة المالية.

15 - وما زالت المؤشرات المالية الرئيسية لموئل الأمم المتحدة سليمة كما يتبين من ارتفاع نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، ونسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم. فقد انخفضت النسب بشكل طفيف مقارنةً بعام 2022، وهو ما يُعزى إلى زيادة في الخصوص المتعلقة بترتيبات مشروطة.

16 - انخفضت الإيرادات المتعلقة بالجزء غير المخصص الغرض بمقدار 2,93 مليون دولار (38,15 في المائة)، من 7,68 ملايين دولار في عام 2022 إلى 4,75 ملايين دولار في عام 2023. وزادت المصروفات المتعلقة بالجزء المخصص الغرض بمقدار 1,37 مليون دولار (82,53 في المائة)، من 1,66 مليون دولار في عام 2022 إلى 3,03 ملايين دولار في عام 2023. وأدى ذلك إلى تحقيق الجزء المخصص الغرض فائضا قدره 1,72 مليون دولار في عام 2023، أي بنقصان قدره 4,30 ملايين دولار مقارنة بعام 2022 (2022: بلغ العجز 6,02 ملايين دولار). وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى الجزء المخصص الغرض، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، صافي أصول قدرها 6,65 ملايين دولار (2022: مركز صافي أصول قدره 4,92 ملايين دولار).

3 - إدارة المخاطر المالية

التحويل غير المأذون به للأرصدة النقدية من التبرعات المخصصة واستخدامها دون موافقة من الجهات المانحة

17 - ويُذكر في الإجراء 113 من الإجراءات التشغيلية الموحدة لميزانية مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وإداراته المالية (بشأن الموافقة على المنح وضمان الجودة، بصيغته المنقحة في 31 آذار/مارس 2023) أن "المنح غير المخصصة الغرض هي مِنح تُنشأ دون تعيين غرض محدد لها وبالتالي يمكن استخدامها لأغراض مختلفة وفقا لما يراه الكيان مناسبا".

18 - وفي الفقرة 1-18 من نموذج الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات لموئل الأمم المتحدة، يُشار إلى أن "أي أموال غير مصروفة وغير ملتزم بها، بما في ذلك الفوائد المستحقة، عند اكتمال المشروع (المشاريع) أو إنهائه، يُحتفظ بها في حساب موئل الأمم المتحدة ريثما يتم التشاور بشأنها مع الجهة المانحة".

19 - ولاحظ المجلس أنه تم إنشاء 24 منحة غير مخصصة الغرض في إطار الأموال المخصصة الغرض، برصيد إجمالي قدره 40,5 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وشمل الرصيد ما يلي: (أ) الأموال المرصودة لتلك المنح الـ 24 المحوَّلة من أرصدة التبرعات المخصصة الغرض دون الحصول على موافقة الجهات المانحة، وهو ما يتعارض مع وظيفة الأموال المخصصة الغرض؛ و (ب) الإيرادات الاستثمارية لتلك التبرعات المخصصة الغرض. غير أن البنود المتعلقة بأرصدة المِنح، ووفقًا لاتفاقيات التبرعات المخصصة الغرض لموئل الأمم المتحدة، لا تخوِّل لموئل الأمم المتحدة تغيير الغرض المحدد لتلك الأموال؛ بل تنص على إفادات صريحة بضرورة التشاور مع الجهات المانحة.

20 - ولاحظ المجلس أيضا أن المنح الـ 24 غير المخصصة الغرض استُخدمت أساساً لدعم القروض الداخلية ومرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم، وتغطية الخسائر الناجمة عن صرف العملات الأجنبية، والمصروفات التشغيلية، وتصحيح عمليات الشطب، والتي كان معظمها غير قابل للاسترداد. وباستخدام عينة، استعرض المجلس 23 سجلاً من سجلات نفقات الاسترداد الهامة بمبلغ قدره 1,7 مليون دولار فلاحظ أن مبلغ 1,44 مليون دولار (85 في المائة) منها تعذَّر استرداده. وإضافةً إلى ذلك، فمن بين 61 سجلا من سجلات الإنفاق تتعلق بتصفية أرصدة نقدية سالبة قدرها 1,98 مليون دولار، تعذَّر استرداد 1,4 مليون دولار (71 في المائة).

21 - وأُبلغ المجلس بأن موئل الأمم المتحدة لم يلتزم الصمت بشأن التحويل إلى المِنح غير المخصصة الغرض، حيث أُفصح عن تلك المعلومات في التقرير المالي النهائي عن المشاريع المقدم إلى الجهات المانحة. وجرى السعي إلى إجراء وتوثيق مشاورات موئل الأمم المتحدة مع الجهات المانحة قبل الإغلاق المالي للمِنح.

22 - غير أن المجلس لاحظ عدم وجود دليل يُذكر على التشاور مع الجهات المانحة. فباستخدام عينة، من بين 75 منحة، بتحويلات قدرها 2,05 مليون دولار إلى مِنح غير مخصصة الغرض عن السنوات 2021 و 2022 و 2023، لم تُرفق إلا مع 5 مِنح، بمبلغ قدره 700,88 73 دولار (4 في المائة)، رسائلُ تأكيد بالبريد الإلكتروني من الجهات المانحة. وإضافةً إلى ذلك، لم تحدد التقارير المالية للمشاريع المغلقة الكيفية التي استُخدمت بها تلك الأرصدة. وإضافةً إلى ذلك، كانت المِنح الـ 24 قد أُنشئت في إطار الأموال المخصصة الغرض، التي تختلف عن المنح غير المخصصة الغرض.

23 - ويرى المجلس أن رغبة موئل الأمم المتحدة في التشاور على نحو استباقي مع الجهات المانحة لم تكن واضحة وأن طريقة الإفصاح الحالية غير كافية. فلا بد من الحصول على تأكيد من الجهات المانحة قبل تحويل المِنح وتغيير الغرض المحدد لها.

24 - ويساور المجلس القلق من أن احتمال أن يؤدي نقل واستخدام المنح غير المخصصة المذكورة أعلاه دون الحصول على موافقة الجهات المانحة إلى نزاعات مالية والتأثير سلباً على سمعة موئل الأمم المتحدة.

25 - **ويوصي المجلس بأن يحصل موئل الأمم المتحدة على موافقة أو دليل رسمي للتشاور مع الجهة المانحة قبل تحويل أرصدة التبرعات المخصصة إلى منح غير مخصصة، وتحديد استخدام الأرصدة بوضوح في التقارير المالية عن المشاريع أو الاتفاقات المتعلقة بالمِنح في المستقبل؛**

26 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

الأموال الخاملة منذ فترة طويلة في المنح المغلقة

27 - ينص البند 5-8 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على أن يضع الأمين العام قواعد وإجراءات مالية تفصيلية لضمان فعالية وكفاءة الإدارة المالية والاقتصاد في النفقات.

28 - ويُشار في الإجراء 114 من الإجراءات التشغيلية الموحدة المعمول بها في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (إغلاق المِنح، تنقيح عام 2021) بشأن الميزانية والإدارة المالية إلى أنه "لا يمكن إتمام الإغلاق المالي للمنحة إلا بعد انتهاء جميع المعاملات التقنية والمالية المتعلقة باتفاق (اتفاقات) الجهة المانحة وتقديم تقرير مالي نهائي إلى الجهة المانحة وردّ أي رصيد غير منفق إلى الجهة المانحة أو القيام (في حالة موافقة الجهة المانحة) ببرمجته من جديد في مشروع آخر أو نقله إلى منحة أخرى"، وإلى أنه "يجب أن يجري الإغلاق المالي في موعد أقصاه 12 شهراً من الإقفال التشغيلي أو بعد تاريخ الإلغاء".

29 - ولاحظ المجلس وجود 291 منحة في "حالة إغلاق" برصيد إيجابي قدره 6,40 ملايين دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ومن بين تلك المنح، كان هناك 242 منحة مغلقة برصيد إيجابي قدره 5,37 ملايين دولار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعلاوة على ذلك، كان لدى 109 مِنح من أصل 242 منحة في "حالة إغلاق" رصيدٌ إيجابي قدره 1,95 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وباستخدام عينة، استعرض المجلس أربع منح كانت في حالة إغلاق برصيد نقدي قدره 934 611 دولار لأكثر من 24 أو 12 شهرا فوجد أن جميع المشاريع ذات الصلة بذلك قد أُغلقت، مع إرفاق تقارير مالية عنها في نظام أوموجا.

30 - ويرى المجلس أن المِنح المغلقة التي لها أرصدة لا تمتثل للبند المالي المذكور أعلاه، وأن الأموال التي طال أمد خمولها في هذه المِنح المغلقة قد تؤثر على استخدام الموارد بفعالية وكفاءة واقتصاد في الإنفاق.

31 - **ويوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة باستعراض حالة المِنح وأرصدتها النقدية بانتظام ومعالجة الأرصدة النقدية وفقا للاتفاقات مع الجهات المانحة قبل إغلاق المنح، وبالتالي تعزيز كفاءة استخدام الأموال.**

32 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

عدم فعالية مراقبة السُّلف المقدمة للشركاء المنفِّذين، مما يؤدي إلى عدم كفاية الإفصاح في البيانات المالية

33 - على نحو ما ذُكر أعلاه، ينص البند 5-8 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة على أن يضع الأمين العام قواعد وإجراءات مالية تفصيلية لضمان فعالية وكفاءة الإدارة المالية والاقتصاد في النفقات.

34 - وينص الإجراء 115 من إجراءات التشغيل الموحدة (مدفوعات ونفقات المشاريع) المعمول بها في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على أن "المدفوعات إلى الشركاء المنفِّذين تصدر كسُلف. ويلتزم الشريك المنفِّذ بتقديم تقارير مالية عن النفقات لكل فترة إبلاغ عن السُّلف التي صدرت بالفعل. وتُقيَّد المصروفات على أساس تقارير المصروفات التي يقدمها الشريك المنفذ".

35 - وتنص سياسة موئل الأمم المتحدة المتعلقة بالشركاء المنفذين على أنه "يتعين على جميع الشركاء المنفذين تقديم تقارير عن طريق البيانات المالية القائمة على النواتج: تشمل المنجزات المستهدفة المحددة التكاليف".

36 - ولاحظ المجلس أن السُّلف النقدية التي قُدمت إلى الشركاء المنفذين ولم تكن قد قُيِّدت كمصروفات في نهاية سنة 2023 بلغ مجموعها 36,3 مليون دولار (2022: 15,6 مليون دولار)، بما يعكس زيادة بنسبة 133 في المائة. واستعرض المجلس عينة من 61 اتفاقاً من اتفاقات الشركاء المنفذين فلاحظ منها أن 22 شريكاً يظهر أوجه قصور ذات صلة بإعداد التقارير، من بينها الاضطرار إلى إدخال تنقيحات متكررة عليها بسبب تدنِّي جودة التقارير والتأخر في تقديمها. وإضافةً إلى ذلك، لوحظ ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بتسعة شركاء منفذين لم تُستَلم تقاريرهم، أُبلغ المجلس بأن المنجزات المستهدفة للشركاء المنفذين المستعرَضة في اتفاقاتهم قد تحققت، ولذا كان يُفترض أن تكون السلفة قد صُرفت كاملةً. ومع ذلك، فمن السلفة المحوَّلة البالغة 10,69 ملايين دولار، لم يُقيَّد كنفقات إلا مبلغ 2,75 مليون دولار (25,75 في المائة)، مما أدى إلى مبالغة محتملة في تقدير تحويلات السُّلف بمقدار 7,94 ملايين دولار وما يقابل ذلك من نقص في تقدير النفقات لعام 2023؛

(ب) فيما يتعلق بثلاثة شركاء منفذين لم ولن يحققوا المنجزات المستهدفة المنصوص عليها في اتفاقاتهم، وبسُلفة قدرها 258 392 دولار، تمثِّل 85,43 في المائة من مبلغ العقد، لم يكن هناك إلا لمبلغ 697 162 دولار أساس إبلاغي كاف للتقييد كنفقات. وأُبلغ المجلس بأن اتفاقَين من تلك الاتفاقات أُنهيا، فيما لا يزال اتفاق واحد في انتظار إنهائه، ريثما يرد التقرير واسترداد للأموال من الشريك المنفذ. وكان من الصعب على موئل الأمم المتحدة أن يفهم تنفيذ اتفاقات الشركاء المنفذين انطلاقا من التقارير المالية، ولم يتضح ما إذا كان سيتم إنفاق السُّلف المتبقية وكم سيُنفق من الأرصدة المتبقية.

37 - ولاحظ المجلس أيضا أن الملاحظة 29 (المِنح والتحويلات الأخرى) من البيانات المالية تشير إلى أن المِنح والتحويلات الأخرى (السُّلف المصروفة) للشركاء المنفذين بمبلغ قدره 22,26 مليون دولار قد أُنفقت. وهذا الأمر يتعارض مع كون المبلغ يشمل مصروفات مستحقة مقررة، لم يتم الإفصاح عنها صراحةً في البيانات المالية.

38 - وأُبلغ المجلس بأن أوجه التأخير في عدم صرف السُّلف في المواعيد المقررة تُعزى أساساً إلى حالات تأخُّر الشركاء المنفّذين في تقديم تقاريرهم وعدم قيام الموظف الإقليمي لموئل الأمم المتحدة بإجراء استعراضات في أوانها.

39 - ويرى المجلس أن السُلف تشكِّل جزءا مهما من الأصول. فالحصول على التقارير من الشركاء المنفذين في أوانها هو أمر ينطوي على أهمية بالغة لتقدير السُلف والمصروفات بدقة، وضمان استخدام السُلف المخصصة للشركاء المنفذين بفعالية وتبيان التقدم المحرز في المشاريع بدقة في التقارير المالية. وفي الحالات التي لا يقدم فيها الشركاء المنفذون تقاريرهم كما هو متوقع، يُفترض أن يبادر موئل الأمم المتحدة إلى إجراء تقييم مدروس للوقوف على ما إذا كان هناك شرط استحقاق يلزم استيفاؤه ولضمان الإفصاح التام عن المبلغ المستحق في البيانات المالية.

40 - **ويوصي المجلس بأن يحصل موئل الأمم المتحدة على تقارير الشركاء المنفذين ويستعرضها لرصد مدى التقدم المحرز في المشاريع واستخدام السُلف في المواعيد المحددة، وقياس السُلف والنفقات بفعالية والكشف على النحو المناسب عن المصروفات المستحقة.**

41 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

4 - إدارة الميزانية

42 - تشمل ميزانية موئل الأمم المتحدة الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وبلغت الميزانية الإجمالية المعروضة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 ما قدره 162,93 مليون دولار، بلغت حصة الميزانية العادية منها 14,10 مليون دولار، وبلغت تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية ما قدره 148,83 مليون دولار.

عدم كفاية تخصيص ميزانية التقييم، مما يؤثر على تنفيذ التقييم

43 - طلبت الجمعية العامة الأمين العام، في قرارها 245/76، أن يواصل تعزيز الضوابط الداخلية في تخطيط البرامج والميزنة والتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ.

44 - وقد ورد في إطار التقييم المنقَّح لموئل الأمم المتحدة (الساري اعتبارًا من أيلول/سبتمبر 2016) أن المشاريع التي تقل قيمتها عن مبلغ مليون دولار تُفرض عليها تكلفة تقييم مباشرة بحد أدنى قدره 000 25 دولار وتكلفة تقييم غير مباشرة قدرها 000 7 دولار، بينما تُفرض على المشاريع التي تبلغ قيمتها مليون دولار فأكثر تكلفة تقييم مباشرة قدرها 000 10 دولار وتكلفة تقييم غير مباشرة قدرها 000 10 دولار. أما المشاريع التي تقل قيمتها عن 000 300 دولار فتُعفى من التقييم.

45 - وأُشير في الأمر الإداري ST/AI/2021/3 (بشأن التقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة) وسياسة التقييم المعمول به في موئل الأمم المتحدة لعام 2013 إلى أن جميع تقارير التقييم عن التقييمات الخارجية التي يباشرها موئل الأمم المتحدة يجب أن تتاح للعموم، بما في ذلك رد الإدارة الذي يتناول التوصيات المنبثقة عن التقييم، إلا إذا كانت التقارير تحتوي على مواد محاطة بالسرّية.

46 - وأجرى المجلس تحليلا لميزانية التقييم للمشاريع الـ 144 المعتمدة أو المكتملة عن السنوات 2021 و 2022 و 2023 فلاحظ أن إجمالي ميزانية التقييم المرصودة لتلك المشاريع قُدرت بمبلغ 8,62 ملايين دولار. غير أن ميزانية التقييم الفعلية بلغت 3,28 ملايين دولار، أي ما يمثل 38,05 في المائة فقط من الميزانية المقررة، وهو ما يشير إلى نقص قدره 5,34 ملايين دولار.

47 - ولاحظ المجلس، باستخدام عينة، أن 33 مشروعًا من أصل 34 مشروعًا تبيَّن أنها تفتقر إلى تقارير تقييم. كما كان الإفصاح عن تقارير التقييم غير كافٍ. فمن بين 27 تقرير تقييم من التي أُخذت منها عينات و 10 ردود إدارية على تقارير التقييم التي أعدها المجلس في الفترة من عام 2021 إلى عام 2023، لم يُتح للعموم على الموقع الشبكي لموئل الأمم المتحدة إلا 15 تقريراً.

48 - وأُبلغ المجلس بأنه على الرغم من أن المشاريع التي تبلغ قيمتها 000 300 دولار فأكثر، خلال مرحلة التخطيط والاعتماد ينبغي أن تدرج تكاليف تقييمها في مقترح ميزانية المشروع، فإن ميزانية التقييم لم تكن مقررة في نظام أوموجا، ولم تُستخدم لأغراض أخرى أثناء تنفيذ المشاريع. وإضافةً إلى تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأسباب سياسية، الناجم أساسًا عن انعدام الموارد الكافية المكرسة للتقييمات، لم تُستلم بعض تقارير التقييم، مما أدى إلى عدم كفاية تغطية التقييم.

49 - ويساور المجلس القلق من احتمال أن يُخلِّف عدم كفاية الميزانية المخصصة لتقييم المشاريع آثار سلبية على تنفيذ وأداء أنشطة التقييم التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة، وهو ما يطرح تحديا في فهم أداء المشاريع والبرامج وإنجازها. وقد تؤثر محدودية الشفافية في إعداد تقارير التقييم وردود الإدارة في مصداقية وجودة التقييم والتواصل مع الجهات صاحبة المصلحة.

50 - **ويوصي المجلس بأن يخصص موئل الأمم المتحدة موارد مالية كافية للتقييمات التي تُجرى في سياق ميزانيات المشاريع وإجراء تقييمات للمشاريع تكون متماشية مع سياسات التقييم لضمان أن تُنفَّذ أنشطة التقييم بفعالية وأن تكون تقارير التقييم متاحة للعموم.**

51 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

عدم كفاية الإفصاح عن الوظائف الممولة من موارد خارج الميزانية

52 - أكدت الجمعية العامة، في قرارها 286/70، أهمية اتخاذ الأمين العام خطوات إضافية صوب تحسين عروض الميزانية وتقديم توقعات أكثر دقة.

53 - وشددت الجمعية العامة في قرارها 262/74 على ضرورة أن تخضع جميع الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية لنفس الصرامة في الإدارة والتنظيم التي تخضع لها الوظائف الممولة من الميزانية العادية. وإضافةً إلى ذلك، شددت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها، على ضرورة توخي المزيد من الشفافية وزيادة شمول المعلومات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية لكل برنامج فرعي من الميزانية البرنامجية (A/76/554، الفقرة 23).

54 - ولاحظ المجلس وجود ستة أنواع من الوظائف داخل موئل الأمم المتحدة، وهي: وظائف إعداد الفواتير، والوظائف الثابتة، ووظائف المساعدة المؤقتة العامة البديلة، ووظائف المساعدة المؤقتة للاجتماعات، والوظائف الممولة من التبرعات، ووظائف المشاريع الممولة من التبرعات. وقد ارتفع عدد الوظائف من 180 وظيفة في عام 2021 إلى 330 وظيفة في عام 2022 وإلى 429 وظيفة في عام 2023. ومن بين هذه الوظائف، لم تُموَّل من المصادر الخارجة عن الميزانية إلا الوظائف الممولة من التبرعات ووظائف المشاريع الممولة من التبرعات.

55 - ولاحظ المجلس أيضًا أن عدد الوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية كان يمثل ما نسبته 58 و 74 و 80 في المائة من مجموع الوظائف في الأعوام 2021 و 2022 و 2023، على

التوالي. ومن بين هذه الوظائف، شـــكلت الوظائف الممولة من التبرعات ووظائف المشـــاريع الممولة من التبرعات في صندوق المؤسسة المخصص الغرض وصندوق التعاون التقني ما نسبته 25 و 63 و 72 في المائة من الوظائف الممولة من مصـــادر خارجة عن الميزانية، على التوالي، في الأعوام 2021 و 2022 و 2023.

56 - ولاحظ المجلس كذلك أن نسبة كبيرة من الوظائف الممولة من التبرعات ووظائف المشاريع الممولة من التبرعات تزيد مدتها عن سنة واحدة، بل أطول من ذلك في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، من بين الوظائف الـ 247 الممولة من التبرعات ووظائف المشاريع الممولة من التبرعات في إطار صندوق المؤسسة المخصص الغرض وصندوق التعاون التقني في عام 2023، كانت مدة 79 وظيفة (32 في المائة) تزيد عن سنتين، ومدة 7 وظائف (3 في المائة) تزيد عن ثلاث سنوات.

57 - واســـتعرض المجلس التقرير المتعلق بـالميزانيـة البرنـامجيـة المقترحـة للأعوام 2021 و 2022 و 2023، فلاحظ أن لم يُفصـــح إلا عن الوظائف الممولة في إطار قطاعات التمويل المتصـــلة بالميزانية العادية وصندوق المؤسسة غير المخصصة الغرض والدعم البرنامجي، في حين أن الوظائف المقررة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في إطار صـندوق المؤسـسـة المخصـص الغرض وصـندوق التعاون التقني تُركت فارغة. وكان هناك تفاوت واضـــح بين عدد الوظائف المقررة والوظائف الفعلية الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

58 - وأوضح موئل الأمم المتحدة أن الوظائف الممولة في إطار صندوق المؤسسة المخصص الغرض وصندوق التعاون التقني تندرج ضمن وظائف المشاريع الممولة من موارد خارج الميزانية، وهي وظائف مؤقتة بطبيعتها وقد أُدرجت تحت فئة التكاليف غير المتصـلة بالوظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة. ولم يكن مطلوباً أن تنعكس في المخطط التنظيمي للميزانية البرنامجية المقترحة.

59 - ويسـاور المجلسُ القلق من وجود نسـبة عالية من الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في موئل الأمم المتحدة ومن أن بعض الوظائف الممولة من التبرعات ووظائف المشـــاريع الممولة من التبرعات لها مدة طويلة. غير أن عدم كفاية الإفصـــاح عن الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية قد يؤثر على دقة الميزانية البرنامجية المقترحة وشفافيتها.

60 - **ويوصـي لمجلس بأن يفصـح موئل الأمم المتحدة عن المعلومات المتعلقة بالوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية بمزيد من الشـفافية ويعزز رصـد الوظائف الطويلة الأجل وذلك لكفالة اكتمال ودقة تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية الواردة في ملزمات الميزانية قدر الإمكان.**

61 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

5 - إدارة الاستراتيجية

القصور في إطار التنفيذ الثلاثي للخطة الحضرية الجديدة

62 - ورد في التقرير المعنون "استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030" (HSP/HA.2/5) أن "الخطة الحضـرية الجديدة... [تشـكِّل] إطاراً توجيهياً رئيسـياً للسياسات والممارسات الرامية إلى تعزيز مستقبل حضري أفضل للجميع. وتقترح هذه الخطة فرصاً لتسريع خطة التنمية المســتدامة لعام 2030...". وقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها 173/77 بشـــأن

تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة وتعزيز موئل الأمم المتحدة، دور موئل الأمم المتحدة وخبرته بوصـفه مركز تنسيق معنيا بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها.

63 - وورد في التقرير المتعلق بالعقبات الرئيسـية التي تعترض تنفيذ الدول الأعضـاء للخطة الحضـرية الجديدة (HSP/EB.2023/14) أنه "يتعين على الحكومات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة الأخرى اتخاذ تدابير محددة لتحقيق رؤية والتزامات الخطة الحضـــرية الجديدة". ولهذا الغرض، يتعين اتخاذ ثلاث خطوات عامة (انظر الشكل الثاني من الفصل الثاني).

الشكل الثاني من الفصل الثاني
إطار التنفيذ الثلاثي للخطة الحضرية الجديدة

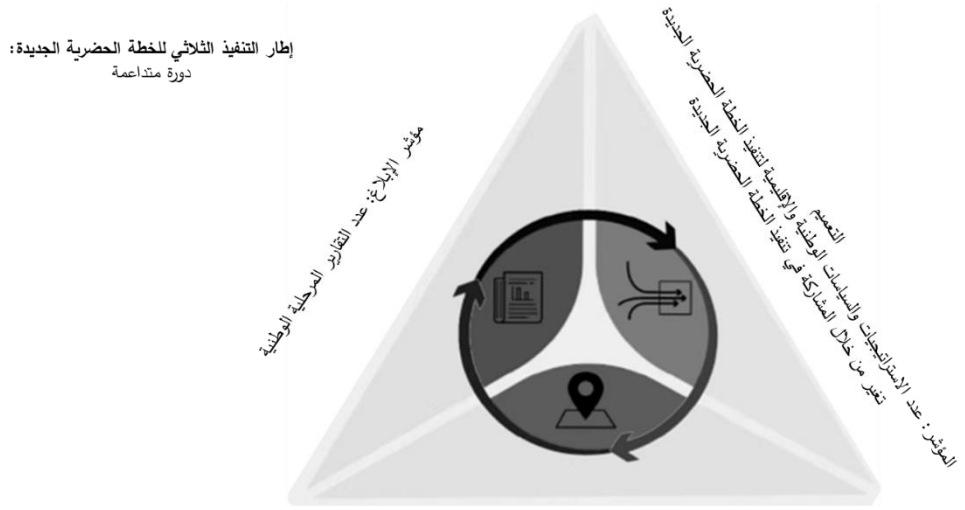

مؤشرات تحقيق الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع: أهداف التنمية المستدامة وإطار الرصد الحضري

المصدر: تقرير عن تحليل العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الدول الأعضاء للخطة الحضرية الجديدة (HSP/EB.2023/14).

64 - يتضـمن إطار التنفيذ الثلاثي ثلاثة مؤشـرات هي كما يلي: تتبع عدد السـياسـات والاسـتراتيجيات والاستثمارات الوطنية ودون الوطنية التي تتضمن الخطة الحضرية الجديدة؛ وإحصاء عدد التقارير المرحلية الوطنية التي تُصـدر نحو تحقيق الخطة الحضـرية الجديدة والتزاماتها؛ وجمع بيانات الرصـد المتعلقة بتنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة. ويتعين أن تعمل جميع تلك المؤشـرات بفعالية لتجسِّـد عملية رصـد وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

(أ) مؤشـر التعميم: نقص البيانات المتعلقة بالمؤشـر الذي يتتبع عدد السـياسـات والاسـتراتيجيات والاسـتثمارات الوطنية ودون الوطنية التي تتضمن الخطة الحضرية الجديدة

65 - كان التعميم يشكِّل وسيلة لتشجيع الحكومات على جميع المستويات على إدراج الخطة الحضـرية الجديدة والمبادئ الواردة فيها ضـمن أُطر وسـياسـات التنمية الحضـرية. وقد لاحظ المجلس أنه حتى نيسـان/أبريل 2024، لم تُجمع البيانات المتعلقة بهذا المؤشر.

66 - ويرى مجلس الإدارة أن عدم توافر مؤشر التعميم، باعتباره أحد عناصر إطار التنفيذ الثلاثي، سيؤدي إلى عدم كفاية الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما يُضعف من قدرة موئل الأمم المتحدة على التنبؤ بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة من منظور السياسة العامة.

(ب) إعداد التقارير: عدم كفاية مؤشر التقارير المقدمة عن منصة الخطة الحضرية

67 - اعتُبرت منصة الخطة الحضرية وسيلة لعرض عدد التقارير الوطنية.

68 - وأشار المجلس إلى أنه على الرغم من أن تقديم التقارير لم يكن إلزاميًا، إلا أنه حتى نيسان/أبريل 2024 لم يكن عدد التقارير المقدمة عن منصة الخطة الحضرية كافياً. وقد خلُص إلى ما يلي:

(أ) كانت الفجوة كبيرة بين التقارير المُقدمة والتقارير التي لم تُقدم وكان يتعين تقديمها، حيث قُدم 40 تقريراً فقط من أصل 194 من التقارير المرحلية المُقدمة على الصعيد الوطني؛

(ب) لم يتم تحديث وتقديم التقارير المتعلقة بالخطة الحضرية الجديدة في المواعيد المقررة. فمجموع ما قُدم كان تقريراً واحداً في عام 2020، و 22 تقريراً في عام 2021، و 15 تقريراً في عام 2022، وتقريرين في عام 2023. وقدمت جميع البلدان تقريرًا أوليًا واحدًا فقط ولم تقدم لاحقا أي تقارير مستكملة؛

(ج) كانت الاختلافات الإقليمية واضحة وغير متوازنة (انظر الجدول 2 من الفصل الثاني). فقد كانت نسبة أمريكا الشمالية من التقارير المقدمة صفر في المائة، فيما كانت نسبة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا 100 في المائة.

الجدول 2 من الفصل الثاني

إحصاءات التقارير المرحلية الوطنية (حسب المنطقة)

	أمريكا الشمالية	*آسيا والمحيط الهادئ*	*أوروبا ووسط آسيا*	*أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*	*الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*
التقارير المطلوب تقديمها	2	7	13	5	3
التقارير المقدمة	–	2	5	4	3
نسبة التقديم (النسبة المئوية)	–	29	38	80	100

المصدر: www.urbanagendaplatform.org/member-states.

69 - ولاحظ المجلس أيضا أن موئل الأمم المتحدة لم يقدم تقارير وطنية مستكملة إلى المجلس التنفيذي في دوراته لعام 2023، وهو ما يتعارض مع القرار ذي الصلة بذلك الصادر عن المجلس التنفيذي.

70 - ويرى المجلس أن التقارير والبيانات المرحلية الوطنية التي تُقدم في مواعيدها المقررة وبالقدر الكافي دعم إلى حد كبير الإشارة إلى أحدث ما يُحرز من تقدم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمناطق الحضرية، وسيكون لها تأثير فعال على تقرير السياسات وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

(ج) تحقيق الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع: عدم كفاية مؤشرات البيانات باستخدام الإطار العالمي للرصد الحضري

71 - اعتُبر الإطار العالمي للرصد الحضري وسيلة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على أرض الواقع، وكانت اللجنة الإحصائية قد قدمته ووافقت عليه في دورتها الثالثة والخمسين التي عُقدت في آذار/مارس 2022.

72 - وأُبلغ المجلس بأنه في نيسان/أبريل 2024، كانت هناك 472 مدينة من المدن التي جمعت بين نهج الإطار العالمي للرصد الحضري و 77 مؤشرًا من مؤشرات الإطار.

73 - ولاحظ المجلس أن الإطار العالمي للرصد الحضري لا يتضمن أي تحليل للبيانات. وإضافةً إلى ذلك، لم تستخدم تلك المدن الـ 472 تلك المؤشرات الـ 77 بالكامل. ويجدر بالإشارة أن ثمانية مؤشرات لم تتضمن أي بيانات ولم يكن لمؤشر واحد إلا جزءاً واحداً من البيانات.

74 - وأُبلغ المجلس أيضا بأن تمويل تنفيذ الإطار الثلاثي من موئل الأمم المتحدة لم يُدرج في الميزانية.

75 - ويرى المجلس أن الإطار العالمي للرصد الحضري الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية ينطوي على إمكانية معالجة الثغرات التي تعتري البيانات الحضرية وتعيق حاليا تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ورصدها والإبلاغ عنها بشكل قوي. فالافتقار إلى تحليل البيانات وعدم كفاية تطبيق المؤشرات لن يساعد موئل الأمم المتحدة في توجيه التقدم المحرز في مجالَي التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية ووضع الحلول الملائمة لتعزيز الخطة الحضرية الجديدة.

76 - **ويوصي المجلس بأن يشرع موئل الأمم المتحدة في تنفيذ مؤشر التعميم، وتحسين كمية التقارير الوطنية ونوعيتها، وتمتين تحليل البيانات بشأن الإطار العالمي للرصد الحضري لغرض تحسين توافر البيانات من أجل تعزيز الرصد والإبلاغ بشأن الخطة الحضرية الجديدة.**

77 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

عدم كفاية القدرات في مجال رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها

78 - ذكرت الجمعية العامة، في قرارها 1/70 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، أن منظومة الأمم المتحدة تؤدي دوراً هاماً في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

79 - وذُكر في الاجتماع الخامس لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن موئل الأمم المتحدة أشرف على 9 مؤشرات من أصل 15 مؤشراً في إطار الهدف 11، ودعم أنشطة الرصد لثلاثة مؤشرات في مؤشرات أخرى من الأهداف، بما في ذلك المؤشرات 1-4-1، و 1-4-2، و 6-3-1. وتشمل واجبات الإشراف المهام التي ينصب فيها التركيز على البيانات مثل صياغة منهجيات حساب المؤشرات، وإعداد الوثائق التوجيهية، ومساعدة الدول الأعضاء في تتبع المؤشرات والغايات، وتجميع التقارير المدعومة بالبيانات عن التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي والعالمي استناداً إلى كل غاية ومؤشر.

80 - وعملاً بسياسة التقييم المعمول بها في موئل الأمم المتحدة والصادرة في كانون الثاني/يناير 2013 وإطار التقييم المنقح المعمول به في موئل الأمم المتحدة والصادر في أيلول/سبتمبر 2015، يُشتَرط أن تفي التقييمات بالمعايير الواردة في قواعد التقييم ومعاييره الخاصة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويجب

استخدام أوجه التغيير في الصياغة لتبيان حالات مستقبلية محددة. ويجب أن يكون للنتائج، سواء أكانت كمية أو نوعية، مؤشرات قابلة للقياس، بما يجعل من الممكن تقييم ما إذا كانت قد تحققت.

81 - وأشار المجلس إلى أنه وفقًا لما جاء في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 الصادر عن الأمم المتحدة، واجه الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة المشكلة الأكثر وضوحًا المتمثلة في عدم كفاية البيانات. وقد أجرى المجلس تحليلا لقاعدة بيانات المؤشرات الحضرية العالمية لموئل الأمم المتحدة فلاحظ أن البيانات المتعلقة بالمؤشر 11-1-1 (نسبة سكان الناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة)، وهي الولاية الأساسية المسندة للموئل، غير مكتملة ومتقادمة. وإضافةً إلى ذلك، لوحظ نقص في الإبلاغ على الصعيد العالمي عن المؤشرين 1-4-1 و 1-4-2 بوجه خاص، مع عدم وجود وثائق مخصصة الغرض عن مساهمات موئل الأمم المتحدة فيهما، أو تقرير مشترك لجميع الوكالات الراعية للهدف 1.

82 - واستعرض المجلس 38 مشروعًا قُدمت عن طريق الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في آذار/مارس 2024، فلاحظ أن الصلات مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لم تكن كافية على مستوى المشروع. فمن بين هذه المشاريع الـ 38، تبيَّن أن 6 مشاريع تتضمن صلات غير صحيحة لأهداف التنمية المستدامة في النظام، فيما جرت الموافقة على خمسة مشاريع في وقت لاحق.

83 - ولاحظ المجلس أيضًا أن الأوصاف الواردة في تقارير التقييم لا تشير إلا إلى العوامل التي تؤثر على استدامة المشاريع، دون استخلاص استنتاجات مباشرة عن ماهية مدى استدامتها.

84 - وأوضح موئل الأمم المتحدة أن رصد الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدن تعترضه قيود في القدرة على جمع البيانات. وإضافةً إلى ذلك، أُبلغ عن المؤشر 1-4-1 من خلال لوحات المتابعة القطرية دون تقديم تقرير شامل، وكانت هناك خطط لإعداد تقرير مشترك مع البنك الدولي عن المؤشر 1-4-2.

85 - ويرى المجلس أن التقييم الشامل لمساهمة موئل الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة لا يتضح إلا عندما ينعكس ذلك بشكل ملموس من القاعدة إلى القمة. ومن المحتمل أن يؤدي نقص البيانات إلى إعاقة قدرة موئل الأمم المتحدة على تتبع ورصد وتقييم تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والمؤشرين 1-4-1 و 1-4-2. وقد تؤثر الصلات غير الكافية بالمساهمات في الهدف على صعيد المشروع على الموضوعية والشمولية على المستوى العام. وعلاوةً على ذلك، يمكن أن يؤثر عدم وجود استنتاج تقييم واضح بشأن الاستدامة على قدرة الجهات صاحبة المصلحة على تحديد مدى استدامة المشروع بدقة.

86 - **ويوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة قدراته في مجال الرصد والإبلاغ عن تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقرير مرحلي عن المؤشرين 1-4-1 و 1-4-2 يبيّن التعاون والتنسيق الأفقيَين بوصفه وكالة راعية للهدف والمؤشرات.**

87 - **ويوصي المجلس أيضا بأن يعزز موئل الأمم المتحدة رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المشاريع من خلال ضمان أن يقيم كل مشروع معتمد صلات صحيحة بالمؤشرات وأن يستخلص استنتاجات واضحة بشأن مدى استدامة المشاريع في تقرير التقييم.**

88 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصيات.

وجود قصور في جمع التبرعات للمبادرة الرئيسية لمدن أهداف التنمية المستدامة

89 - في التقرير المتعلق بالأنشـــطة المعيارية والتنفيذية لموئل الأمم المتحدة (HSP/EB.2023/17)، يشار إلى أن المبادرة الرئيسية لمدن أهداف التنمية المستدامة أحرزت تقدماً في مجال تطوير الأدوات، التي تندرج في أربعة مســـارات لهذه المبادرة. ففيما يتعلق بأداة التمويل، "أصـــبح 'مرفق الاســـتثمار في المدن' قائماً الآن لدعم وصول المشاريع عالية التأثير إلى التمويل". وتعرض "بوابة الاستثمار في المدن" مسارات إعداد المشاريع.

90 - ويُذكر أيضا في نفس التقرير أن "مسار التمويل والتنفيذ يدعم المدن في وضع خطتها الاستراتيجية موضع التنفيذ، مع تركيز خاص على تعيين المشاريع العالية التأثير وإعدادها وتمويلها".

91 - ولاحظ المجلس أن مرفق الاســتثمار في المدن، باعتباره أداة تمويل المبادرة الرئيســية لمدن أهداف التنمية المستدامة، قد أنشئ في عام 2020. وقد طُرح 99 مقترحا من مقترحات المشاريع، ولم يُعرض منها إلا 15 مشروعا في بوابة مرفق الاستثمار في المدن. وكان الهدف من جمع التبرعات لمرفق الاستثمار في المدن لكل فترة ســنتين هو 3 ملايين دولار على الأقل؛ ومع ذلك، حتى 28 نيســان/أبريل 2024، لم تُجمع أية أموال.

92 - وأوضـــح موئل الأمم المتحدة أنه حاول تغطية المزيد من المجالات لجذب انتباه الجهات المانحة وذلك باستعراض أنواع متنوعة من المشاريع في بوابة مرفق الاستثمار في المدن. غير أن الحالة لم تُسجل أي تحسن.

93 - ويرى المجلس أن مرفق الاســتثمار في المدن هو الأداة التمويل والتنفيذ الوحيدة الكفيلة بدعم المدن في وضع خططها الاستراتيجية موضع التنفيذ، مع التركيز بوجه خاص على تعيين المشاريع العالية التأثير وإعدادها وتمويلها، وأن عدم جمع الأموال نيابة عن مرفق الاستثمار في المدن قد يكون له تأثير سلبي على تنفيذ المبادرة الرئيسية لمدن أهداف التنمية المستدامة.

94 - **ويوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بتحسين بوابة مرفق الاستثمار في المدن واستغلال إمكانات المرفق باعتباره العامل المسرِّع لمبادرة مدن أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بجمع الأموال.**

95 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

6 - إدارة المشاريع

أدى عدم كفاية الإدارة والتنفيذ إلى قصور في أداء المشاريع

96 - جاء في الصـــيغة المنقّحة لدليل الإدارة القائمة على النتائج الصـــادر عن موئل الأمم المتحدة (الإصدار 2,0 لعام 2021) أن المشاريع هي الوسيلة التي من خلالها يتسنى للموئل أن يحقق نواتج برنامج عمله ونتائجه الاستراتيجية في نهاية المطاف، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية الرباعية السنوات وفي برنامج العمل السـنوي والميزانية. فما لم تنُفَّذ المشـاريع على النحو المقرر لتحقيق نواتج برنامج العمل، لن يتمكن موئل الأمم المتحدة من تحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصـــادية العالمية المحددة في خطته الاســـتراتيجية. وتنفيذ المشـــاريع يمثِّل أكثر المراحل أهمية في دورة إدارة المشـــروع، بالنظر إلى أن المنافع والنتائج المقررة تُنجز خلال هذه المرحلة.

97 - وأجرى المجلس تحليلا للبيانات الموضوعية والمالية المتعلقة بجميع المشاريع المعتمدة في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ ووحدة العنصر المؤسسي الأساسي في نظام أوموجا البالغ عددها 369 مشروعا حتى آذار/مارس 2024، والتي تم تمويلها من موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ قدره 370,51 2 مليون دولار. ولاحظ المجلس من ذلك أن 219 مشروعًا من أصل 369 مشروعًا (59,35 في المائة) كان من المقرر أن تكتمل قبل نهاية عام 2023، تشمل منحًا بقيمة 388,29 1 مليون دولار، وتتألف من نوعين من المشاريع: (أ) 93 مشروعًا أُنشئت في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ منذ بدء العمل بها في عام 2021 (المشاريع المُنشأة)؛ و (ب) 126 مشروعًا أُنشئت قبل عام 2021 وتم تحويلها من النظام السابق للمحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع (المشاريع المحوَّلة)، مما حال دون تسجيل المعلومات المتعلقة بالمشاريع والتقدم المحرز فيها وتتبعه من خلال وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ.

(أ) المؤشرات غير المتحقَّقة على المشاريع

98 - لاحظ المجلس أن أكثر من نصف المشاريع الـ 93 التي أُنشئت كانت لها مؤشرات لم تتحقق. وكانت المشاريع الـ 93 قد أنشأت 882 مؤشرا، وهي خصائص محددة وقابلة للرصد وقابلة للقياس تُستخدم لتبيان ما يحدث من تغييرات أو يُحرز من تقدم في المشروع نحو تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة. ومع ذلك، فقد تأخر 330 مؤشرًا في 51 مشروعًا (54,8 في المائة) فيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز، أو أنها أُنهيت، وتشمل منحًا بقيمة 30,78 مليون دولار. وواصل المجلس استعراضه لتلك المشاريع الـ 51 فلاحظ المسائل المبيَّنة أدناه.

1 - تدني كفاءة الأداء في 34 مشروعًا من المشاريع الممولة من منح مغلقة ومنح قيد الإغلاق

99 - تشير المنح التي أُغلقت أو المنح التي هي قيد الإغلاق إلى أن المشاريع قد بلغت مرحلة الإنجاز. وفي هذا الصدد، فإن من غير المحتمل أن يتم استثمار أو تحقيق أموال إضافية ومؤشرات غير مكتملة. وبلغ متوسط معدل تنفيذ ميزانية 34 مشروعًا ما نسبته 83,55 في المائة (بلغ متوسط قيمة الميزانية 14,16 مليون دولار والنفقات الفعلية 11,83 مليون دولار). غير أن 216 من المؤشرات المتأخرة أو المنتهية تعكس عدم كفاية أداء الصناديق وعدم كفاءتها بشكل مباشر. وإضافةً إلى ذلك، سُجلت حالة مشروع واحد فقط على أنه "مغلق من الناحية التشغيلية" في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، فيما سُجلت حالة المشاريع الـ 33 المتبقية على أنها مشاريع "معتمدة"، وهو ما لا يتسق مع المركز المالي والفعلي للمنح.

2 - تأخُّر إحراز تقدم في 17 مشروعاً ممولا من مِنح "مصروفة"

100 - تشير المنح التي لها صفة "مِنح مصروفة" إلى أن التمويل لا يزال جاريا، على الرغم من أن هذه المشاريع الـ 17 قد تجاوزت بالفعل تاريخ إنجازها المقرر، مما يعكس أوجه التأخير في تقدمها، حيث تأخر 114 مشروعاً من حيث تقييم مدى التقدم المحرز فيها أو أنها أُنهيت. وقد بلغ متوسط معدل تنفيذ ميزانية 17 مشروعًا ما نسبته 48,66 في المائة (بلغ متوسط قيمة الميزانية 11,83 مليون دولار والنفقات الفعلية 8,08 ملايين دولار).

101 - واستعرض المجلس أيضاً البيانات المالية المتعلقة بـ 126 مشروعاً من المشاريع المحوَّلة فلاحظ أن 43 مشروعاً من المشاريع التي حصلت على مِنح "مصروفة" وبمعدل تنفيذ للميزانية قدره 67,61 في المائة في المتوسط تظهر تأخراً في تنفيذ الميزانية. ومن بين المشاريع الـ 83 المتبقية الممولة من مِنح مغلقة

أو مِنح قيد الإغلاق، ومعدل تنفيذ للميزانية قدره 86,22 في المائة، لم تحقق بعض المشـــاريع الأهداف المقررة بالكامل.

ب - أوجه القصور في إدارة المشاريع

102 - اســتناداً إلى الملاحظات المذكورة، أخذ المجلس أيضــا عينة من مشــاريع محددة من "المشــاريع المنشأة" البالغ عددها 51 مشروعا و 126 مشروعا من المشاريع "المحوَّلة" التي تأخر إنجازها، وذلك لتقييم مدى اكتمال العمل الموضــوعي، فلاحظ أوجه قصــور يرد بيانها أدناه فيما يتعلق باســتخدام التمويل وإدارة تخطيط/عمليات المشــاريع، والتي أثرت في بعض الحالات على مصــداقية الجهة المانحة فيما يتعلق بموئل الأمم المتحدة.

1 - أدى عدم كفاية التخطيط إلى قصور في الأداء

103 - لاحظ المجلس أن ســـبعة مشـــاريع تأخرت تنفيذها، بميزانية إجمالية قدرها 7,23 ملايين دولار وبمعدل تنفيذ للميزانية قدره 32,09 في المائة. وتتمثل الأســـباب الرئيســـية لذلك في عدم كفاية البحث في الســـياســـات المحلية، والتقدم في تقديم العطاءات من قِبل مقدمي الخدمات، والبيئة الســـياســـية، والعوامل الجغرافية في مرحلة التخطيط، مما أدى إلى وضع تقديرات غير دقيقة للميزانيات والأطر الزمنية.

104 - وعلى سبيل المثال، كان الهدف من أحد المشاريع بناء 158 بئراً وإنشاء نُظم للإدارة التشاركية، على أن يكون الهدف المحدد إنجازه قبل حلول كانون الأول/ديســـمبر 2023، بميزانية بلغت 2,5 مليون دولار. وقد لاحظ المجلس أنه بسـبب عدم كفاية البحث في العوامل الجغرافية والتحديات التي اعترضـت المشـروع في الموقع، مع تقدير مفرط في التفاؤل لتقدير التقدم في طرح العطاءات، لم تُنجز حتى آذار/مارس 2024 إلا المناقصـة المتعلقة ببناء 64 بئراً ولم يُحرَز أي تقدم في أعمال البناء الأساسية. واستهلك المشروع مبلغ 0,19 مليون دولار فقط (7,6 في المائة) من ميزانيته.

2 - أدى عدم كفاية إدارة عمليات المشاريع إلى أوجه قصور في الأداء

105 - لاحظ المجلس أن عدم كفاية إدارة المشاريع، مثل ما يتعلق بالمشتريات أو التواصل مع الحكومات المحلية، أدى إلى تأخُّر أربعة مشـاريع لعدة مرات، مما أفضـى إلى حدوث أوجه قصـور في الأداء. وبلغت الميزانية الإجمالية للمشـــاريع الأربعة 30,62 مليون دولار وإجمالي النفقات الفعلية 24,19 مليون دولار، بمتوسط معدل تنفيذ للميزانية قدره 79 في المائة.

106 - وعلى ســـبيل المثال، كان المتوخى من أحد المشـــاريع إعدادُ خطط مكانية للتنمية الإقليمية في 10 مناطق في البلد E، بميزانية قدرها 7,26 ملايين دولار، على أن يكتمل المشروع في آذار/مارس 2023. إلا أنه أثناء التنفيذ، واجهت 10 مكاتب للمشروع كان من المقرر إنشاؤها مشكلة الوظائف الشاغرة، وقد أبدى الخبراء الذين تم تعيينهم في نهاية المطاف عزوفاً عن تنفيذ تلك المهمة دون أن يتقاضوا أجرهم. وإضافةً إلى ذلك، لم تُنفّذ بعض الحلقات الدراسية والأنشطة الأخرى المقررة، مما أدى إلى عدم إنجاز نواتج المشروع في أوانها. وعلاوةً على ذلك، تجاوزت النفقات الفعلية على موظفي موئل الأمم المتحدة، التي بلغ مجموعها 0,54 مليون دولار، المبلغَ المدرج في الميزانية بنسـبة 10,2 في المائة. كما أعربت الجهة المانحة عن قلقها بشأن إدارة المشروع وعدم رضاها عن التأخر في إحراز تقدم. ووفقًا لما جاء في الرسائل التي وجهتها الجهة

المانحة، فإن هذه الجهة "اضطرت إلى تمديد المشروع حتى 31 حزيران/يونيه 2024"، وموئل الأمم المتحدة "لم ينجز مهمة العميل ضمن الجدول الزمني المتفق عليه ولم يقدم توزيعًا مفصلاً للميزانية وخطة العمل على النحو المطلوب". وحتى آذار/مارس 2024، لم تكن 4 مؤشرات من أصل 11 مؤشرًا قد تحققت.

107 - ويرى المجلس أن مرحلة تنفيذ المشروع هي المرحلة الحاسمة في دورة إدارته. فعدم كفاية تخطيط المشاريع أو إدارة عملياتها يؤثر على الاستخدام الفعال للأموال الخارجة عن الميزانية بشكل مباشر ويؤدي إلى تراكم الأموال الخاملة، مما يعيق مساعي موئل الأمم المتحدة إلى تحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية العالمية المبينة في خطته الاستراتيجية.

108 - ويساور المجلس القلق من أن التأخر في إحراز تقدم وعدم إنجاز نواتج المشاريع يمكن أن يتسبب في مخاطر المس بسمعة موئل الأمم المتحدة ويؤثر على العلاقة بين الموئل والجهات المانحة، مما يؤثر بدوره على جمع الأموال وربما يعرِّض فرص التعاون مع الجهات المانحة في المستقبل للخطر.

109 - **ويوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة الخلفية ويجري تقييمات للمخاطر في مرحلة تخطيط المشاريع وتحسين دقة إعداد الميزانية، لضمان إنجاز المشاريع ضمن المواعيد الزمنية والميزانية المقررة.**

110 - **ويوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة الرقابة على الإنفاق لضمان اتساقه مع الميزانيات وذللك بإجراء استعراض منتظم للأعمال الفنية المتصلة بالمشاريع وتجميعها مع المعلومات المالية في العنصر المؤسسي الأساسي لنظام أوموجا، وتقديم تقارير مالية وتقارير مرحلية عالية الجودة بانتظام إلى الجهات المانحة، من أجل تعزيز ثقة هذه الجهات في موئل الأمم المتحدة.**

111 - **ويوصي المجلس أيضا بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بتحديث المعلومات المتعلقة بالمشاريع في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ في الوقت المناسب لضمان الاتساق مع الوضع الفعلي.**

112 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصيات.

تنفيذ المشاريع مسبقًا دون الموافقة عليها في الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ

113 - جاء في دليل السياسة المتعلقة بالنشر في الوحدة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ لموئل الأمم المتحدة (2023) أنه "يتعين الموافقة على المعلومات الموضوعية (الواردة في تطبيق الإدارة الاستراتيجية) والمعلومات المتعلقة بالميزانية (الواردة في تخطيط الأعمال وتوحيدها) في الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ تمشياً مع تعيين/تحديد المستخدمين قبل تفعيل المشروع (تنفيذه)". ويتعين أيضا، تمشياً مع المبادئ التوجيهية لاستعراض البرامج والمشاريع واعتمادها (2022)، أن تحصل جميع المشاريع المموَّلة في سياق الطوارئ على موافقة لجنة استعراض البرامج في غضون 48 ساعة. أما فيما يتعلق بالمشاريع التي تعتبرها الجهات المانحة مشاريع عاجلة، فلا يمكن منح الإعفاءات إلا بناء على توصية إيجابية من رئيس اللجنة وموافقة نهائية من المدير التنفيذي. وتنص المبادئ التوجيهية أيضا على أنه بالنسبة للمشاريع المتعلقة بتوسيع نطاق الميزانية، يظل من الضروري اتباع مسار العمل الكامل الخاص بالموافقة على المشاريع. وقد وُسِّع نطاق ولاية اللجنة ليشمل رصد تنفيذ المشاريع المعتمدة.

114 - واستعرض المجلس المشاريع التي أُنشئت في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ مع تواريخ بدء فعلية بعد أيار/مايو 2021، فلاحظ أن هناك 15 من المشاريع غير المعتمدة (بدون سجلات تاريخ معتمدة في الوحدة) بميزانية إجمالية قدرها 16,42 مليون دولار، كانت لها سجلات نفقات فعلية في

وحدة العنصر المؤسسي الأساسي لنظام أوموجا حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023. فعلى سبيل المثال، تم تنفيذ ثلاثة مشاريع قبل تحميل وثائقها الموضوعية في الوحدة لغرض الموافقة عليها، مثل الاتفاقات الموقعة مع الجهات المانحة ونماذج وثائق المشاريع الموقعة من أعضاء لجنة استعراض البرامج، من بين وثائق آخرين؛ وكانت أربعة مشاريع تنقصها الملفات أو المعلومات اللازمة للتحميل في الوحدة للموافقة عليها، رغم أنها مكتملة من الناحية التشغيلية وكانت ستُغلق قريباً؛ ولم يخضع مشروعان من مشاريع توسيع النطاق لاستعراض من اللجنة وكانت تنقصهما الموافقة في الوحدة على الإعفاء منه؛ وتم تنفيذ مشروعين مموَّلين في سياق الطوارئ في وقت مبكر من خلال عملية الاستعراض السريع، ولم يخضعا لاستعراض اللجنة والموافقة الرسمية عليهما في الوحدة.

115 - وأوضح موئل الأمم المتحدة أن لجنة استعراض البرامج هي آلية الموافقة. وقبل نيسان/أبريل 2023، وقّعت اللجنة على وثيقة المشروع النهائية للإشارة إلى موافقتها عليه. ومع ذلك، اعتبارًا من نيسان/أبريل 2023، أصبحت موافقة اللجنة هي الموافقة في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ. ولم تمنع مسألة عدم الموافقة على المشاريع في الوحدة من الوفاء بالالتزامات.

116 - ويرى المجلس أن وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ ليست مجرد أداة لإدارة المشاريع، بل هي أيضاً ضمانة بالغة الأهمية لامتثال المشاريع، وتنفيذ المشاريع، وتحقيق النتائج، ومنع المخاطر. فجميع المشاريع يجب التخطيط لها ورصدها في الوحدة، مع تحميل المعلومات الموضوعية والمعلومات المتعلقة بالميزانية في الوحدة في المواعيد المقررة لتقوم لجنة استعراض البرامج باستعراضها والموافقة عليها. وبعض المشاريع التي وافقت عليها اللجنة بدأ تنفيذها قبل نيسان/أبريل 2023 وظلت غير معتمدة في الوحدة لعدة أشهر. وعلاوةً على ذلك، يجب أيضًا استعراض المشاريع المؤهلة للحصول على إعفاء من اللجنة. ويجدر بالإشارة أن المشاريع الممولة في سياق الطوارئ تتطلب الحصول على موافقة اللجنة قبل تنفيذها.

117 - ويساور المجلس القلق من عدم إمكانية تتبع هذه المشاريع غير المعتمدة مع النفقات الفعلية في عنصر الرصد في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وخاصة بالنسبة للمشاريع التي هي في مرحلة الإغلاق التشغيلي، والتي قد تتجاوز عملية الرصد بأكملها في الوحدة. وبالتالي، يمكن أن يترتب على ذلك نفقات ومشتريات غير مأذون بها، علاوة عن مخاطر عالية على المشاريع.

118 - **ويوصي المجلس بأن يمتثل موئل الأمم المتحدة للمبدأ التوجيهي الصادر عن لجنة استعراض البرامج والسياسة المتعلقة بالنشر في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ لضمان الموافقة أولا على المشاريع في الوحدة، وتحديث المبدأ التوجيهي لتوضيح دور الوحدة في الموافقة على البرامج والمشاريع.**

119 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

الإدارة غير السليمة لبرنامج المستفيد النهائي

120 - برنامج المستفيد النهائي هو طريقة تنفيذ محددة يستخدمها موئل الأمم المتحدة ويديرها في وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا. وفي إطار هذا النهج، يكون الموقّع على اتفاق تنفيذ المشروع هو المستفيد النهائي، دون تدخل من أي طرف ثالث، ودون الالتزام بالسياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين. وتجري الإدارة أساسا من خلال اتفاق مجتمعي، وهو وثيقة قانونية بين منظمة من المنظمات المجتمعية وموئل الأمم

المتحدة. ويهدف الاتفاق المجتمعي إلى التوصل إلى مخرجات محددة ضمن إطار زمني متفق عليه وضمن ميزانية محددة وبالجودة والكمية المناسبتين.

121 - واستخرج المجلس الاتفاقات الـ 596 1 المحملة على وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وحدد منها 800 من الاتفاقات المجتمعية (50,13 في المائة من مجموع الاتفاقات)، حيث يدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ 798 اتفاقاً مجتمعياً ويدير مكتبان آخران الاتفاقين المتبقيين. وأخذ المجلس عينة من الاتفاقات المجتمعية ولاحظ المسائل الموضحة أدناه.

(أ) تجاوُز حدود المدفوعات في الحساب نفسه عن طريق تقسيم الاتفاق المجتمعي

122 - ورد في المبادئ التوجيهية بشأن استخدام اتفاقات موئل الأمم المتحدة والصكوك القانونية أنه "لا يجوز لأي اتفاق أن يتجاوز مبلغ 000 100 دولار؛ ولا يمكن أن يصدر في الآن ذاته لكل منظمة مجتمعية إلا اتفاق واحد".

123 - ولاحظ المجلس توقيع ثمانية اتفاقات مجتمعية في إطار برنامج واحد في اليوم نفسه (16 حزيران/يونيه 2021) لبناء منازل في المجتمع المحلي نفسه، بمبلغ 100 776 دولار. وصُرف من هذا المبلغ ما قدره 490 698 دولار (90 في المائة) لحساب مجلس التنمية المجتمعية نفسه. وقد أكد المدير المالي في المقر هذا الاجراء الاستثنائي عن طريق رسالة كتابية. غير أن الرسالة لم تُكتب إلا بعد انتهاء مدة الاتفاقات المجتمعية الثمانية وبعد دفع 90 في المائة من المبلغ لحساب مجلس التنمية المجتمعية. وعلى الرغم من ذلك، تأخر تنفيذ الاتفاقات المجتمعية الثمانية لمدة أربعة أشهر.

124 - وأوضح موئل الأمم المتحدة أن الهدف من شرط الدفع هو ضمان سرعة التنفيذ لأن المجتمعات المحلية لا يمكنها تمويل المشروع مسبقاً، بالنظر إلى وضعها الاقتصادي. وعلى الرغم من دفع 90 في المائة من المبلغ، اتخِذت تدابير لضمان عدم إجراء أي عمليات سحب من الحسابات المصرفية المجتمعية دون إذن من مدير المشاريع في موئل الأمم المتحدة.

125 - ويرى المجلس أن تلك الاتفاقات المجتمعية الثمانية قُسمت دون الحصول على إذن من الوحدة القانونية بغرض إبقاء المدفوعات دون الحد الأقصى البالغ 000 100 دولار، وهو ما ينتهك المبادئ التوجيهية للمقر بشأن استخدام اتفاقات موئل الأمم المتحدة والصكوك القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صرف دفعة أولية كبيرة ودفعة نهائية غير مشروطة بالإنجاز يجعل التحكم في المخاطر أمرًا صعبًا.

126 - **ويوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة الرقابة على الامتثال لتوقيع الاتفاقات المجتمعية، ويستعرض شروط الدفع الحالية للاتفاقات المجتمعية، مع مراعاة الواقع الميداني في المكتب القطري المعني، ويضع شروط دفع مناسبة للتحكم في المخاطر المالية.**

127 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

(ب) ضعف الرقابة على تنفيذ الاتفاقات المجتمعية

128 - يشار في نموذج اتفاق التنفيذ المجتمعي الصادر عن الوحدة القانونية إلى أنه "عندما تحتاج الجهة المتعاونة/المتعاقدة إلى خدمات متعاقدين من الباطن، ينبغي على هذه الجهة أن تحصل على موافقة كتابية مسبقة وإذن من موئل الأمم المتحدة لجميع المتعاقدين من الباطن".

129 - وحلل المجلس الاتفاقات المجتمعية الثمانية المذكورة أعلاه، وحدد حالات لم تستوف فيها بعض الأعمال المعايير المبينة في إجراءات التشغيل الموحدة القائمة للمكاتب القطرية. فعلى سبيل المثال، كان هناك عدم اتساق بين المحتوى المأذون به للتعاقد من الباطن والمحتوى الفعلي للتعاقد من الباطن، وكان تقرير مراجعة الحسابات الاجتماعية يفتقر إلى المعلومات الأساسية المطلوبة في إجراءات التشغيل الموحدة واستُخدمت الصور نفسها في تقارير إنجاز مختلفة، ولوحظ ذلك أيضًا في برنامجين آخرين.

130 - وأوضح موئل الأمم المتحدة أنه لا يملك إجراءات تشغيل موحدة تنطبق على جميع البلدان على نطاق المنظمة، وأنه لا توجد أيضا سياسة راسخة على مستوى المنظمة تشير إلى أن إجراء التشغيل الموحد الذي يوضع على المستوى القطري ينبغي أن يحصل على موافقة المقر أو المكتب الإقليمي.

131 - ويرى المجلس أن تنفيذ الاتفاقات المجتمعية بالغ الأهمية لفعالية برنامج المستفيد النهائي. وبالنظر إلى أن نسبة توقيع الاتفاقات المجتمعية تتجاوز 50 في المائة من جميع الاتفاقات، فإن ذلك يستلزم وجود تنظيم شامل على مستوى المنظمة لضمان الحفاظ على المعايير على مستوى التنفيذ. وهناك مجال لتعزيز إدارة الاتفاقات المجتمعية، وستسهم معالجة أوجه القصور هذه في زيادة الوضوح والفعالية في تنفيذ كل اتفاق مجتمعي.

132 - **ويوصي المجلس بأن يدمج موئل الأمم المتحدة لوائح إدارة الاتفاقات المجتمعية في السياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين، ويدرج تقرير الإنجاز الموحد على مستوى المنظمة، ويستعرض نموذج الاتفاق المجتمعي القائم لضمان الامتثال للسياسة المحدثة المتعلقة بالشركاء المنفذين.**

133 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

7 - الاتفاقات المبرمة بين كيانات الأمم المتحدة وإدارة الشركاء المنفذين

عدم كفاية الرقابة على المدفوعات في الاتفاقات المبرمة بين كيانات الأمم المتحدة

134 - لاحظ المجلس أنه بالنسبة لـ 10 اتفاقات بين كيانات الأمم المتحدة تدار في وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا، لم تكن الرقابة على المدفوعات كافية، بما في ذلك المسائل المذكورة أدناه.

(أ) عدم اشتراط تحقيق المنجزات المستهدفة كشرط للدفع

135 - تندرج تحت هذه الفئة سبعة اتفاقات، تبلغ قيمتها الإجمالية 5,79 ملايين دولار من قيمة الاتفاقات و 4,95 ملايين دولار من إجمالي المبلغ المدفوع. فبالنسبة لخمسة من هذه الاتفاقات، نص العقد على صرف المدفوعات بالكامل عند توقيعه، وبذلك صُرف ما مجموعه 3,60 ملايين دولار. ولم ينص أحد الاتفاقات على شروط دفع صريحة لأنه كان في شكل مذكرة تفاهم، لذلك حُسبت نسبة الدفع يدوياً وفقاً لاتفاق الجهة المانحة وقُدمت في جدول بيانات Excel.

(ب) صرف الأقساط قبل استيفاء شروط الدفع

136 - صُرفت أقساط في إطار اتفاقين موقعين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بلغ مجموعها 3,76 ملايين دولار، قبل استيفاء المتطلبات التعاقدية المتمثلة في تلقي التقارير وخطط الميزانية والنواتج المحققة.

(ج) عدم اتباع صرف الأقساط لنسبة الدفع المحددة في الاتفاقية

137 - لم يحترم صـــرف ما مجموعه 10,26 ملايين دولار من الأقســـاط في إطار ثلاثة عقود معدلات الدفع المحددة. ومن بين هذه الأقســاط، تم تحويل مبلغ 0,38 مليون دولار على دفعة واحدة بدلاً من دفعتين حسبما ينص عليه الاتفاق الأصلي، في حين لم توقَّع التعديلات التي تتضمن تنقيح شروط الدفع إلى قسط واحد إلا بعد عام واحد من سداد الدفعة.

138 - وأوضـح موئل الأمم المتحدة أن السـياسـة الحالية المتعلقة بالشـركاء المنفذين لا تنطبق على إدارة الاتفاقات المبرمة بين كيانين تابعين للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، كان تمويل بعض الاتفاقات المبرمة بين كيانات الأمم المتحدة في شكل منح عابرة، حيث لم يكن موئل الأمم المتحدة مسؤولاً إلا عن توزيع أموال الجهات المانحة على وكالات الأمم المتحدة المتعاونة دون تحكم فعلي من جانبه. وفي الوقت نفســـه، أدى عدم استيفاء شروط الدفع كاملة أو عدم وضوح شروط الدفع إلى صعوبة موافقة المكلفين بالاستعراض على المدفوعات.

139 - ويرى المجلس أن الاتفاقات المبرمة بين كيانات الأمم المتحدة لم تُتَّبع بدقة من حيث الالتزام بالدفع. وتعتري الآلية الحالية لإدارة المدفوعات بين وكالات الأمم المتحدة أوجه ضـــعف وقد تؤدي إلى مخاطر الرقابة المالية.

140 - **ويوصـــي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة الرقابة الشـــاملة على المدفوعات في الاتفاقات المبرمة بين كيانات الأمم المتحدة، وأن يعرض الشروط المسبقة ونسب الدفع بوضوح، وأن يحتل جميع الوثائق المطلوبة مسبقا على وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا لتيسير التحقق من المدفوعات.**

141 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

عدم فعالية بذل العناية الواجبة والتقييم إزاء الشركاء المنفذين

142 - اســتناداً إلى تحليل نظام إدارة الجهات المانحة، ترد في الجدول التالي لمحة عامة عن كل نوع من أنواع الشــركاء المنفذين في موئل الأمم المتحدة في 31 كانون الأول/ديســمبر 2023. ولاحظ المجلس عدم فعالية بذل العناية الواجبة والتقييم بشأن الشركاء المنفذين.

الجدول 3 من الفصل الثاني

لمحة عامة عن كل نوع من أنواع الشركاء المنفذين في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع الجهة المتلقية للمنحة	*العدد*	*مبلغ الاتفاق*	*المبالغ المدفوعة مقدما*	*المبالغ المردودة*	*المبالغ المشطوبة*
حكومة	541	86,69	61,40	(2,38)	(27,86)
وكالة الأمم المتحدة	37	65,45	45,75	(1,00)	(16,60)
منظمة المجتمع المدني والقطاع الخاص	384	94,53	73,82	(1,12)	(57,07)
بـائع تجـاري (بوابـة الأمم المتحـدة العـالميـة للمشتريات)	2	0,58	0,37	0,00	(0,30)
المجموع	**964**	**247,25**	**181,33**	**(4,51)**	**(101,84)**

المصدر: بيانات مستمدة من أوموجا.

(أ) عدم فعالية بذل العناية الواجبة بشأن الشركاء المنفذين من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

143 - تنص سياسة موئل الأمم المتحدة المتعلقة بالشركاء المنفذين على أنه "ينبغي أن يستند اختيار الشركاء المنفذين إلى بذل العناية الواجبة الذي يشمل التحقق من القدرات والتحقق من النزاهة والتحقق من القيمة مقابل المال. وتُستخدم أداة تقييم قدرات الشركاء المنفذين أساسا لتقديم توصيات إلى لجنة اختيار الشركاء المنفذين بغرض اختيار الشركاء المنفذين".

144 - ولاحظ المجلس عدم الالتزام الصارم بالمعايير المتعلقة ببذل العناية الواجبة بشأن الشركاء المنفذين من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولوحظ أن ثلاثة شركاء منفذين لديهم نظم محاسبية غير سليمة، وتلقوا المدفوعات بالكامل في إطار ثلاثة اتفاقات يبلغ مجموع قيمتها 1,32 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تبينت لدى شريكين من الشركاء المنفذين المتعاقدين حصرا مع موئل الأمم المتحدة أوجه قصور في إعداد التقارير وأوجه قصور مالي، وقد تم تعديل عقد أحدهما 18 مرة من تشرين الثاني/نوفمبر 2016 إلى شباط/فبراير 2021، حيث كانت قيمة العقد الأولية تبلغ 000 70 ووصلت إلى 1,56 مليون دولار، ودُفع منها مقدما مبلغ 0,76 مليون دولار. ويعود تاريخ التقرير المالي المقدم بشأن بذل العناية الواجبة إلى فترة السنتين 2013-2014، وهو ما يتعارض مع متطلبات أداة تقييم قدرات الشركاء المنفذين التي تنص على السلامة المالية في السنتين السابقتين. وصُنف أداء هذا الشريك المنفذ على أنه "مُرضٍ جزئياً"، مما يشير إلى أداء أقل من المتوسط بعد التنفيذ.

145 - وقد أخذ المجلس عينة تضم 105 من الشركاء المنفذين من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ولاحظ عدم وجود طريقة موحدة للتقييم وطريقة رصد موحدة لبذل العناية الواجبة في المقر والمكاتب الإقليمية. ومن بين عينة الشركاء المنفذين، لم يستخدم 36 منهم أداة تقييم قدرات الشركاء المنفذين لبذل العناية الواجبة، واستخدم 24 شريكاً منهم أساليب بديلة دون تحديد طبيعتها، و 10 شركاء سبق استعراض سجلاتهم للتعاون والقوائم الموحدة لمجلس الأمن، وشريكان لم يبذلا العناية الواجبة لأنهما مقدمَا خدمات متعاقدان حصرا مع موئل الأمم المتحدة.

146 - ويرى المجلس أن بذل العناية الواجبة بشأن الشركاء المنفذين من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالغ الأهمية لتخفيف المخاطر وضمان نجاح المشروع. وقد يؤدي غياب أساليب التقييم الموحدة والرصد والالتزام الصارم بالمعايير القائمة إلى التغاضي عن المخاطر المتوقعة.

(ب) عدم فعالية تقييم الشركاء المنفذين من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

147 - تنص سياسة موئل الأمم المتحدة المتعلقة بالشركاء المنفذين على أنه "ينبغي تقييم أداء جميع الشركاء المنفذين بشكل رسمي"، وأن "تقييم الأداء مهم للتأكد مما إذا كان موئل الأمم المتحدة قد حصل على قيمة جيدة مقابل المال المدفوع لقاء العمل المنجز. وينبغي أن يتم تقييم أداء جميع الشركاء المنفذين بشكل رسمي، وأن تسجل نسخة من التقييم في القائمة المركزية للشركاء المنفذين لتكون مرجعا يُنظر فيه عند منح عقود مستقبلية".

148 - ولاحظ المجلس أن 20 من اتفاقات التعاون المبرمة مع الشركاء المنفذين من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص البالغ عددها 69 اتفاقا تبينت فيها أوجه قصور، بما فيها التأخر في إحراز التقدم وتقديم التقارير، وتدني الجودة، وعدم وجود نظم مالية قائمة، ومشاكل في التواصل. ومع ذلك، صنف

موئل الأمم المتحدة أداء 18 من هؤلاء الشركاء المنفذين في مستوى "مُرضٍ" أو مستوى أعلى منه، وقد وقّع 9 منهم على أكثر من اتفاقَي تعاون. فعلى سبيل المثال، لم يكمل ثلاثة من الشركاء المنفذين الأنشطة المنصوص عليها في العقد، وتعاون أحدهم، وهو مؤسسة دعم الاحتياجات الحرجة، مع موئل الأمم المتحدة ثلاث مرات، بقيمة تعاقد إجمالية بلغت 104 195 دولار. وأدى إعسار الشريك المنفذ خلال التعاون الثالث إلى إنهاء العقد. وعلى الرغم من الإجراءات الفورية التي اتخذها موئل الأمم المتحدة، فقد استغرق استرداد مبلغ 462 81 دولار عاما كاملا، في حين ظل تصنيف الشريك المنفذ في مستوى "مرضٍ" أو أعلى منه.

149 - واستعرض المجلس استمارة تقييم الشركاء المنفذين لموئل الأمم المتحدة وأشار إلى أن تقييم هؤلاء الشركاء يستند إلى الميزانية والتوقيت والجودة اللاحقة للمشروع. ومع ذلك، لم تكن هناك صلة بين تلك التصنيفات وتقييم الأداء العام (أي ممتاز أو مرضٍ أو مرضٍ جزئيًا أو غير مرضٍ). ولم تتم مراعاة المسائل المتكررة مثل جودة التقارير والتواصل في نموذج التقييم. وقد تم الإبلاغ عن أداء جميع الشركاء المنفذين تقريبًا على أنه "مُرضٍ"، في حين أبلغ عن أداء شريكين فقط على أنه "مُرضٍ جزئيًا". وبالإضافة إلى ذلك، لا يملك موئل الأمم المتحدة قائمة مركزية بالشركاء المنفذين ولا يصنفهم حسب الأداء.

150 - ويرى المجلس أن النهج الذي تتبعه الإدارة في تقييم الشركاء المنفذين غير متسق. ولا توجد أي صلة بين أبعاد التقييم الثلاثة والتقييم العام للشركاء المنفذين، كما أن عدم التمايز في نتائج التقييم يجعل النتائج غير فعالة وغير قابلة للاستخدام كعنصر مرجعي يُنظر فيه عند منح العقود في المستقبل.

151 - **ويوصي المجلس بأن يوحد موئل الأمم المتحدة معايير بذل العناية الواجبة بشأن الشركاء المنفذين ويلتزم بها بصرامة لضمان الجودة والفعالية.**

152 - **ويوصي المجلس أيضا موئل الأمم المتحدة بتوسيع نطاق مؤشرات تقييم أداء الشركاء المنفذين لضمان إجراء تقييم شامل وموضوعي، وربط المؤشرات بمعدل الأداء العام وإطلاع جميع الشركاء المنفذين داخل المنظمة على نتائج التقييم.**

153 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هاتين التوصيتين.

عدم كفاية إدارة مراجعة حسابات الشركاء المنفذين

154 - تنص سياسة موئل الأمم المتحدة المتعلقة بالشركاء المنفذين على أن مراجعة الحسابات جزء مهم في دورة وعمليات إدارة الشركاء المنفذين وأنه على أساس "أهمية المبالغ المقدمة (أكثر من 000 100 دولار)، سيختار موئل الأمم المتحدة مراجعي حسابات خارجيين مؤهلين مستقلين لإجراء مراجعة حسابات حصرية بشأن استخدام الأموال المقدمة للشركاء المنفذين. ومراجعة الحسابات شرط أساسي لصرف نسبة مئوية محددة من المدفوعات. وينبغي رصد مخصصات كافية لتغطية تكاليف مراجعة الحسابات كجزء من ميزانية اتفاق التعاون". وتنص السياسة المذكورة أيضا على أن مراجعي الحسابات "ينبغي أن يقدموا تقاريرهم مباشرةً إلى موئل الأمم المتحدة عن نتائج مراجعة الحسابات. وينبغي متابعة المسائل التي يثيرها مراجعو الحسابات بغرض تسويتها. ومدير المشروع مسؤول عن ضمان أن يتناول الشريك المنفذ بفعالية توصية مراجعي الحسابات على النحو المناسب".

155 - ويشار في اختصاصات مراجعة حسابات مشروع الشريك المنفذ، الممولّ من موئل الأمم المتحدة، إلى أنه "ينبغي لمراجع الحسابات أن يقدم تقييماً شاملاً لنظم الرقابة الداخلية القائمة بشأن إدارة المشروع".

156 - واستعرض المجلس اتفاقات التعاون باستخدام عينة منها ولاحظ ما يلي:

(أ) انطلاقا من 20 اتفاق تعاون شملتها العينة، اختير مراجعو حسابات تسعة من الشركاء المنفذين من قِبل الشركاء المنفذين أو من خلالهم بالتشاور مع موئل الأمم المتحدة، في حين لم يقدم الباقون وثائق تدعم إجراء الاختيارات بشكل مستقل. ويفتقر اختيار مراجعي حسابات الشركاء المنفذين إلى الاستقلالية؛

(ب) صُرف مبلغ 400 114 دولار لثلاثة شركاء منفذين دون بيانات مالية مراجعة، ولم يدرِج أي منهم رسوم مراجعة الحسابات في ميزانية المشروع.

157 - وأخذ المجلس عينة تضم 30 اتفاق تعاون وخلص إلى أن 17 منها لم تخضع إلا لمراجعة البيانات المالية دون مراجعة نظم الرقابة الداخلية. وتضمنت 5 اتفاقات من اتفاقات التعاون الـ 13 المتبقية توصيات ذات صلة وثيقة جدا بسجل مخاطر موئل الأمم المتحدة. وشملت التوصيات وجود أوجه ضعف في النظام المحاسبي، وعدم كفاية تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات السابقة، والاستخدام المفرط للمدفوعات النقدية، وأوجه القصور في إدارة الأصول الثابتة، وعدم تسجيل المعاملات في برامجيات المحاسبة الخاصة بالشريك المنفذ، وإنجاز المشتريات على أساس مبالغ الميزانية بدلاً من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالشركاء المنفذين، والتأخر في الإبلاغ عن ارتكاب المستفيدين لحالات الغش، وعدم الاحتفاظ بحساب مصرفي منفصل. واستعرض المجلس كذلك وثائق تقييم الشركاء ولكنه لاحظ عدم الإشارة فيها إلى نتائج تقرير مراجعة الحسابات.

158 - ويرى المجلس أن مراجعة حسابات الشركاء المنفذين أداة تقييم خارجية بالغة الأهمية تساعد على التخفيف من مخاطر سوء الإدارة أو سوء استخدام الموارد. ويساعد إجراء عمليات مراجعة الضوابط الداخلية بشأن الشركاء المنفذين في تحديد أوجه القصور في عمليات التعاون المستقبلية. ومن الأهمية بمكان ضمان الاستقلالية في اختيار مراجعي حسابات الشركاء المنفذين بغرض الحفاظ على مصداقية نتائج مراجعة الحسابات. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج نفقات مراجعة الحسابات في مرحلة وضع ميزانية المشروع أمر ضروري لإجراء عمليات مراجعة حسابات الشركاء المنفذين. ولا يمكن صرف الأقساط إلا بعد استيفاء متطلبات مراجعة الحسابات.

159 - **ويوصي المجلس بأن يلتزم موئل الأمم المتحدة التزاما صارما بالسياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين فيما يتصل باختيار مراجعي حسابات الشركاء المنفذين، وتخصيص ميزانيات مراجعة حسابات الشركاء المنفذين، ومخصصات مدفوعات الشركاء المنفذين؛ وبأن يجري عمليات شاملة لمراجعة حسابات الشركاء المنفذين تغطي جميع خدمات مراجعة الحسابات المطلوبة بما يتماشى مع الاختصاصات؛ وبأن ينشئ قاعدة للمعارف تتضمن نتائج وتوصيات مراجعة الحسابات بغرض تحديد مخاطر الرقابة الرئيسية فيما يتعلق بالتعاون في المستقبل.**

160 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

8 - إدارة المشتريات

تقسيم الاحتياجات والاستخدام المتكرر لعمليات الاقتناء المنخفضة القيمة وطلبات عروض الأسعار لتجنب اتباع طريقة رسمية في طلب تقديم العروض

161 - تنص الفقرة 3-6-3 (أ) من دليل مشتريات الأمم المتحدة على أنه "لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف تقسيم الاحتياجات إلى طلبات عدّة لتقديم العروض أو دمجها بين [طلبات عروض الأسعار]

و [عمليات الاقتناء المنخفضة القيمة] في إطار نفس الاحتياج أو ما يتصل به من احتياجات لتجنب اتباع طريقة رسمية في طلب تقديم العروض". وتنص الفقرة 6-3-2-1 (د) على أنه "في حال تبيّن للكيان أنّ عمليّات الاقتناء المنخفضة القيمة يستخدمها مرارا في غضون نفس السنة نفس المكتب أو مكاتب عدة تنتمي إلى هذا الكيان لشراء احتياجات مماثلة، ينبغي بذل الجهود لتجميع الاحتياجات وإجراء عمليّة تقديم عطاءات، بهدف الاستعاضة عن استخدام عمليّات الاقتناء المنخفضة القيمة بعقد أو طلب شراء شامل في أقرب وقت ممكن".

162 - واستعرض المجلس طلبات الشراء التي نفذها موئل الأمم المتحدة بنفسه (غير المفوضة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي) للفترة من عام 2020 إلى عام 2023، ولاحظ ما يلي:

(أ) أجرى المكتب القطري لأفغانستان 11 من الطلبات المماثلة لتقديم عروض أسعار لمشروع "ROAP/AFG06/22/ دعم تحسين أماكن الإيواء في داغ تاراخيل" في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2023 بمبلغ إجمالي قدره 821 472 دولار، وكان كل طلب من طلبات عروض الأسعار الأحد عشر تلك يتجاوز مبلغ 000 40 دولار ولكنه أقل من 000 50 دولار، في حين أن 000 50 دولار هو الحد الأدنى لتفويض السلطة للمكتب القطري لأفغانستان. وكانت جميع طلبات عروض الأسعار الـ 11 تتعلق بمواد البناء وقدمها أربعة بائعين. والتُمست طلبات عروض الأسعار هذه قبل نهاية أيار/مايو 2023 ونُفذت في الفترة بين 19 تموز/يوليه و 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023؛

(ب) 19 حالة في المجموع من حالات الاستخدام المتكرر لعمليات الاقتناء المنخفضة القيمة، بلغ مجموعها 038 376 دولار. وتضمنت كل عملية اقتناء منخفضة القيمة أكثر من طلب شراء واحد حيث اشتُريت المواد نفسها من البائع نفسه، وبمبلغ إجمالي يتجاوز 000 10 دولار خلال السنة نفسها.

163 - ويعرب المجلس عن قلقه من أن تقسيم الاحتياجات لشراء مواد البناء قد يؤدي إلى انعدام الشفافية وقد يقلل من ميزة التفاوض على الأسعار عند الشراء بكميات كبيرة.

164 - ويرى المجلس أن إجراء طلبات متعددة لتقديم عروض أسعار أو عمليات اقتناء منخفضة القيمة لنفس الاحتياجات أو لاحتياجات ذات صلة لم يكن متوافقا مع الحظر المتعلق بتقسيم الاحتياجات إلى عمليات طلب عروض أسعار متعددة وانحرف عن الطريقة الرسمية لطلب تقديم العروض المبينة في دليل المشتريات. وقد يؤدي ذلك إلى انعدام الشفافية في المشتريات ويمكن أن يقلل من ميزة التفاوض على الأسعار عند الشراء بكميات كبيرة.

165 - **ويوصي المجلس موئل الأمم المتحدة بعدم تقسيم طلبات تقديم العروض المتعلقة بنفس الاحتياجات أو ما يتصل بها من احتياجات في محاولة لتجنب اتباع طريقة طلب تقديم العروض.**

166 - وقبِل موئل الأمم المتحدة هذه التوصية.

جيم - إحالة المعلومات من الإدارة

167 - قدم موئل الأمم المتحدة الإفصاحات التالية فيما يتعلق بعمليات الشطب، والمبالغ المدفوعة على سبيل الهبة، وحالات الغش والغش المفترض.

1 - شطب النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

168 - أبلغ موئل الأمم المتحدة المجلسَ بأنه، وفقا للقاعدة المالية 106-7، شُـــطبت مدفوعات مســـبقة وممتلكات ومنشآت ومعدات بلغت قيمتها الإجمالية 189,41 136 دولار في عام 2023.

2 - المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة

169 - أكدت الإدارة أن موئل الأمم المتحدة لم يقدم أي مبالغ على سبيل الهبة في عام 2023.

3 - حالات الغش والغش المفترض

170 - وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحســابات (المعيار رقم 240)، يخطط المجلس مراجعاته لحســابات البيانات المالية على نحو يُنتظر منه بدرجة معقولة كشـــف الأخطاء الجوهرية والمخالفات، بما فيها تلك الناجمة عن الغش. بيد أنه ينبغي عدم الاعتماد على مراجعة الحسابات لتحديد جميع الأخطاء أو المخالفات. فالمسؤولية عن منع الغش والكشف عنه تقع على عاتق الإدارة في المقام الأول.

171 - وأثناء مراجعة الحسابات، يوجه المجلسُ استفسارات إلى الإدارة بشأن مسؤوليتها الرقابية عن تقييم مخاطر الغش الجوهرية، والإجراءات القائمة من أجل تحديد مخاطر الغش والتصـــدي لها، بما في ذلك أي مخاطر محددة كشفتها الإدارة أو وُجِّه انتباهها إليها. ويستفسر المجلس أيضا عما إذا كانت الإدارة على علم بأي حالات غش فعلية أو مشتبه فيها أو مزعومة؛ ويشمل ذلك استفسارات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

172 - وبالنسبة لعام 2023، أخطر موئل الأمم المتحدة المجلسَ بعدم وجود حالات غش أو غش مفترض.

دال - شكر وتقدير

173 - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما تلقّاه موظفوه من تعاون ومساعدة من المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وموظفيه.

(توقيع) **هو** كاي
المراجع العام للحسابات في جمهورية الصين الشعبية
رئيس مجلس مراجعي الحسابات
(مسؤول أول لشؤون مراجعة الحسابات)

(توقيع) دوروثي **بيريز غوتييريز**
القائمة بأعمال المراقب المالي العام لجمهورية شيلي

(توقيع) بيير **موسكوفيتشي**
الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي

24 تموز/يوليه 2024

المرفق

حالة تنفيذ التوصيات حتى السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
1 -	2016	A/72/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 74	يوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة رصد تنفيذ المشاريع الممولة بموجب اتفاقات مشروطة لضمان تحصيل إيرادات بعد استيفاء الشروط وخفض مبلغ الالتزامات في البيانات المالية.	أنشأ موئل الأمم المتحدة نُظما لرصد تنفيذ المشاريع الممولة بموجب اتفاقات مشروطة. ويُرسَل تقرير منتظم إلى موظفي إدارة البرامج للإبلاغ عن حالة المنح وكفالة الإدارة الفعالة. وتدعم وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ أيضا رصد تنفيذ جميع المشاريع بغض النظر عن مصادر التمويل.	لاحظ المجلس بعد إجراء التقييم أنه، بالنظر إلى تنفيذ أساليب لتعزيز رصد المشاريع وبالنظر إلى رد الإدارة، تم تحسين استخدام وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ. ويُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
2 -	2017	A/73/5/Add.9 الفصل الثاني، الفقرة 32	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بما يلي: (أ) ضمان أن يتم صرف الأموال للشركاء المنفذين في الوقت المحدد بحيث يمكن إنجاز الأنشطة المقررة في الفترة المقررة؛ (ب) وضع عملية مبنية على دراسة المخاطر تتعلق بالإجراء السريع للدفع للبلدان التي تشهد حالات طوارئ أو ذات الأولوية العالية، على النحو الذي اقترحه المكتب القطري في الجمهورية العربية السورية.	وضع موئل الأمم المتحدة نظاما لتحسين إدارة الشركاء المنفذين. وحسَّنت وحدة إدارة الجهات المانحة أيضا إدارة الشركاء المنفذين.	تُستخدم وحدة إدارة الجهات المانحة لرصد المدفوعات للشركاء المنفذين وتتبُّع عملية الدفع. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
3 -	2018	A/74/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 21	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بإجراء تحليل كامل للوضع الحالي للمبالغ المسلَّمة إلى الشركاء المنفذين والواردة عن طريق الاتفاقات المشروطة، وحسب الاقتضاء، أن يطلب رد الموارد التي قُدِّمت لهم، وأن يصحح سجلات المعاملات المحاسبية.	يجري موئل الأمم المتحدة استعراضات منتظمة للأموال الواردة عن طريق الاتفاقات المشروطة ويرصد المدفوعات إلى الشركاء المنفذين من هذه الأموال. وقد أعدت تقارير منتظمة عن هذه الاستعراضات من أجل تحسين إدارة الشركاء المنفذين. وحسنت وحدة إدارة الجهات المانحة أيضاً إدارة الشركاء المنفذين من خلال توافر التقارير التي تدعم وتيسر استعراض ورصد المدفوعات إلى الشركاء المنفذين وتقديم التقارير. ويتم حاليا إجراء استعراضات الاتفاقات ذات الالتزامات المشروطة والتعديلات على الالتزامات والإيرادات كل ستة أشهر لإعداد البيانات المالية المرحلية.	قدم موئل الأمم المتحدة الدليل على أنه يجري كل ستة أشهر استعراض حسابات دفتر الأستاذ العام للالتزامات المشروطة التي أُدخِلت فيها تعديلات على الالتزامات والإيرادات. واستُخدمت وحدة إدارة الجهات المانحة أيضا لرصد المدفوعات للشركاء المنفذين وتقديمهم للتقارير. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
4 -	2018	A/74/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 22	يوصي المجلس موئل الأمم المتحدة بتقييم انطباق أحكام اضمحلال القيمة على حسابات السلف.	سيجري موئل الأمم المتحدة التقييم المعني وسيتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصية مراجعي الحسابات.	لاحظ المجلس أن التقييم جارٍ. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
5 -	2018	A/74/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 23	يوصي المجلس موئل الأمم المتحدة بتحسين الإشراف على المشاريع والرقابة الداخلية عليها في السياسة العامة لموئل الأمم المتحدة الخاصة بالشركاء المنفذين من أجل منع سريان منح لم تجر في إطارها معاملات محاسبية لفترة طويلة.	وضع موئل الأمم المتحدة نظاما لتحسين إدارة الشركاء المنفذين. وحسَّنت وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا أيضا إدارة الشركاء المنفذين. ويجري تحديث السياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين وستُدرج فيها توجيهات سياساتية بشأن منع المنح الخاملة.	يجري العمل على تحديث السياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة وتُستخدم وحدة إدارة الجهات المانحة لرصد المدفوعات للشركاء المنفذين وتتبُّع عملية الدفع لتجنب المنح الخاملة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
6 -	2018	A/74/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 42	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بوضع إطار ومنهجية لاسترداد التكاليف بالكامل وفقا لقرار الجمعية العامة 226/67 يكونان قابلين للتطبيق في جميع الوحدات التابعة للكيان وبأن يوافي مراكزه ومكاتبه بمعلومات بشأن هذا التطبيق.	يعمل موئل الأمم المتحدة على وضع دليل داخلي بشأن استرداد التكاليف بالكامل تمشيا مع التوجيهات التي وضعها مكتب الموئل في نيويورك.	لاحظ المجلس أن الدليل الداخلي لا يزال قيد الإعداد. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
7 -	2018	A/74/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 77	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بإجراء استعراض للمصروفات المتعلقة بالمشاريع التي يقودها أو يدعمها الخبراء الاستشاريون.	نشأت هذه المشكلة عن تصنيف تكاليف سفر الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين في نظام أوموجا تحت بند سفر الأفراد لتقديم الخدمات الاستشارية (GL 74172010)، إلى جانب المرتبات، على أنها "تكاليف الأفراد". وفي السنوات اللاحقة، تم تعديل ذلك، وأصبحت جميع تكاليف سفر الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين تندرج تحت فئة "السفر". وقد قدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي نموذج تقرير منحة يوضح أن سفر الخبراء الاستشاريين أصبح يدرج تحت بند السفر وليس تحت بند مصروفات الأفراد.	بالنظر إلى تحديث التصنيف في أوموجا وتقرير المنحة الجديد، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		
8 -	2018	A/74/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 78	يوصي المجلس بأن يطلب موئل الأمم المتحدة، في إطار الاستعراض، إعادة تصنيف نفقات السفر وتصحيح سجلات العمليات المحاسبية.	نشأت هذه المشكلة عن تصنيف تكاليف سفر الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين في نظام أوموجا تحت بند سفر الأفراد لتقديم الخدمات الاستشارية (GL 74172010)، إلى جانب المرتبات، على أنها "تكاليف الأفراد". وفي السنوات اللاحقة، تم تعديل ذلك، وأصبحت جميع تكاليف سفر الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين تندرج تحت فئة "السفر". وقد قدم مكتب الأمم المتحدة في	بالنظر إلى تحديث التصنيف في أوموجا وتقرير المنحة الجديد، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
				نيروبي نموذج تقرير منحة يوضح أن سفر الخبراء الاستشاريين أصبح يدرج تحت بند السفر وليس تحت بند مصروفات الأفراد.					
9 -	2018	A/74/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 79	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بتعزيز التدابير الرامية إلى تحديد المصروفات وإعادة تصنيفها وتحديد نطاق وتواتر عمليات المراقبة بوضوح.	استعرض موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، التدابير الحالية التي وُضعت لتحديد النفقات وإعادة تصنيفها وأدخل التحسينات اللازمة.	لاحظ المجلس أن موئل الأمم المتحدة قام بانتظام باستعراض النفقات وفحص المعاملات المحاسبية ذات الصلة. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
10 -	2018	A/74/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 128	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة باستعراضات دورية في الوقت المناسب لنظام الإجازات لتحديد الغيابات والقيام، عند الاقتضاء، بخصم مبالغ مقابلة لها من المرتبات الشهرية للموظفين.	بدأ موئل الأمم المتحدة مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وسيتفق الاثنان على الإجراء اللازم لضمان التنفيذ الكامل لتوصية مراجعي الحسابات.	بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين بذل الجهود لمراقبة نظام الإجازات، فإن هذه التوصية تُعتبر قيد التنفيذ.		X		
11 -	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 150	يوصي المجلس بأن يكفل موئل الأمم المتحدة أن يجري حساب العمل الإضافي كإجازة تعويضية وأجر إضافي وفقا للتعميم الإعلامي UNON/IC/2015/07 والتعليمات السارية الأخرى، امتثالا لجدول العمل الرسمي الذي يضعه مركز عمل نيروبي.	أجرى موئل الأمم المتحدة مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وكفل استرداد كامل المدفوعات الزائدة بشأن العمل الإضافي لعام 2019. وعلاوة على ذلك، اتفق موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي على ضمان احتساب العمل الإضافي والإجازات التعويضية وفقا للتعميم الإعلامي UNON/IC/2015/07.	بالنظر إلى أن موئل الأمم المتحدة قد امتثل للوائح المتعلقة بتعويضات العمل الإضافي المدرجة في التعميم الإعلامي UNON/IC/2015/07، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
12 -	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 151	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة باستعراض وتصحيح حالات الحسابات الخاطئة فيما يتعلق بالإجازة التعويضية، وأجور العمل الإضافي المحسوبة وفق جداول غير صحيحة، والأجور التي تتجاوز المعدلات المقررة.	اتُّخذت إجراءات بشأن حالات مدفوعات العمل الإضافي الزائدة التي لوحظت خلال مراجعة الحسابات لعام 2019 وتم استرداد جميع هذه المدفوعات في عام 2020. ومن الآن فصاعدًا، يقوم موئل الأمم المتحدة باستعراض جميع مدفوعات العمل الإضافي فور إقفال كشف المرتبات. وعند ملاحظة اختلالات، تُتخذ الإجراءات التصحيحية على الفور.	بالنظر إلى تصحيح الحسابات الخاطئة واتخاذ مزيد من الإجراءات لمنع حدوث أخطاء مماثلة، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
13 -	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 152	يوصي المجلس بأن ينظم موئل الأمم المتحدة وقت استراحة الغداء في أيام الجمعة بغرض ضمان حساب العمل الإضافي على النحو الصحيح.	يكفل موئل الأمم المتحدة تنظيم وقت استراحة الغداء في أيام الجمعة في عمليات التصديق ودفع تعويضات العمل الإضافي. واحتُسبت مدفوعات العمل الإضافي وفقًا للتعميم الإعلامي UNON/IC/2015/07 الذي تستند إليه لوائح	بالنظر إلى تنظيم وقت استراحة الغداء في أيام الجمعة بوضوح وإلى أنها لن تكون سببا في حدوث أخطاء في الحسابات، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تُنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
				تنظيم وقت استراحة الغداء في أيام الجمعة. واستعرض مكتب الميزانية والشؤون المالية في موئل الأمم المتحدة جميع مدفوعات العمل الإضافي عن كل شهر وتأكد من الامتثال للتعميم.					
14	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 195	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بتحديث المعلومات الواردة في تقرير نظام أوموجا عن المعدات وفقا لدليل الاستعراض العام لإدارة الممتلكات في نظام أوموجا SC119، مع تحديد الموقع و/أو المستخدم المسؤول لكل بند.	سيقوم موئل الأمم المتحدة بإتمام عملية تحديث البيانات الأصلية للأصول التي حُوِّلت من النظام القديم إلى نظام أوموجا.	بالنظر إلى عدم تقديم مزيد من الوثائق الداعمة، فإن هذه التوصية تُعتبر بالتالي قيد التنفيذ.		X		
15	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 196	يوصي المجلس بأن يكون الموظف المكلف بالمسؤولية عن المعدات التشغيلية موظفا في موئل الأمم المتحدة.	إن موظفي موئل الأمم المتحدة هم الأوصياء على المعدات التشغيلية وهم مسؤولون عنها. وتجري المتابعة لضمان التنفيذ الكامل لهذه التوصية.	بالنظر إلى عدم تقديم مزيد من الوثائق الداعمة، فإن هذه التوصية تُعتبر بالتالي قيد التنفيذ.		X		
16	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 207	يوصي المجلس بأن يتخذ مقر موئل الأمم المتحدة تدابير لرصد التسجيل السليم لرسملة أصناف الممتلكات والمنشآت والمعدات والتصرف فيها، اعتبارا من الوقت الذي يستلم فيه الكيانُ الأصول ووفقا للمعلومات المبينة في مذكرة التسليم المقابلة أو عند الموافقة على التصرف فيها.	بدأ موئل الأمم المتحدة مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وسيتفق الاثنان على الإجراء اللازم لضمان التنفيذ الكامل لتوصية مراجعي الحسابات.	بالنظر إلى عدم تقديم مزيد من الوثائق الداعمة، فإن هذه التوصية تُعتبر بالتالي قيد التنفيذ.		X		
17	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 208	يوصي المجلس بأن ينظر موئل الأمم المتحدة في استهلاك أصوله عندما تصبح جاهزة للاستخدام، عملا بمبدأ الإنجاز الوارد في دليل الأمم المتحدة التوجيهي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن مبدأ الإنجاز والفقرة 71 من المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	سيناقش موئل الأمم المتحدة تحسين العملية مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في المراكز الخارجية/المكاتب الموجودة خارج المقر لضمان استلام الأصول في الوقت المناسب وسيقدم تقريرا إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي للاعتراف بها في أوموجا.	لاحظ المجلس أن العملية قيد المناقشة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
18	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 215	يوصي المجلس بأن ينسق موئل الأمم المتحدة مع المقر بشأن إمكانية الإنهاء التدريجي لمنهجية التكلفة القياسية ومواءمة المحاسبة مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتقييم أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات.	نسق موئل الأمم المتحدة مع مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن إمكانية الإنهاء التدريجي لمنهجية التكلفة القياسية ومواءمة المحاسبة مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتقييم أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات.	لاحظ المجلس أن الطريقة المتبعة حاليا لتقييم أصول الممتلكات والمنشآت والمعدات تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
19 -	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 226	يوصي المجلس بأن ينسق موئل الأمم المتحدة مع المقر لإجراء استعراض منتظم للقيم المتبقية للأصول بوجه عام ولأصوله المستهلكة بالكامل التي لا تزال قيد الاستخدام على وجه الخصوص، وأن يحدد على النحو المناسب عمرها النافع وقيمها المتبقية، على النحو المقرر في إطار المعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.	نسق موئل الأمم المتحدة مع مقر الأمم المتحدة لإجراء استعراض للقيم المتبقية للأصول بوجه عام ولأصوله المستهلكة بالكامل التي لا تزال قيد الاستخدام لكفالة الامتثال للقواعد والأنظمة المالية ذات الصلة.	بعد تقييم المجلس ونظره في رد الإدارة، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		
20 -	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 247	يوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة رصد إجراءات الدفع، وذلك لتجنب تعليق المدفوعات بسبب عدم وجود الوثائق المحددة بوصفها شروطا مسبقة.	استعرض موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، المسائل التي حددها مراجعو الحسابات ووافق على الإجراءات اللازمة لضمان إنجاز عمليات الدفع في الوقت المناسب وتجنب تأخرها دون مبرر.	بعد أن استعرض المجلس تقرير الحسابات المستحقة الدفع واللوائح ذات الصلة، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		
21 -	2019	A/75/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 292	يوصي المجلس بأن يعقد موئل الأمم المتحدة اجتماعات اللجنة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورياً من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد المحددة في نشرة الأمين العام ST/SGB/2003/17 واختصاصات اللجنة.	أفاد موئل الأمم المتحدة بأنه تم ترشيح أعضاء لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستبدأ اللجنة عقد اجتماعاتها وفقا لذلك من أجل تحقيق هدفها.	لاحظ المجلس أن أعضاء لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد وضعوا القواعد على النحو المطلوب وخططوا لبدء اجتماعات اللجنة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
22 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 24	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بتصفية البنود المفتوحة والالتزامات المفتوحة في المنح المغلقة من الناحية التشغيلية وأن يكفل إغلاقها المالي في الوقت المناسب، من أجل تعزيز الفعالية المالية للمنظمة وتحسين دقة البيانات المالية.	أصبح موئل الأمم المتحدة يملك لوحة متابعة إدارة المنح التي تعرض حالة المنح وتفاصيل إغلاقها، بما في ذلك أي أرصدة عجز والتزامات والبنود المفتوحة التي يتعين تسويتها قبل إغلاق المنح. ويُشجَّع موظفو إدارة البرامج في موئل الأمم المتحدة بشدة على استخدام لوحة المتابعة بانتظام. وأرفِقت عينة من تقارير لوحة المتابعة كدليل مرجعي.	بعد أن استعرض المجلس لوحة متابعة إدارة المنح، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		
23 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 29	يوصي المجلس بأن يعدل موئل الأمم المتحدة مبلغ الخصوم المقتطعة من كشوف المرتبات البالغ 637,69 64 دولارا عن طريق تسجيله مقابل المنح الممنوحة، وبأن يرصد بانتظام حالة تنفيذ المنح للتأكد من عدم اقتطاع أي خصوم أخرى من كشوف المرتبات في المنح المغلقة.	أصبح موئل الأمم المتحدة يملك لوحة متابعة إدارة المنح التي تعرض حالة المنح وتفاصيل إغلاقها، بما في ذلك أي أرصدة عجز والتزامات والبنود المفتوحة التي يتعين تسويتها قبل إغلاق المنح. ويُشجَّع موظفو إدارة البرامج في موئل الأمم المتحدة بشدة على استخدام لوحة المتابعة بانتظام. وأرفِقت عينة من تقارير لوحة المتابعة كدليل مرجعي.	بعد أن استعرض المجلس لوحة متابعة إدارة المنح، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
24 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 34	يوصي المجلس بأن ينفذ موئل الأمم المتحدة إجراءات التشغيل الموحدة تنفيذا صارما فيما يتعلق بإدارة حسابات المصروفات النثرية.	نفذ موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بحسابات المصروفات النثرية.	بعد أن استعرض المجلس دفتر يومية النقدية والشهادات ذات الصلة، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
25 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 101	يكرر المجلس التوصية السابقة بأن يتجنب موئل الأمم المتحدة حالات الأثر الرجعي قبل توقيع عقود جديدة.	سيُجري موئل الأمم المتحدة استعراضا فصليا لجميع العقود القائمة لضمان إتمام أي تمديدات مطلوبة في الوقت المناسب، من أجل تجنب حالات الأثر الرجعي المحددة.	بعد تقييم المجلس ونظره في رد الإدارة، يُعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
26 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 107	يوصي المجلس بأن يؤدي موئل الأمم المتحدة واجباته في مجال إدارة العقود لضمان إجراء تقييمات شاملة لأداء البائعين قبل تجهيز أي تمديد للعقود السارية.	سيواصل موئل الأمم المتحدة المناقشات مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بهدف تنفيذ هذه التوصية تنفيذا كاملا. وستُجرى دورة تدريبية لتجديد المعلومات للموظفين العاملين في مجال إدارة العقود في الموئل.	بعد تقييم المجلس ونظره في رد الإدارة، يُعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
27 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 132	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتعديل اتفاق فرادى المتعاقدين من خلال زيادة تحديد نطاق الاستحقاقات بما يمتثل للأمر الإداري المذكور أعلاه.	تضطلع إدارة الدعم العملياتي بأنشطة لتوحيد اتفاقات جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تستعين بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كمقدم للخدمات. وسيقوم مدير دائرة الإدارة والاستشارات والامتثال وسلطات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنقيح مذكرة التفاهم وفقا للتعليمات والتوجيهات التي ستصدرها إدارة الدعم العملياتي.	بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين اتخاذ إجراءات ولم تُنقح المذكرة بعدُ، يُعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
28 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 147	يوصي المجلس بأن يتأكد موئل الأمم المتحدة من توقيع المنظمات لاتفاق مشترك بين المنظمات، ومن إمكانية احتساب تكلفة استحقاقات الموظفين أو قيمتها العادلة بشكل موثوق.	تلقى موئل الأمم المتحدة الدعم من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ونفذ توصية مراجعي الحسابات تنفيذا كاملا.	بالنظر إلى تقديم الأمثلة على الاتفاق المشترك بين المنظمات الذي وقعه موئل الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وبالنظر إلى توضيح شروط احتساب تكلفة استحقاقات الموظفين أو قيمتها العادلة، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
29 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 172	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بإنشاء رموز شريطية لجميع الأصول الخاضعة لسيطرته، من أجل الحفاظ على إمكانية تعقب جميع الأصول، وتسجيل تواريخ الاقتناء التي تمثل بداية العمر النافع للأصول.	سينظم موئل الأمم المتحدة دورة تدريبية لتجديد المعلومات في مجال إدارة الأصول لموظفي المكتب القطري في مصر ولجميع منسقي الأصول في مجال إدارة الممتلكات. وستشمل الدورة التدريبية أساليب إدارة الأصول في نظام أوموجا.	بعد تقييم المجلس ونظره في رد الإدارة، يُعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
30 -	2020	A/76/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 181	يوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة عملية تخطيط السفر لضمان إتمام حجز وشراء التذاكر قبل بدء السفر الرسمي بما عدده 16 يوما.	سيضع موئل الأمم المتحدة آلية لضمان إتمام حجز وشراء التذاكر قبل بدء السفر الرسمي بما عدده 16 يوما. وتعزى الاستثناءات إلى ظروف خارجة عن سيطرة موئل الأمم المتحدة، مثل الطلبات المتأخرة من الجهات المانحة والحكومات.	بالنظر إلى أن الآلية لم توضع بعدُ، يُعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
31 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 27	يوصي المجلس كذلك بأن يعدّ موئل الأمم المتحدة تقريراً بناء على الدراسات الاستقصائية والاتصالات مع الجهات المانحة للأموال المخصصة للأنشطة الأساسية، سواء الجهات المانحة السابقة أو الحالية أو المحتملة، لتحديد الفارق بين توقعات الجهات المانحة والوضع القائم.	شرع موئل الأمم المتحدة في إجراء دراسة استقصائية تستهدف الجهات المانحة السابقة والحالية والمحتملة، وعقد عددا من الاجتماعات الثنائية مع تلك الجهات المانحة. وأعد موئل الأمم المتحدة التقرير الذي يعرض فيه نتائج الدراسة الاستقصائية والاجتماعات الثنائية، وعممه على الجهات المانحة.	بعد أن استعرض المجلس تقرير الدراسة الاستقصائية للجهات المانحة وتحليله، يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
32 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 32	يوصي المجلس بأن يواصل موئل الأمم المتحدة بذل الجهود، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لاستعراض الرصيد النقدي للمنح بانتظام وتسوية حالة المنح المغلقة برصيد نقدي موجب.	وضع موئل الأمم المتحدة نظاما لتحسين إدارة المنح. وحسَّنت وحدة إدارة الجهات المانحة أيضا إدارة الشركاء المنفذين. واستعرض موئل الأمم المتحدة الأرصدة النقدية للمنح وعدّل المنح المغلقة برصيد نقدي موجب.	بعد أن استعرض المجلس تقرير المنح ولوحة متابعتها، يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
33 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 39	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بتعزيز إجراءات الرقابة الداخلية بما يتيح الرصد والاستعراض المنتظمين لضمان دقة السجلات المحاسبية.	تعاون موئل الأمم المتحدة مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لزيادة تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية بما يتيح رصد واستعراض السجلات المحاسبية بانتظام.	بعد أن استعرض المجلس تقرير الإيرادات والمصروفات، يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
34 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 45	يوصي المجلس بأن يتواصل موئل الأمم المتحدة بانتظام مع الجهات المانحة بشأن إمكانية العودة إلى تحصيل التبرعات المستحقة القبض ولا سيما فيما يتعلق بالمنح في حالة إغلاق، وأن يبدأ عملية الشطب أو الخفض في الوقت المناسب عند استيفاء الشروط.	سيقوم موئل الأمم المتحدة بخفض قيمة التعهدات غير المحصلة المستحقة القبض في عام 2022. وثمة تواصل منتظم بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وموئل الأمم المتحدة بشأن سريان التبرعات وأي عمليات شطب مطلوبة. وخلال الاجتماعات نصف الشهرية، على سبيل المثال، تُناقش حالة التبرعات المستحقة القبض. وسيتابع فريق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الأمر أيضا عن طريق البريد الإلكتروني مع موظفي إدارة البرامج المعنيين.	لاحظ المجلس أن التحقق من سريان التبرعات لا يزال جاريا. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق		
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تُنفَّذ تجاوزتها الأحداث
35 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 66	يوصي المجلس أيضا بأن يستعرض موئل الأمم المتحدة توزيع الوظائف وشؤون الموارد البشرية بانتظام لتعزيز التحليل لأولويات التوظيف ولتوزيع الموارد، بغرض تيسير عملية الاختيار عند توفر التمويل اللازم.	سيستعرض موئل الأمم المتحدة توزيعَ وظائفه ومواردَه البشرية بانتظام لمواصلة تحليل أولوياته في مجال التوظيف.	بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين على موئل الأمم المتحدة اتخاذ مزيد من الإجراءات، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
36 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 109	يوصي المجلس بأن ينشئ موئل الأمم المتحدة آلية لتجميع بيانات الأفراد من غير الموظفين وسجلات تعيينهم وللتحقق منها، امتثالا لمتطلبات الأمانة العامة الأكثر وضوحا، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الحصول على أفضل ما يمكن أن يشتريه الثمن المدفوع.	سينشئ موئل الأمم المتحدة الآلية اللازمة وسيتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصية المجلس.	بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين على موئل الأمم المتحدة اتخاذ مزيد من الإجراءات، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
37 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 153	يوصي المجلس بأن يستعرض موئل الأمم المتحدة سياسته المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة لاختيار هؤلاء الشركاء لكفالة امتثال عمليات اختيارهم للمبادئ العامة المحددة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وهي الإنصاف والنزاهة والشفافية والتنافس الفعلي؛ وأن يفرض أن يُشفع كل إعفاء بمبررات منها المبررات البرنامجية والمالية وأن تُسرد بالتفصيل الظروف الاستثنائية الموجبة له.	يقوم موئل الأمم المتحدة بتحديث سياسته المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة التي يعمل بها. وستتناول السياسة المحدثة توصية مراجعي الحسابات.	بالنظر إلى أنه يجري تحديث السياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
38 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 154	يوصي المجلس بأن يتخذ موئل الأمم المتحدة الإجراءات اللازمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استعراض سياسته المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة لاختيار هؤلاء الشركاء لتجنب تقسيم العقود.	يقوم موئل الأمم المتحدة بتحديث سياسته المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة التي يعمل بها. وستتناول السياسة المحدثة توصية مراجعي الحسابات.	بالنظر إلى أنه يجري تحديث السياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.		X	
39 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 162	يوصي المجلس بأن يُنشئ موئل الأمم المتحدة ويتعهّد قاعدة بيانات عن الشركاء المنفذين المفروزين على النحو السليم تُتاح لموئل الأمم المتحدة برمته لتيسير عملية اختيار الشركاء المنفذين، وأن يربطها بوحدة إدارة الشركاء المنفذين في نظام أوموجا لتعزيز تبادل البيانات عن الشركاء المنفذين.	سينسق موئل الأمم المتحدة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في المقر لاستكشاف إمكانية الانضمام إلى بوابة شركاء الأمم المتحدة والاستفادة من مزاياها.	بعد أن نظر المجلس في رد الإدارة وخطتها المستقبلية، يُعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
40 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 170	يوصي المجلس بأن يحسن موئل الأمم المتحدة إجراءات التشغيل الموحدة لاختيار الشركاء المنفذين عن طريق وضع توجيهات لاختيار الشركاء المنفذين المحتملين وتحديد درجة دنيا لقبول الموصى بأن يصبحوا شركاء منفذين.	يقوم موئل الأمم المتحدة بتحديث سياسته المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة التي يعمل بها. وستتناول السياسة المحدثة توصية مراجعي الحسابات.	بالنظر إلى أنه يجري تحديث السياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
41 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 184	يوصي المجلس بأن يضع موئل الأمم المتحدة هدفا واضحا لحشد الموارد حسب نوع الجهة المانحة حتى توضَع بناء عليه خطةُ عمل معقولة، ومن ثمّ تُوسَّع مصادر تمويل موئل الأمم المتحدة امتثالا لسياسات الأمم المتحدة.	وضع موئل الأمم المتحدة استراتيجية لتعبئة الموارد لضمان تمويل كافٍ ومرن وطويل الأجل يمكن التنبؤ به لتنفيذ الأنشطة المعتمدة في إطار الخطة الاستراتيجية ووثَّق وضع هذه الاستراتيجية. ووُضعت أيضا خطة عمل تتماشى مع الخطة الاستراتيجية للعلاقات مع الجهات المانحة.	لاحظ المجلس أن موئل الأمم المتحدة قد صاغ استراتيجية بشأن تعبئة الموارد، وبالنظر إلى رد الإدارة وبعد استعراضه للوثائق الداعمة، يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
42 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 192	يوصي المجلس بأن ينتهي موئل الأمم المتحدة من وضع خطة قياس الأداء والنظام الداخلي لقياس الأداء في الوقت المناسب لضمان تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2020-2023.	نفذ موئل الأمم المتحدة التوصية وفقاً لذلك. وتعطى الأولوية حاليا لإتمام وضع خطة قياس الأداء والنظام الداخلي لقياس الأداء ضمانا لتنفيذ توصية مراجعي الحسابات.	لاحظ المجلس أن موئل الأمم المتحدة قد أكمل خطة قياس الأداء والنظام الداخلي لقياس الأداء بغرض تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال الفترة 2020-2023، والتي تم تمديدها إلى عام 2025، تماشياً مع قرار جمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الثانية، في حزيران/يونيه 2023. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
43 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 206	يوصي المجلس بأن يتعهد موئل الأمم المتحدة موقعه الشبكي، بسُبل منها تحديث المعلومات، وأن يرصد فعالية الموقع على أساس منتظم، لتحسين الشفافية والمساءلة ومواصلة تيسير إنجاز أعماله.	قام موئل الأمم المتحدة بتحديث موقعه الشبكي لضمان الامتثال لمتطلبات الشفافية والمساءلة في الأمم المتحدة. وعمل أيضا على تعهد الموقع بانتظام لضمان استمرار إمكانية الوصول إليه وضمان فعاليته.	لاحظ المجلس إحراز التقدم فيما يتعلق بالموقع الشبكي لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك تحديث المعلومات بانتظام. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
44 -	2021	A/77/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 221	يوصي المجلس بأن يوضح موئل الأمم المتحدة بقدر أكبر قواعد ومعايير تخصيص الحواسيب المحمولة/الحواسيب الشخصية من أجل تحسين المشتريات والتخصيصات من الحواسيب المحمولة/الحواسيب الشخصية إلى أقصى حد ممكن وخفض التكاليف التشغيلية ذات الصلة.	سيضع موئل الأمم المتحدة توجيهات توضح قواعد ومعايير تخصيص الحواسيب المحمولة/الحواسيب الشخصية وسينفذ التوصية وفقاً لذلك.	بعد تقييم المجلس ونظره في رد الإدارة، يعتبر أن هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
45 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 23	يوصي المجلس بأن يعقد موئل الأمم المتحدة اجتماعات لجنة استعراض البرامج في المقر بحضور	عُين عضو مناوب لمدير دائرة الإدارة والاستشارات والامتثال وشارك في اجتماعات لجنة استعراض البرامج.	لاحظ المجلس أن عضوا مناوبا حضر اجتماعات لجنة استعراض البرامج لإبداء تعليقاته على مسائل		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
			الأعضاء المطلوبين للامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض البرامج/المشاريع واعتمادها.		ميزانية المشاريع ومسائل تمويلها، وبالتالي يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.				
46 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 24	يوصي المجلس أيضا بأن يعزز موئل الأمم المتحدة وظيفة لجنة استعراض البرامج فيما يتعلق بميزانيات المشاريع والاستعراض المالي، وأن يكفل قيام شعبة خدمات الإدارة والاستشارات والامتثال، بوصفها عضوا في اللجنة، بواجباتها فيما يتعلق باستعراض عناصر الميزانية والعناصر المالية للمشاريع.	تخضع عملية الاستعراض التي تجريها لجنة استعراض البرامج لاستعراض الأقران، وقد جرى استعراض المبادئ التوجيهية للجنة وجرى تحديثها للاستجابة للتحسينات والتوصيات المنبثقة من استعراض الأقران، بما في ذلك التوصية بشأن اضطلاع دائرة الإدارة والاستشارات والامتثال بمزيد من الرقابة على الميزانية. وعُين عضو مناوب لمدير دائرة الإدارة والاستشارات والامتثال ويضطلع باستعراض الجدوى المالية للمشاريع ويتكلف بعملية الاستعراض التي تضطلع بها لجنة الاستعراض.	لاحظ المجلس الجهود التي بذلتها لجنة استعراض البرامج لتعزيز عملية استعراض المشاريع، وأن عضوا مناوبا حضر اجتماعات اللجنة لإبداء التعليقات على مسائل ميزانية المشاريع ومسائل تمويلها، وبالتالي يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
47 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 31	يوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة استعراض الميزانية الخاصة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقديم تلك الميزانية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإيلائها مزيدا من النظر.	لضمان التنفيذ الكامل لاستراتيجية موئل الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سينشئ موئل الأمم المتحدة ميزانية لإدارة معارف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحليل البيانات والإبلاغ، والابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الحضرية.	لاحظ المجلس أن موئل الأمم المتحدة يبذل جهودا فيما يتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال ترتيبات الميزانية المنقحة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
48 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 38	يوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة آليات من قبيل اللجنة التوجيهية المعنية بالميزانية وأن يكفل عقد الاجتماعات بانتظام.	تم الاتفاق بشكل ثنائي بين المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة ووكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في شباط/فبراير 2022 على تعديل ميزانية عام 2022 إلى مستوى 3 ملايين دولار للجزء غير المخصص للمؤسسة و 10 ملايين دولار لتكاليف دعم البرامج، وذلك تمشيا مع سلطات كل منهما، وأدرج هذا القرار في الآليات الداخلية لتنفيذ الميزانية. ويؤكد موئل الأمم المتحدة على نجاح الآليات الداخلية في عام 2022 وسيعمل على تحديث السياسات الداخلية وفقاً لذلك.	بعد الاطلاع على محضر اجتماع اللجنة التوجيهية المعنية بالميزانية، يعتبر المجلس أن هذه التوصية قد نُفذت.	X			
49 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 48	يوصي المجلس بأن يضع موئل الأمم المتحدة توجيهات بشأن المنح غير المخصصة لضمان إدارة الأموال بكفاءة وفعالية.	سيضع موئل الأمم المتحدة مبادئ توجيهية لإدارة المنح غير المخصصة. وعلى النحو الذي يوصي به المجلس، سيضمن ذلك إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية.	لاحظ المجلس أن المبادئ التوجيهية لا تزال قيد الإعداد. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق		
						نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تُنفَّذ تجاوزتها الأحداث
50 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 49	يوصي المجلس بأن يمتثل موئل الأمم المتحدة لسياسة إدارة النقدية، وأن يضع خطة لتسديد القروض المتأخرة السداد، وأن يكفل تسديد القروض الداخلية في الوقت المناسب.	سيُجري موئل الأمم المتحدة استعراضا شاملا لكل قرض على حدة من أجل تحديد الأسباب الرئيسية لعدم السداد المطول. وبالإضافة إلى ذلك، سيستعرض موئل الأمم المتحدة سياسة إدارة النقدية لضمان توافق نطاق هذه السياسة مع أنواع القروض المقدمة، بما في ذلك الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن منحه وفترة التسديد.	لاحظ المجلس أن بعض القروض الداخلية لا تزال متأخرة السداد. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
51 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 57	يوصي المجلس موئل الأمم المتحدة بوضع سياسة وإنشاء آلية لضمان أن تكون معدلات تكاليف دعم البرامج متسقة مع سياسات الأمم المتحدة وأن يجري استعراض الاستثناءات من المعدلات القياسية والموافقة عليها على نحو سليم.	فيما يتعلق بالمنح التشغيلية البالغ عددها 22 منحة، سيعمل موئل الأمم المتحدة على وضع توجيه سياساتي داخلي في إطار سياسة الأمانة العامة للأمم المتحدة يحدد فيه المعدلات القياسية لتكاليف دعم البرامج، وسيُعرض التوجيه السياساتي على المراقب المالي للموافقة المسبقة عليه من أجل مواءمة معدلات تكاليف دعم البرامج مع ولاية موئل الأمم المتحدة. وسيتناول التوجيه الداخلي أيضا كيفية النظر في المعدلات الخاصة (وهي استثناءات من المعدلات القياسية) وكيفية الموافقة عليها. وعلاوة على ذلك، سيعمل موئل الأمم المتحدة مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لكفالة تطبيق معدلات تكاليف دعم البرامج التي حصلت على الموافقة تطبيقا صحيحا في نظام أوموجا.	لاحظ المجلس أنه يجري إعداد توجيه سياساتي داخلي. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
52 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 58	يوصي المجلس بأن يطبق موئل الأمم المتحدة معدلات تكاليف دعم البرامج بشكل صحيح في أوموجا.	عمل موئل الأمم المتحدة مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لكفالة تطبيق معدلات تكاليف دعم البرامج التي حصلت على الموافقة تطبيقا صحيحا في نظام أوموجا.	بعد أن استعرض المجلس التقارير الأسبوعية لرصد تكاليف دعم البرامج، يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
53 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 65	يوصي المجلس بأن يتخذ موئل الأمم المتحدة إجراءات لتعزيز الرقابة على المنح، بما في ذلك تصفية الأرصدة ذات العجز في حسابات المنح وتسوية الخصوم الناجمة عن إغلاق المنح، لضمان إقفال المشاريع من الناحيتين التنفيذية والمالية في الوقت المناسب.	سيواصل موئل الأمم المتحدة جهوده الرامية إلى تعزيز الرقابة على المنح، بما في ذلك تصفية الأرصدة ذات العجز في حسابات المنح وتسوية الخصوم الناجمة عن إغلاق المنح.	لاحظ المجلس أن التحسينات فيما يتعلق بالأرصدة ذات العجز في حساب المنح والالتزامات في المنح المغلقة كانت معلقة. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
54 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 82	يوصي المجلس بأن يواصل موئل الأمم المتحدة توحيد معايير الإعفاء من الاستعراض من جانب لجنة استعراض البرامج. وينبغي أن توافق الجهة المأذون لها بالاعتماد على طلبات الإعفاء بعد أن تكون لجنة استعراض البرامج قد أجازتها، وذلك تجنبا لتضارب المصالح، وضمانا لصلاحية طلب الإعفاء وامتثاله للمبادئ التوجيهية، وتعزيزا لمراقبة مخاطر المشاريع.	نقحت لجنة استعراض البرامج مبادئها التوجيهية، وتم توضيح المعايير بالنسبة للمشاريع التي يمكن إعفاؤها من استعراض اللجنة. وعُين الموظف المخول بالموافقة على الإعفاءات والبروتوكول والوثائق المطلوبة. وقد اختير مشروع الأمم المتحدة لمعجل تسخير تكنولوجيا الابتكارات لفائدة المدن من بين المشاريع التي سيستعرضها الفريق العامل التابع للجنة في إطار مهمة الرصد الموكلة له.	بعد أن استعرض المجلس المبدأ التوجيهي المنقح للجنة استعراض البرامج، لاحظ أنه تم توضيح معايير إعفاء المشاريع من الاستعراض، وبالتالي يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
55 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 83	يوصي المجلس بأن يواصل موئل الأمم المتحدة تعزيز بروتوكولات عملية إعداد المشاريع لضمان عدم إغفال الإجراءات اللازمة والوثائق الداعمة المطلوبة للمشاريع المعفاة من الاستعراض من جانب لجنة استعراض البرامج.	نقحت لجنة استعراض البرامج مبادئها التوجيهية، وتم توضيح المعايير المتعلقة بالمشاريع التي يمكن إعفاؤها من استعراض اللجنة، وعُين الموظف المخول بالموافقة على الإعفاءات والبروتوكول والوثائق المطلوبة.	بعد أن استعرض المجلس المبدأ التوجيهي المنقح للجنة استعراض البرامج، لاحظ أنه تم توضيح معايير إعفاء المشاريع من الاستعراض، وبالتالي يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
56 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 94	يوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة مشاركة لجنة استعراض البرامج في رصد المشاريع وتقييمها، بما في ذلك توضيح مسؤوليات العمل ذات الصلة وتحديد مهام المفتاح الأساسي للمشاريع في شتى المراحل.	بدأ دور الفريق العامل التابع للجنة استعراض البرامج بشأن رصد المشاريع في أيار/مايو 2023. واستعرض موئل الأمم المتحدة الخيارات المتاحة في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، ووضع محددات وأرقاما فريدة للمشاريع يمكن أن تضمن تحديد المشاريع بشكل متسق في كل من مرحلة الموافقة ومرحلة التنفيذ.	لاحظ المجلس الجهود التي بذلها الفريق العامل المعني برصد المشاريع والتابع للجنة استعراض البرامج وأن وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ قد استُخدمت بفعالية، ولذلك يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
57 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 95	يوصي المجلس بأن يتبع موئل الأمم المتحدة القاعدة ذات الصلة من قواعد إدارة المشاريع، وأن يجري إعادة تقييم للمشروع عندما تكون هناك تغييرات جوهرية، وأن يستخدم محددات للمفتاح الأساسي، من قبيل أسماء المشاريع أو رموزها المتسقة، لضمان تحديد المشاريع في كل من مرحلة الموافقة ومرحلة التنفيذ.	بدأ دور الفريق العامل التابع للجنة استعراض البرامج بشأن رصد المشاريع في أيار/مايو 2023. واستعرض موئل الأمم المتحدة الخيارات المتاحة في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، ووضع محددات وأرقاما فريدة للمشاريع يمكن أن تضمن تحديد المشاريع بشكل متسق في كل من مرحلة الموافقة ومرحلة التنفيذ.	لاحظ المجلس أن عبء العمل الجديد أجبر الفريق العامل التابع للجنة استعراض البرامج على الموافقة على المشاريع في وحدة الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وبالتالي لن يتسبب ذلك بعد الآن في حدوث تضارب في أسماء المشاريع أو محدداتها في مراحل مختلفة، ولذلك يعتبر أن هذه التوصية قد نُفذت.	X		
58 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 104	يوصي المجلس بأن يوضح موئل الأمم المتحدة أدوار مختلف المكاتب فيما يتعلق بإدارة الشركاء المنفذين، وأن يعين وحدة أو مكتبا للاضطلاع بالمسؤولية عن التنسيق العام للشركاء المنفذين والإشراف عليهم وإدارة شؤونهم، بما في ذلك الإشراف على استخدام وحدة الشركاء المنفذين.	ستوضح السياسة المحدثة المتعلقة بالشركاء المنفذين التي يجري إعدادها أدوار مختلف المكاتب فيما يتعلق بإدارة الشركاء المنفذين وستوفر التوجيهات الأخرى اللازمة لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات تنفيذا كاملا.	بالنظر إلى أنه يجري تحديث السياسة المتعلقة بالشركاء المنفذين وإجراءات التشغيل الموحدة، فإن هذه التوصية تعتبر قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ	الحالة بعد التحقق: لم تُنفَّذ	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
59 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 105	يوصي المجلس أيضا بأن يعزز موئل الأمم المتحدة تحميل الوثائق المتصلة باختيار الشركاء المنفذين، بما في ذلك وثائق الاستعراض الخاصة بلجنة اختيار الشركاء المنفذين، وتحسين تعهد مهام الجدول الزمني للتسديد والجدول الزمني للتقارير في وحدة الشركاء المنفذين في نظام أوموجا.	سيستعرض موئل الأمم المتحدة وثائق لجنة اختيار الشركاء المنفذين وسيحسن تعهد مهام الجدول الزمني للتسديد والجدول الزمني لتقديم التقارير في وحدة إدارة الجهات المانحة في نظام أوموجا.	بالنظر إلى أن موئل الأمم المتحدة قام بتحميل الوثائق المتعلقة باختيار بعض الشركاء المنفذين على وحدة إدارة الجهات المانحة، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
60 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 115	يوصي المجلس بأن يعين موئل الأمم المتحدة أعضاء لجنة اختيار الشركاء المنفذين باستخدام وثائق رسمية موقَّعة من الشخص المنصوص عليه في اختصاصات اللجنة.	سيعين موئل الأمم المتحدة أعضاء لجنة اختيار الشركاء المنفذين باستخدام وثائق رسمية موقَّعة من الشخص المنصوص عليه في اختصاصات اللجنة.	بالنظر إلى عدم تقديم مزيد من الوثائق الداعمة، تُعتبر هذه التوصية بالتالي قيد التنفيذ.		X		
61 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 116	يوصي المجلس بأن يستعرض موئل الأمم المتحدة مختلف الخيارات لحل مسألة عدم استيفاء النصاب القانوني وضمان أن الأعضاء المعينين والمناوبين المعينين فقط هم الذين يجوز لهم المشاركة في الاجتماعات.	سيضمن موئل الأمم المتحدة اكتمال النصاب القانوني ويضمن ألا يشارك إلا الأعضاء المعينون. وسيضمن أيضًا أن يكون الموقعون المعينون هم من يوقعون على خطابات التعيين.	بالنظر إلى عدم تقديم مزيد من الوثائق الداعمة، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
62 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 117	يوصي المجلس بأن يوقع كل عضو من أعضاء لجنة اختيار الشركاء المنفذين على بيان بعدم تضارب المصالح في كل اجتماع قبل استعراض المقترحات.	سيضمن موئل الأمم المتحدة أن تحمل جميع الوثائق الرسمية توقيع الشخص المعين في اختصاصات اللجنة.	بالنظر إلى عدم تقديم مزيد من الوثائق الداعمة، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
63 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 127	يوصي المجلس بأن يكفل موئل الأمم المتحدة تحقيق الفعالية في تنسيق متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيدها لجميع الشعب والمكاتب في سياق استحداث التطبيقات.	سيكفل موئل الأمم المتحدة تحقيق الفعالية في تنسيق متطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيدها لجميع الشعب والمكاتب في سياق استحداث التطبيقات.	بعد تقييم المجلس ونظره في رد الإدارة، لاحظ أن موئل الأمم المتحدة يبذل جهودا فيما يتعلق بمتطلبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X		
64 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 135	يوصي المجلس بأن يسحب موئل الأمم المتحدة نظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع من الخدمة بمجرد نقل عنصريْ نظام معلومات المانحين ونظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع إلى الموقع الشبكي الرئيسي لموئل الأمم المتحدة.	تم تحديث الموقع الشبكي لموئل الأمم المتحدة، ونُقل عنصرًا نظام معلومات الجهات المانحة ونظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع إلى الموقع الشبكي الرئيسي، ومن ثم سُحب نظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع من الخدمة.	لاحظ المجلس، بعد تقييمه ونظره في رد الإدارة، أن نظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع قد سُحب من الخدمة وأن نظام معلومات الجهات المانحة ونظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع قد نُقلا إلى الموقع الشبكي الرئيسي لموئل الأمم المتحدة. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	الحالة بعد التحقق: قيد التنفيذ لم تُنفَّذ بعد	الحالة بعد التحقق: تجاوزتها الأحداث
65 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 146	يوصي المجلس بأن يمتثل موئل الأمم المتحدة لإجراءات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بوقف تشغيل التطبيقات بإجرائه استعراضا منتظما لإجراءاته المتعلقة بالتصرف في البيانات السرية وإعداد الوثائق المطلوبة المحددة في إجراء الأمم المتحدة التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإجراء التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الجدول الزمني للإبقاء على بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	امتثل موئل الأمم المتحدة لإجراءات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بوقف تشغيل التطبيقات. واستعرض إجراءاته المتعلقة بالتصرف في البيانات السرية وأعد الوثائق المطلوبة المحددة في إجراء الأمم المتحدة التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإجراء التقني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الجدول الزمني للإبقاء على بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	لاحظ المجلس بعد تقييمه أن موئل الأمم المتحدة قد امتثل لإجراءات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعرض إجراءات التصرف في البيانات. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		
66 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 154	يوصي المجلس بأن ينجز موئل الأمم المتحدة، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الخطة الشاملة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على مستوى التطبيق في الوقت المناسب لضمان استمرارية العمل والتقليل إلى أدنى حد من فقدان البيانات في حالة وقوع كارثة من الكوارث.	عمل موئل الأمم المتحدة على تحديث خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على أساس أحدث طلب وارد من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويربط موئل الأمم المتحدة الاتصال بمقدمي الخدمات للعمل بانتظام على إجراء اختبارات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وفقا للجدول الزمني لمقدمي الخدمات. ويعتمد موئل الأمم المتحدة اعتماداً كليا على البنية التحتية لمقدمي الخدمات لأنه لا يملك بنية تحتية خاصة به.	لاحظ المجلس بعد تقييمه أن موئل الأمم المتحدة قد أعد خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وأتمها. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		
67 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 155	يوصي المجلس بأن يتصل موئل الأمم المتحدة بمقدمي الخدمات لإجراء اختبار استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على أساس دوري وأن يدرج الدروس المستفادة والإجراءات التصحيحية في تحديثات الخطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.	عمل موئل الأمم المتحدة على تحديث خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على أساس أحدث طلب وارد من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويواصل موئل الأمم المتحدة ربط الاتصال بمقدمي الخدمات للعمل بانتظام على إجراء اختبارات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وفقا للجدول الزمني لمقدمي الخدمات. ويعتمد موئل الأمم المتحدة اعتماداً كليا على البنية التحتية لمقدمي الخدمات لأنه لا يملك بنية تحتية خاصة به.	لاحظ المجلس بعد تقييمه أن موئل الأمم المتحدة قد أعد خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وأتمها. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X		
68 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 162	يوصي المجلس بأن يواصل موئل الأمم المتحدة وضع استراتيجية واضحة فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للموظفين التنفيذيين الأساسيين المتعاقدين مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وتنفيذ	وضع موئل الأمم المتحدة استراتيجية واضحة لتنفيذ مشروع "الرفع والنقل" (استنادا إلى معايير تتعلق بالمهام التشغيلية) لتحديد العدد الإجمالي للموظفين التنفيذيين الأساسيين الذين يعملون بموجب عقود مع برنامج الأمم المتحدة	بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين على موئل الأمم المتحدة اتخاذ مزيد من الإجراءات، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	

الرقم	سنة تقرير مراجعة الحسابات	التقرير المرجعي	توصية المجلس	رد الإدارة	تقييم المجلس	الحالة بعد التحقق: نُفِّذت	قيد التنفيذ	لم تُنفَّذ	تجاوزتها الأحداث
			مشروع "الرفع والنقل"، ونقل الموظفين التنفيذيين الأساسيين بعقود مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى عقود مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.	الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والذين سيُنقلون إلى العمل بعقود مع الأمانة العامة، على أساس الاحتياجات التشغيلية للمكاتب المعنية التابعة لموئل الأمم المتحدة. وتخضع هذه العملية لقدرات مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والتفاعل مع الأقسام المعنية في نيويورك من أجل تيسير العملية.				
69 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 167	يوصي المجلس بأن يعزز موئل الأمم المتحدة إدارته لشؤون الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين بزيادة تحديد أدوارهم ومسؤولياتهم ومستويات التفويض المخولة لهم بوضوح ضمن التسلسل الهرمي للوكالة، وذلك ضمانا لعدم تجاوزهم حدود السلطة المفوضة الممنوحة لهم.	سيعزز موئل الأمم المتحدة إدارته لشؤون الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين بزيادة الوضوح في تحديد أدوارهم ومسؤولياتهم ومستويات التفويض المخولة لهم ضمن التسلسل الهرمي للوكالة، وذلك ضمانا لعدم تجاوزهم حدود السلطة المفوضة الممنوحة لهم.	بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين على موئل الأمم المتحدة اتخاذ مزيد من الإجراءات، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
70 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 172	يوصي المجلس بأن يتبع موئل الأمم المتحدة ضوابط صارمة فيما يتعلق بالتوقف المؤقت عن الخدمة وأن يضع آليات لضمان أن تستوفي إعادة تعيين الموظفين شروط التوقف المؤقت عن الخدمة استيفاءً تاما.	سيتبع موئل الأمم المتحدة بصرامة ضوابط فيما يتعلق بالتوقف المؤقت عن الخدمة وسيضع آليات لضمان أن تستوفي إعادة تعيين الموظفين شروط التوقف المؤقت عن الخدمة استيفاءً تاما.	بالنظر إلى أنه لا يزال يتعين على موئل الأمم المتحدة اتخاذ مزيد من الإجراءات، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
71 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 180	يوصي المجلس بأن يتتبع موئل الأمم المتحدة توصيات التقييم في الوقت المناسب وأن يكمل تنفيذ التوصيات وفقا للجداول الزمنية المحددة.	يقوم موئل الأمم المتحدة بتتبع التوصيات وتقييمها باستمرار لضمان الامتثال الكامل لها وتنفيذها الكامل.	لاحظ المجلس أن موئل الأمم المتحدة يعمل على تتبع التقييم. ولذلك، تُعتبر هذه التوصية قيد التنفيذ.		X	
72 -	2022	A/78/5/Add.9، الفصل الثاني، الفقرة 187	يوصي المجلس بأن يقوم موئل الأمم المتحدة بتنفيذ وإدماج الإدارة المركزية للمخاطر تمشيا مع السياسات والمنهجيات المعتمدة على نطاق المنظمة ككل.	أكمل موئل الأمم المتحدة فهرس المخاطر المؤسسية وبذل جهوداً متضافرة لضمان إكمال سجل المخاطر المؤسسية بحلول الموعد النهائي في كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو الموعد الذي حدده مقر الأمم المتحدة. وأعطيت الأولوية للمضي بتنفيذ نظام الإدارة المركزية للمخاطر.	لاحظ المجلس أن موئل الأمم المتحدة قد أكمل فهرس المخاطر لضمان تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر. ولذلك، يُعتبر أن هذه التوصية قد نُفِّذت.	X			
مجموع عدد التوصيات					**72**	**34**	**38**	–	–
النسبة المئوية من مجموع عدد التوصيات					**100**	**47**	**53**	–	–

الفصل الثالث

تصديق البيانات المالية

رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس مراجعي الحسابات من المسؤولة المالية الأولى بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي

أُعدَّت البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفقا للقاعدة المالية 106-1 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والقاعدة 306-10 من ملحق النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2015/4).

ويرد موجز السياسات المحاسبية الهامة المطبَّقة في إعداد هذه البيانات في شكل ملاحظات على البيانات المالية. وتقدم هذه الملاحظات والجداول المرفقة بها معلومات وإيضاحات إضافية عن الأنشطة المالية التي باشرها موئل الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذه البيانات.

ومهمة التصديق وفقاً لتعريفها الوارد في القواعد المالية 105-5 و 105-7 إلى 105-9 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة مسندةٌ إلى موئل الأمم المتحدة. أما المسؤولية عن الحسابات وعن أداء مهمة الاعتماد، وفقا للتعريف الوارد في المادة السادسة والقاعدة المالية 105-6 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فهي مُسندة إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

ووفقا للسلطة المخولة إليَّ، أُصدّق على صحة البيانات المالية المرفقة لموئل الأمم المتحدة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

(توقيع) فاندا **أندروميدا**
المسؤولة المالية الأولى
مكتب الأمم المتحدة ف نيروبي

الفصل الرابع

استعراض مالي عام للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

ألف - مقدمة وعرض عام للعمليات والبيئة التشغيلية

1 - يتشرف المدير التنفيذي بالنيابة بأن يقدّم طيّه التقرير المالي والبيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وتتألف البيانات المالية من خمسة بيانات وملاحظات على البيانات المالية. ووفقا للقاعدة المالية 106-1، فقد أُحيلت هذه البيانات المالية إلى مجلس مراجعي الحسابات في 31 آذار/مارس 2024.

2 - وموئل الأمم المتحدة هو البرنامج المتخصص المعني بالتحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة. وولاية البرنامج مستمدة من قرار الجمعية العامة 3327 (د-29)، الذي أنشأت الجمعية بموجبه مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية؛ ومن القرار 162/32، الذي أنشأت الجمعية بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ والقرار 206/56، الذي حولت الجمعية بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

3 - ورؤية موئل الأمم المتحدة المتمثلة في تحقيق "نوعية حياة أفضل للجميع في عالم آخذ في التحضر" هي رؤية جريئة وطموحة؛ وهي رؤية تستلزم من موئل الأمم المتحدة وشركائه تعزيز الجهود الوطنية والدولية الموجهة نحو معالجة التحديات التي يطرحها التحضر. وتجسِّد طموحا نحو مثل أعلى وحاجة حقيقية على السواء. ويرى موئل الأمم المتحدة أن التحضر عملية يمكن أن تُحدث تحولا في الأقاليم، وتربط المستوطنات البشرية على امتداد سلسلة متصلة بين المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك مدن الأسواق الصغيرة والمدن المتوسطة الحجم والمراكز الحضرية الرئيسية، بما يكفل إتاحة السكن اللائق والميسور التكلفة والخدمات الأساسية والبنية التحتية للجميع. ويعمل موئل الأمم المتحدة على الترويج للتحضر باعتباره قوة تُحدث تغييرات إيجابية في حياة الناس والمجتمعات وتحدّ من عدم المساواة والتمييز والفقر.

4 - ويتمثل بيان مهمة موئل الأمم المتحدة في "تشجيع التغيير التحويلي في المدن والمستوطنات البشرية من خلال المعرفة والمشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية والعمل التعاوني حتى لا يُترك أي أحد وأي مكان خلف الركب".

5 - وتتألف إدارة موئل الأمم المتحدة، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 239/73، من جمعية موئل الأمم المتحدة، ولجنة الممثلين الدائمين، والمجلس التنفيذي.

6 - أما جمعية موئل الأمم المتحدة فتتولى تقديم التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن المستوطنات البشرية والتحضر المستدام، وتُمارس الرقابة الاستراتيجية على موئل الأمم المتحدة. وتوافق على الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة وتقدم تقريرا كل أربع سنوات عن أعمالها إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية. وتتمتع الجمعية بعضوية عالمية وتجتمع كل أربع سنوات، وستُعقد دورتها المقبلة في عام 2027. وستعقد الجمعية دورة مستأنَفة في الفترة من 29 إلى 30 أيار/مايو 2025.

7 - ولجنة الممثلين الدائمين هي هيئة فرعية تابعة لجمعية موئل الأمم المتحدة تعمل بين الدورات، وهي مسؤولة عن إنجاز استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى للخطة الاستراتيجية والتحضير للدورة المقبلة لجمعية الموئل. وهي تجتمع مرتين كل أربع سنوات: مرة قبل دورة جمعية الموئل للتحضير لتلك الدورة، ومرة أخرى لأغراض استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى. وتتمتع اللجنة بعضوية عالمية، وستُعقد دورتها المقبلة في الفترة من 26 إلى 28 أيار/مايو 2025.

8 - ويتولّى المجلس التنفيذي، الذي يضم 36 عضوا، مسؤولية تعزيز الرقابة على عمليات موئل الأمم المتحدة وتعزيز خضوع الموئل للمساءلة وتوخّيه الشفافية والكفاءة والفعالية. ويُشرف المجلس على إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية قبل موافقة جمعية الموئل عليها، وهو مسؤول عن استعراض برنامج العمل والميزانية السنويين والموافقة عليهما. ويجتمع المجلس التنفيذي مرتين أو ثلاث مرات في السنة.

9 - ولموئل الأمم المتحدة وجود في 64 بلدا، بما في ذلك المكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية، ومكاتب الاتصال والتمثيل، ومكاتب البرامج العالمية، ومكاتب المشاريع، والمكاتب الإدارية. ويعمل الموئل بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتنفيذ برامجه في إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة. ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي هو الجهة الرئيسية التي تقدم الخدمات الإدارية لموئل الأمم المتحدة، ويشمل ذلك تقديم الخدمات في مجالات المحاسبة والشؤون المالية والخزانة والموارد البشرية والمشتريات وإدارة الممتلكات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات المؤتمرات. وتشمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تقدم الخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

باء - معلومات عن أهداف موئل الأمم المتحدة واستراتيجياته

10 - الهدف الرئيسي لموئل الأمم المتحدة هو النهوض بالتحضر المستدام بوصفه محركا للتنمية والسلام، وتحسين الأحوال المعيشية للجميع. وتشمل أهدافه الفرعية ما يلي:

(أ) تحسين أحوال مآوي الفقراء في العالم وكفالة تنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ب) رصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل وغايات إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن الأحياء الفقيرة ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي؛ ودفع عجلة التقدم بشأن الخطة الحضرية الجديدة؛ وأداء دور الجهة القيِّمة على الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة: المدن والمجتمعات المحلية المستدامة؛

(ج) تعزيز صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحضرية والإسكانية وتنمية القدرات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(د) تيسير حشد الاستثمارات من المصادر الدولية والمحلية دعما لتوفير المآوي اللائقة، وبرامج تنمية البنية التحتية ذات الصلة، ومؤسسات وآليات تمويل الإسكان، وبخاصة في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

11 - وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، دأب موئل الأمم المتحدة على صقل نهجه في تحقيق التكامل الاستراتيجي بين العمل المعياري والتنفيذي، استنادا إلى خطته الاستراتيجية والأدلة المتزايدة القوة على أن التحضر المستدام هو عامل مسرِّع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمد نهجا أكثر استراتيجية وتكاملا

للتصدي للتحديات واستغلال الفرص المتصلة بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية في القرن الحادي والعشرين. ويعكس بيان المهمة هذا التحول الجذري، الذي يجسد الأدوار الرئيسية الأربعة التالية للبرنامج:

(أ) التفكير: يتيح العمل المعياري الذي يقوم به البرنامج لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك مختلف أشكال بناء المعارف والبحوث الرائدة وبناء القدرات، وضع المعايير، واقتراح القواعد والمبادئ، وتبادل الممارسات الجيدة، ورصد التقدم على الصعيد العالمي، ودعم الهيئات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والحكومية الدولية في صياغتها للسياسات المتعلقة بالمدن المستدامة والمستوطنات البشرية الأخرى؛

(ب) العمل: يتخذ العمل التنفيذي أشكالا مختلفة من المساعدة التقنية، ويستفيد من الخبرة الفريدة لموئل الأمم المتحدة في مجال التحضر المستدام والاستجابة للأزمات. ويستخدم الموئل عنصر التعاون التقني العالي التخصص لتنفيذ مشاريع المستوطنات البشرية من أجل توفير دعم ذي قيمة مضافة ومصمم خصيصا للدول الأعضاء في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات وأفضل الممارسات والقواعد والمعايير؛

(ج) المشاركة: يقوم موئل الأمم المتحدة، في إطار دور التنسيق والتحفيز الذي يضطلع به، ومن خلال الدعوة والاتصال والتوعية، بتعبئة الدعم العام والسياسي والمالي وزيادة العمل التعاوني على جميع المستويات للتحفيز على إحداث تغيير نوعي في خطط التنمية الوطنية، وأطر السياسات، والممارسات الإنمائية، وخيارات الاستثمار من أجل التنمية الحضرية المستدامة على الصعد المحلي والوطني والعالمي؛

(د) الشراكة: بغية تحقيق نتائج دائمة في التصدي للتحديات التي يطرحها التحضر، سيتعين على موئل الأمم المتحدة أن يعمل بمنهج تعاوني مع العديد من الشركاء، والاستفادة من موارد متعددة. وسيقدَّم الدعم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 من خلال أطر التنفيذ التعاوني للأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة، وهي وثيقة وضعها الموئل استجابة للحاجة إلى العمل ضمن منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا من خلال اتباع نهج للتنمية أكثر اتساقا على نطاق المنظومة، وهو يجري حاليا مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن ذلك.

جيم - لمحة عامة وتحليل للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

12 - وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أُعدّت مجموعة كاملة من البيانات المالية على النحو التالي:

(أ) البيان الأول: بيان المركز المالي. يُظهر هذا البيان المركز المالي لموئل الأمم المتحدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 من خلال الإبلاغ عن القيمة الإجمالية لأصوله وخصومه. ويقدم معلومات عن مدى توافر الموارد للموئل لكي يواصل تقديم الخدمات للشركاء في المستقبل؛

(ب) البيان الثاني: بيان الأداء المالي. يقيس هذا البيان صافي الفائض أو العجز معبرا عنه بالفرق بين الإيرادات وما يقابلها من المصروفات المتكبدة. ويشكِّل صافي الفائض أو العجز مقياسا مفيدا للأداء المالي العام لموئل الأمم المتحدة، ويبيِّن ما إذا كانت المنظمة قد حققت هدفها المتمثل في التمويل الذاتي للفترة المعنية؛

(ج) البيان الثالث: بيان التغيرات في صافي الأصول. يورد هذا البيان جميع التغيرات في قيمة الأصول والخصوم، بما في ذلك تلك المستبعدة من بيان الأداء المالي، ومنها على سبيل المثال، التسويات الاكتوارية للخصوم المتعلقة بالموظفين وتسويات القيمة العادلة للأدوات المالية المتاحة للبيع؛

(د) البيان الرابع: بيان التدفقات النقدية. يوضح هذا البيان التغيرات في الوضع النقدي لموئل الأمم المتحدة بالإبلاغ عن صافي حركة النقدية، مصنفا حسب الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية. وتشكل قدرة الموئل على توليد السيولة النقدية جانبا مهما في تقييم مرونته المالية. وللحصول على صورة أوفى لقدرة المنظمة على الاستفادة من أرصدتها النقدية، يتعين أيضا أخذ الاستثمارات في الحسبان؛

(هـ) البيان الخامس: بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية. يقارن هذا البيان النتائج التشغيلية الفعلية بالميزانية الرئيسية التي سبق أن وافق عليها كل من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والجمعية العامة؛

(و) ملاحظات على البيانات المالية. تُشفَع البيانات المالية بملاحظات تساعد المستخدمين على فهم موئل الأمم المتحدة ومقارنته بالكيانات الأخرى. وتشمل الملاحظات السياساتِ المحاسبية التي يتبعها الموئل وغيرها من المعلومات والشروح الإضافية.

13 - ولدعم الامتثال باستمرار للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اتّبعت المنظمة خطة استدامة فيما يتصل بالمعايير يجري في إطارها العمل بشأن خمسة عناصر رئيسية حُدِّدت باعتبارها الركائز الأساسية لاستدامة المعايير المحاسبية للقطاع العام، وهي كما يلي:

(أ) إدارة فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: ينطوي ذلك على تتبُّع وجمع فوائد المعايير المحاسبية الدولية ودراسة سبل استخدام المعلومات المستقاة من هذه المعايير لتحسين إدارة أعمال المنظمة؛

(ب) تعزيز الضوابط الداخلية: يشمل ذلك تعميم الإطار الذي سيدعم وضع بيان للضوابط الداخلية، وإدارة هذا الإطار باستمرار؛

(ج) إدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: يشمل ذلك المشاركة النشطة في عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في صياغة معايير جديدة أو تغيير المعايير القائمة، وما يتصل بذلك من تحديث لإطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقواعدها وتوجيهاتها المالية، علاوة عن التغييرات ذات الصلة التي تُدخل على النُظُم والعمليات؛

(د) الحفاظ على سلامة نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري للمحاسبة والإبلاغ وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: يشمل العمل في هذا المجال ضمان أن تكون عمليات البرامج والأنشطة الجديدة ممتثلة لتلك المعايير، والإنتاج الآلي للبيانات المالية باستخدام الخاصيات الوظيفية لنظام أوموجا؛

(هـ) مواصلة التدريب على المعايير المحاسبية الدولية، وتعميم تطبيق استراتيجية للمهارات تدعم تعزيز وظيفة الشؤون المالية.

14 - وتورد البيانات الأول إلى الرابع الأرقام المجمعة لجميع أنشطة موئل الأمم المتحدة، وتضم الصناديق غير المخصصة الغرض والصناديق المخصصة الغرض واستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات التقاعد للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

15 - وتشمل الصناديق غير المخصصة الغرض التابعة لموئل الأمم المتحدة صندوق مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية غير المخصص الغرض (الذي كان يُسمى سابقاً صندوق المؤسسة للأغراض العامة)، وصندوق الميزانية العادية، وصندوق الدعم البرنامجي. وموارد المؤسسة غير المخصصة

هي التبرعات غير المخصصة التي تقدمها الدول الأعضاء لمؤسسة موئل الأمم المتحدة، في حين تمثل موارد الميزانية العادية الإعانات المستمدة من الأنصبة المقررة للدول الأعضاء. والأموال المخصصة هي تبرعات تُقدّم إلى صندوق المؤسسة المخصص الغرض (الذي كان يسمى سابقاً صندوق المؤسسة للأغراض الخاصة)، وحسابات التعاون التقني.

16 - ويقدم البيان الخامس معلومات عن قطاعي صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض وصندوق الميزانية العادية. ويجري إعداد هذا البيان على أساس الميزانية.

17 - وترد مقارنة بين السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وتاريخ الإبلاغ الحالي.

18 - ويُدرج الشقّ المتعلق بموئل الأمم المتحدة من التمويل من الميزانية العادية، بوصف الموئل طرفاً ذا علاقة، في المجلد الأول (A/79/5 (Vol. I))، ولكنه أُدرج في هذه البيانات المالية أيضاً لأغراض الاكتمال.

19 - وتشكِّل البيانات والجداول المالية، وكذلك الملاحظات عليها، جزءا لا يتجزأ من التقرير المالي.

الأداء المالي

لمحة عامة

20 - يعرض الجدول 1 من الفصل الرابع لمحة موجزة عن أداء موئل الأمم المتحدة في جميع القطاعات في سنة 2023. ويبلغ إجمالي الفائض الصافي 53,0 مليون دولار، ويُعزى ذلك أساساً إلى تسجيل زيادة أعلى مما كانت عليه في الإيرادات المعترف بها في صندوق المؤسسة المخصص الغرض وصندوق والتعاون التقني.

الجدول 1 من الفصل الرابع

موجز الأداء المالي عن الفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، حسب القطاع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الإيرادات	*المصروفات*	*الفائض/(العجز)*
صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	4,7	3,0	1,7
الميزانية العادية	16,6	16,6	0,0
المجموع الفرعي - الصناديق الأساسية	**21,3**	**19,6**	**1,7**
صندوق المؤسسة المخصص الغرض	69,8	41,7	28,1
التعاون التقني	122,7	103,9	18,8
المجموع الفرعي - الصناديق المخصصة الغرض	**192,5**	**145,6**	**46,9**
الدعم البرنامجي	14,2	10,5	3,7
المجموع الفرعي - الدعم البرنامجي	**14,2**	**10,5**	**3,7**
استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد	2,7	2,0	0,7
المجموع الفرعي، غير ذلك	**2,7**	**2,0**	**0,7**
المجموع - جميع الصناديق قبل خصم المحذوفات	**230,7**	**177,7**	**53,0**

	الإيرادات	*المصروفات*	*الفائض/(العجز)*
محذوفات ما بين القطاعات	(15,3)	(15,3)	0,0
المجموع – جميع الصناديق بعد خصم المحذوفات	**215,4**	**162,4**	**53,0**

الإيرادات

الجدول 2 من الفصل الرابع

موجز الإيرادات في عام 2023، موزعةً حسب القطاع ومقارنةً بعام 2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	*صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض*	*الميزانية العادية*	*صندوق المؤسسة المخصص الغرض*	*التعاون التقني*	*الدعم البرنامجي*	*استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد*	*محذوفات ما بين القطاعات*	*مجموع الإيرادات بعد خصم المحذوفات*
2023	4,7	16,6	69,8	122,7	14,2	2,7	(15,3)	215,4
2022	7,6	16,8	48,3	114,9	12,9	2,0	(14,6)	187,9

الشكل الأول من الفصل الرابع

التوزيع المقارَن للإيرادات حسب فئاتها

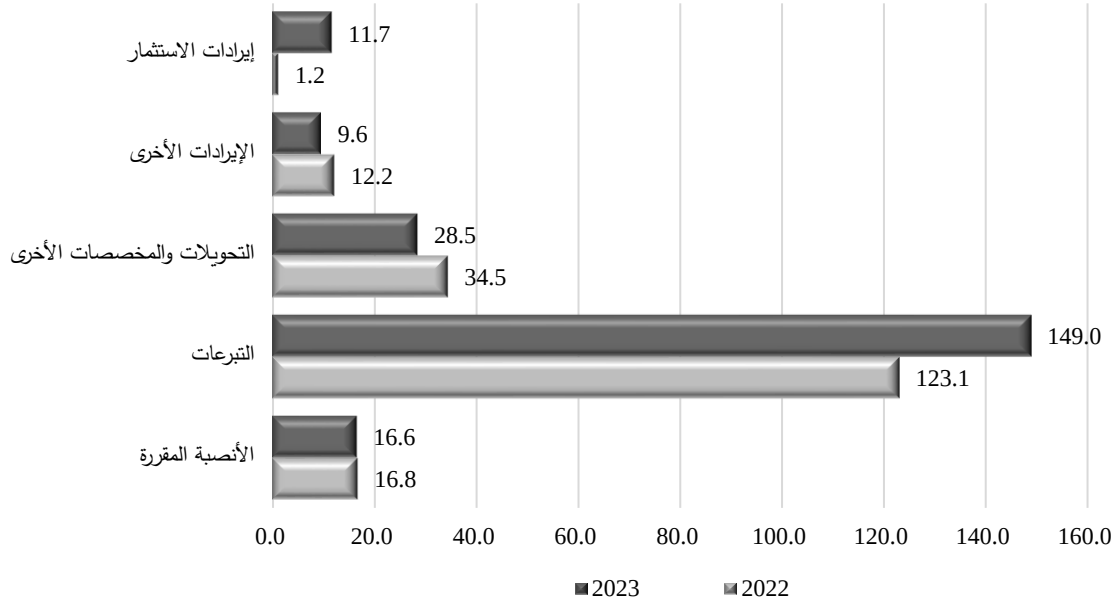

21 - يبيّن الشكل الأول من الفصل الرابع توزيع الإيرادات حسب فئاتها. وقد تلقى موئل الأمم المتحدة إيرادات من خمس فئات رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والتبرعات؛ والتحويلات والمخصصات الأخرى؛ وإيرادات الاستثمار؛ والإيرادات الأخرى.

22 - وشهد موئل الأمم المتحدة زيادة في الإيرادات في عام 2023 إذا ما جُمّعت إيرادات جميع الصناديق. فقد بلغ مجموع إيراداته لعام 2023، بعد تطبيق محذوفات ما بين القطاعات، ما قدره 215,4 مليون دولار (2022: 187,9 مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها 27,5 مليون دولار (14,6 في المائة) مقارنة بإيرادات عام 2022. ولا يزال المصدر الرئيسي للإيرادات هو التبرعات الواردة من الدول الأعضاء وغيرها من الكيانات الحكومية والكيانات الأخرى، وبلغت قيمة هذه التبرعات 149,0 مليون دولار (2022: 123,1 مليون دولار) وشكلت 69,2 في المائة من مجموع الإيرادات. أما النسبة المتبقية من الإيرادات وقدرها 30,8 في المائة (2022: 34,5 في المائة)، فقد تأتت من الأنصبة المقررة التي بلغت قيمتها 16,6 مليون دولار (2022: 16,8 مليون دولار)، والتحويلات والمخصصات الأخرى التي بلغت قيمتها 28,5 مليون دولار (2022: 34,5 مليون دولار)، وإيرادات الاستثمار التي بلغت قيمتها 11,7 مليون دولار (2022: 1,2 مليون دولار)، والإيرادات الأخرى التي بلغت قيمتها 9,6 ملايين دولار (2022: 12,2 مليون دولار). وتمثل التحويلات والمخصصات الأخرى تحويلات الأموال فيما بين وكالات الأمم المتحدة لغرض التنفيذ المشترك للبرامج.

الشكل الثاني من الفصل الرابع

توزيع الإيرادات حسب مصدر التمويل (قبل خصم المحذوفات)

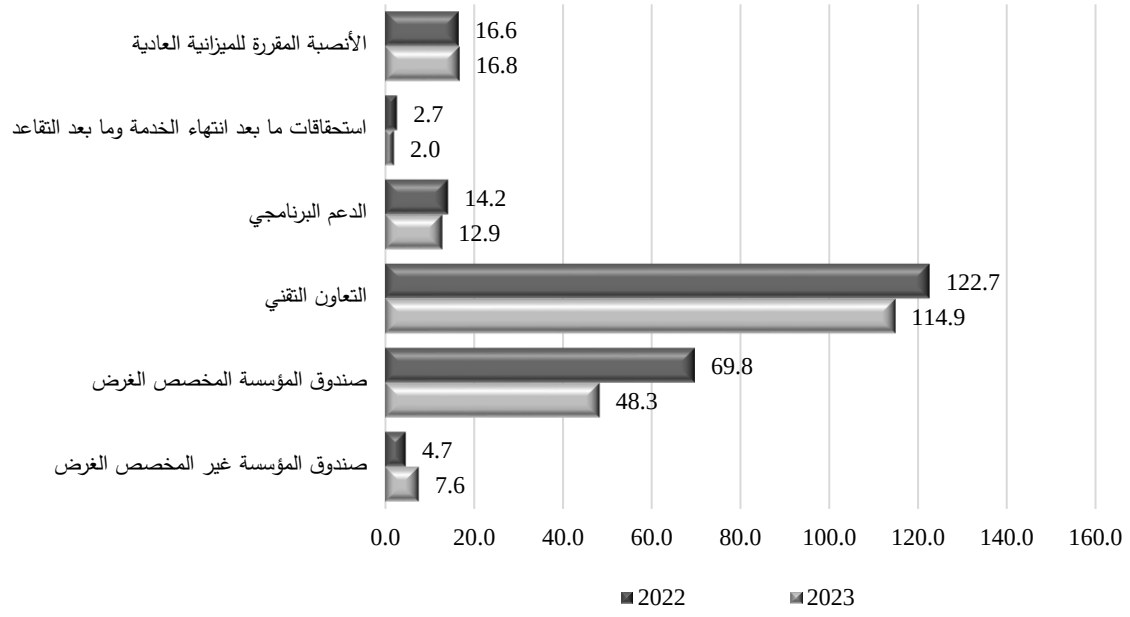

23 - يبين الشكل الثاني من الفصل الرابع توزيع الإيرادات حسب القطاع. وبلغت إيرادات صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض حسب القطاع 4,7 ملايين دولار (2022: 7,6 ملايين دولار)، وهو ما مثل انخفاضا قدره 2,9 مليون دولار (38,2 في المائة) في عام 2023 مقارنةً بعام 2022. وبلغت قيمة إيرادات الميزانية العادية 16,6 مليون دولار (2022: 16,8 مليون دولار). ويمثل ذلك نقصانا قدره 0,2 مليون دولار (1,2 في المائة) مقارنة بعام 2022. وبلغ مجموع إيرادات صناديق المؤسسة المخصّصة الغرض 69,8 مليون دولار (2022: 48,3 مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها 21,5 مليون دولار

(44,5 في المائة) مقارنةً بعام 2022. وبلغت إيرادات صناديق التعاون التقني المخصصة الغرض 122,7 مليون دولار (2022: 114,9 مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة قدرها 7,8 ملايين دولار (6,8 في المائة) مقارنةً بعام 2022. وساهمت مصادر الإيرادات الأخرى بما مجموعه 16,9 مليون دولار (2022: 14,8 مليون دولار).

24 - وما زال قطاع التعاون التقني يمثل أكبر مصدر لتمويل موئل الأمم المتحدة، يليه صندوق المؤسسة المخصص الغرض حسب القطاع.

النفقات

الجدول 3 من الفصل الرابع

موجز النفقات حسب القطاع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	*صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض*	*الميزانية العادية*	*صندوق المؤسسة المخصص الغرض*	*التعاون التقني*	*الدعم البرنامجي*	*استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد*	*محذوفات ما بين القطاعات*	*مجموع الإيرادات بعد خصم المحذوفات*
2023	3,0	16,6	41,7	103,9	10,5	2,0	(15,3)	162,4
2022	1,7	16,8	58,2	129,1	10,4	1,9	(14,6)	203,5

الشكل الثالث من الفصل الرابع

توزيع النفقات حسب الفئة

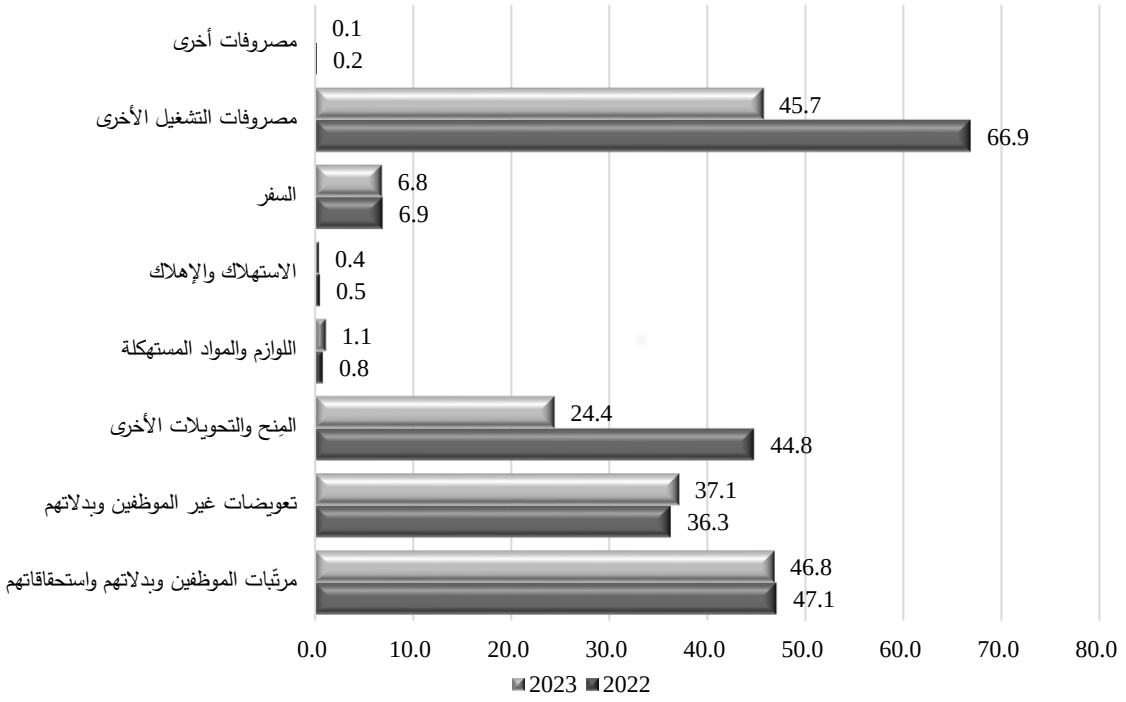

25 - يبين الشكل الثالث من الفصل الرابع توزيع المصروفات حسب فئاتها. وقد انخفض مجموع المصروفات بمقدار 41,1 مليون دولار ليصل إلى ما مجموعه 162,4 مليون دولار في عام 2023 (2022: 203,5 ملايين دولار). ومن فئات المصروفات الرئيسية مصروفاتُ استحقاقات الموظفين التي بلغت 46,8 مليون دولار (2022: 47,1 مليون دولار)، وتكاليف تعويضات غير الموظفين التي بلغت 37,1 مليون دولار (2022: 36,3 مليون دولار)، والمِنح والتحويلات التي بلغت 24,4 مليون دولار (2022: 44,8 مليون دولار) ومصروفات التشغيل الأخرى التي بلغت 45,7 مليون دولار (2022: 66,9 مليون دولار). ويتعلق قسم كبير من هذه المصروفات بتنفيذ المشاريع.

26 - وتتعلق المصروفات المتبقية البالغ مجموعها 8,4 ملايين دولار (2022: 8,4 ملايين دولار) باللوازم والمستهلكات التي بلغت قيمتها 1,1 مليون دولار (2022: 0,8 مليون دولار)، والاستهلاك والإهلاك بقيمة 0,4 مليون دولار (2022: 0,5 مليون دولار)، ونفقات السفر التي بلغت قيمتها 6,8 ملايين دولار (2022: 6,9 ملايين دولار)، والمصروفات الأخرى التي بلغت قيمتها 0,1 مليون دولار (2022: 0,2 مليون دولار).

الشكل الرابع من الفصل الرابع

توزيع النفقات على القطاعات (قبل خصم المحذوفات)

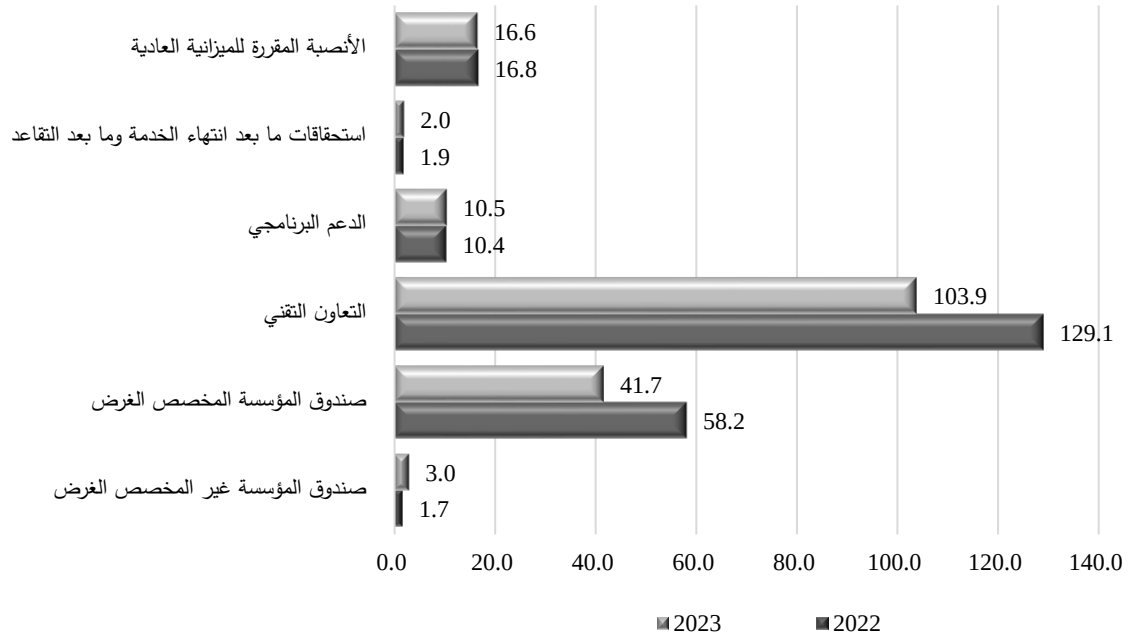

27 - ويبين الشكل الرابع من الفصل الرابع توزيع النفقات حسب قطاعات الإبلاغ الستة.

28 - وبمزيد من تحليل النفقات غير المخصصة، يتبيّن أن ما مجموعه 3,0 ملايين دولار (2022: 1,7 مليون دولار) يتعلق بصندوق المؤسسة غير المخصص الغرض، في حين يتصل مبلغ 16,6 مليون دولار (2022: 16,8 مليون دولار) بالميزانية العادية، ويتعلق مبلغ 10,5 ملايين دولار (2022: 10,4 ملايين دولار) بالدعم البرنامجي. وبالنسبة للصناديق المخصصة الغرض، كان مبلغ 41,7 مليون

دولار (2022: 58,2 مليون دولار) يتصل بصندوق المؤسسة المخصص الغرض، في حين بلغت نفقات التعاون التقني 103,9 ملايين دولار (2022: 129,1 مليون دولار). وبلغت المصروفات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد 2,0 مليون دولار (2022: 1,9 مليون دولار).

المركز المالي

الجدول 4 من الفصل الرابع

موجز الأصول والخصوم وصافي الأصول حسب القطاع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

	صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	*صندوق المؤسسة المخصص الغرض*	*التعاون التقني*	*الدعم البرنامجي*	*استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد*	*محذوفات ما بين القطاعات*	*المجموع*
مجموع الأصول	8,8	156,2	413,2	23,8	20,1	(4,8)	617,3
النسبة المئوية من مجموع الأصول	1,4	25,3	66,9	3,9	3,3	(0,8)	100
مجموع الخصوم	2,1	25,6	99,5	5,2	36,0	(4,8)	163,6
النسبة المئوية من مجموع الخصوم	1,3	15,6	60,8	3,2	22,0	(2,9)	100
مجموع صافي الأصول	6,7	130,6	313,7	18,6	(15,9)	0,0	453,7
النسبة المئوية من مجموع صافي الأصول	1,5	28,8	69,1	4,1	(3,5)	0,0	100

الأصول

29 - في نهاية عام 2023، كان مجموع أصول موئل الأمم المتحدة بعد خصم (4,8) ملايين دولار من محذوفات ما بين القطاعات يبلغ 617,3 مليون دولار (2022: 498,6 مليون دولار). وبلغت الأصول المتداولة 487,3 مليون دولار (2022: 385,9 مليون دولار)، في حين بلغت الأصول غير المتداولة 130,0 مليون دولار (2022: 112,7 مليون دولار).

30 - وبلغت التبرعات المستحقة القبض 278,8 مليون دولار (2022: 218,0 مليون دولار)، في حين بلغت النقدية والاستثمارات 293,6 مليون دولار (2022: 257,3 مليون دولار). وكان معظم الأصول المندرجة في فئة النقدية والاستثمارات يرتبط بأموال تم تحصيلها لصالح مشاريع التعاون التقني ومشاريع ممولة تمويلا مخصَّص الغرض.

31 - وبلغ صافي القيمة الدفترية لممتلكات المنظمة ومنشآتها ومعداتها في نهاية السنة 2,6 مليون دولار (2022: 2,4 مليون دولار).

32 - وبلغ مجموع السُلف النقدية التي قُدّمت إلى الشركاء المنفذين ولم تكن قد قُيّدت كمصروفات في نهاية السنة 36,3 مليون دولار (2022: 15,6 مليون دولار).

الخصوم وصافي الأصول

33 - بلغ مجموع الخصوم المتداولة وغير المتداولة بعد خصم محذوفات ما بين القطاعات 163,6 مليون دولار في نهاية العام (2022: 123,1 مليون دولار)، وبذلك بلغ صافي الأصول 453,7 مليون دولار (2022: 375,6 مليون دولار).

الجدول 5 من الفصل الرابع

المؤشرات الرئيسية الأخرى

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*	*الزيادة/(النقصان)*	*النسبة المئوية للتغير*
النقدية ومكافئات النقدية	37,8	37,0	0,8	2,2
الاستثمارات القصيرة الأجل	194,8	148,4	46,4	31,3
الاستثمارات الطويلة الأجل	60,9	71,9	(11,0)	(15,3)
مجموع النقدية والاستثمارات	**293,5**	**257,3**	**36,2**	**14,1**
التبرعات المستحقة القبض[أ]	278,8	218,0	60,8	27,9
حسابات أخرى مستحقة القبض	0,3	0,1	0,2	200,0
مجموع المبالغ المستحقة القبض	**279,1**	**218,1**	**61,0**	**28,0**
تحويلات السلف	36,3	15,6	20,7	132,7
الأصول الأخرى	5,9	5,3	0,6	11,3
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	19,5	12,3	7,2	58,5
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين[أ]	37,3	38,1	(0,8)	(2,1)
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	106,8	72,7	34,1	46,9

(أ) تمثل إجمالي مبلغ الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين والتبرعات (المتداولة وغير المتداولة).

34 - ويوجز الجدول 5 من الفصل الرابع مؤشرات رئيسية أخرى لموئل الأمم المتحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، مقارنةً بالسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الجدول 6 من الفصل الرابع

المركز المالي لصندوق مؤسسة موئل الأمم المتحدة غير المخصص الغرض

بآلاف دولارات الولايات المتحدة	*2023*	*2022*
إجمالي الإيرادات	4 749	7,677
مجموع المصروفات	3 031	1,662
الفائض/(العجز) للفترة	**1 718**	**6,015**
الفائض/(العجز) المتراكم	3 646	1,922

بآلاف دولارات الولايات المتحدة	*2023*	*2022*
الاحتياطيات	3 000	3,000
مجموع صافي الأصول	**6 646**	**4,922**

35 - فيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، شهدت مؤسسة موئل الأمم المتحدة نقصانا في الإيرادات قدره 2,9 مليون دولار، من 7,6 ملايين دولار في عام 2022 إلى 4,7 ملايين دولار في عام 2023. وقد زادت النفقات في إطار هذا القطاع بمقدار 1,4 مليون دولار، من 1,6 مليون دولار في عام 2022 إلى 3,0 ملايين دولار في عام 2023. وأقرت المؤسسة بفائض قدره 1,7 مليون دولار في عام 2023 (2022: فائض بمقدار 6,0 ملايين دولار)، مما يشير إلى أنها تمكنت من جمع ما يكفي من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة والتدفقات النقدية للوفاء بالتزاماتها.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى المؤسسة، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، صافي أصول موجب قدره 6,6 ملايين دولار (2022: وضع موجب من حيث صافي الأصول قدره 4,9 ملاين دولار). وفي عام 2022، غيَّر المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة سياسته المتعلقة باحتياطيات المؤسسة غير المخصصة الغرض فقرر تحديد الاحتياطي عند مستوى أدنى قدره 3,0 ملايين دولار أو 20,0 في المائة من الميزانية المعتمدة للسنة المالية التالية، أيهما أعلى. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، بلغ إجمالي الاحتياطي 3,0 ملايين دولار (2022: 3,0 ملايين دولار).

37 - وللحفاظ على سلامة الصناديق غير المخصصة الغرض التابعة للمؤسسة، واصلت إدارة موئل الأمم المتحدة اتخاذ المبادرات التالية: (أ) مناشدات مكثفة للدول الأعضاء والجهات المانحة للمساهمة ليس في الصناديق المخصصة الغرض لموئل الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا في صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض وذلك لتنفيذ الأنشطة الأساسية دعما للميزانية المعتمدة؛ و (ب) إعداد ميزانية واقعية المنحى تكفل عدم تجاوز المصروفات للإيرادات؛ و (ج) إجراء تخفيضات في المصروفات غير المتعلقة بالوظائف مثل السفر.

38 - ويظل من الأهمية بمكان أن تستجيب الدول الأعضاء والجهات المانحة لهذه المبادرات وأن توفر التمويل وفقا للميزانية المعتمدة للمجلس التنفيذي سنويًا من أجل الحفاظ على الوضع المالي للمؤسسة، بما يمكِّن المؤسسة من مواصلة دعم الأنشطة الأساسية ذات الأهمية الحاسمة لموئل الأمم المتحدة.

دال - المخاطر وأوجه عدم اليقين

39 - بالنظر إلى أن معظم تمويل موئل الأمم المتحدة مصدره التبرعات، فإن البرنامج عرضة لشكوك متأصلة مرتبطة بالإيرادات التي لا يمكن التنبؤ بها. وعلى وجه الخصوص، أنشئ صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض، الممول من التبرعات، لتعزيز المهام الأساسية للبرنامج، بما يتجاوز المهام الممولة من الميزانية العادية من الاشتراكات المقررة.

40 - وفيما قبل عام 2023، عانت ميزانيات صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض من نقص مستمر وكبير في التمويل، مما أدى إلى عدم اليقين بشأن تحديد الوظائف والأنشطة الأساسية التي يمكن أن يضطلع بها البرنامج. وكان نقص تمويل الميزانية يُعزى جزئيا إلى التبرعات من الجهات المانحة التي

لم تُحول إلى إيرادات. وتشمل المخاطر النُظمية التي يتعرض لها جمع الأموال لأغراض الأنشطة الأساسية المصالح المتغيرة للجهات المانحة في تفضيل المساهمات المخصصة على المساهمات غير المخصصة، والتقلبات السياسية التي تؤدي إلى تقلبات في أولويات الجهات المانحة.

41 - وشهد عام 2023 مستوىً من المساهمات الواردة من المانحين لأموال غير مخصصة الغرض أدى إلى تحقيق فائض في الأموال. وبفضل هذه النتائج الإيجابية، موّل موئل الأمم المتحدة أيضا بالكامل الاحتياطيات البالغ قدرها 3,0 ملايين دولار. وعلاوةً على ذلك، جرت جزئيا تسوية ترتيب سداد القرض البالغ 3,0 ملايين دولار من صندوق تكاليف الدعم البرنامجي إلى صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض بمقدار 0,5 مليون دولار، ليبلغ مجموع السداد ما قدره 1,0 مليون دولار. وبلغ رصيد القرض المستحق حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما قدره 2,0 مليون دولار (2022: 2,5 مليون دولار).

هاء - الخصوم المستحقة المتعلقة بنهاية الخدمة وما بعد التقاعد

42 - تعكس البيانات المالية لموئل الأمم المتحدة استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد التي تتألف من الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإجازة السنوية، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن. ويجدر بالإشارة أن موئل الأمم المتحدة يرصد مخصّصا شهريا لاستحقاقات الإعادة إلى الوطن بنسبة 8,0 في المائة من صافي المرتب، وللخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بنسبة 6,0 في المائة من صافي المرتب.

43 - وتمت تسوية الأرصدة المستحقة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 كي تعكس تقديرات الخصوم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، على نحو ما بيّنته الدراسة الاكتوارية التي أجرتها في عام 2023 شركة استشارية استعانت الأمانة العامة للأمم المتحدة بخدماتها نيابة عن موئل الأمم المتحدة. ونتيجة لقيد هذه الخصوم كاملةً في البيانات المالية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أُدرج مبلغ 15,9 مليون دولار من النفقات المتراكمة غير المموّلة في مبلغ الفائض/(العجز) المتراكم (انظر الملاحظة 4، القطاع المتعلق باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد).

الفصل الخامس

البيانات المالية والملاحظات التفسيرية المتصلة بها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

أولا - بيان المركز المالي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية ومكافئات النقدية	6	37 801	37 051
الاستثمارات	7	194 821	148 396
التبرعات المستحقة القبض	8	212 297	179 509
حسابات أخرى مستحقة القبض	9	271	89
تحويلات السلف	10	36 265	15 571
الأصول الأخرى	11	5 877	5 342
مجموع الأصول المتداولة		**487 332**	**385 958**
الأصول غير المتداولة			
الاستثمارات	7	60 942	71 860
التبرعات المستحقة القبض	8	66 475	38 515
حسابات أخرى مستحقة القبض	9	–	–
الممتلكات والمنشآت والمعدات	13	2 554	2 353
الأصول غير الملموسة	14	–	–
مجموع الأصول غير المتداولة		**129 971**	**112 728**
مجموع الأصول		**617 303**	**498 686**
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	15	19 489	12 304
الأموال المقبوضة سَلَفا والإيرادات المؤجلة	16	32	–
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	17	3 035	2 650
المخصصات	18	–	20

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	19	106 770	72 657
مجموع الخصوم المتداولة		**129 326**	**87 631**
الخصوم غير المتداولة			
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	17	34 299	35 423
مجموع الخصوم غير المتداولة		**34 299**	**35 423**
مجموع الخصوم		**163 625**	**123 054**
صافي مجموع الأصول ومجموع الخصوم		**453 678**	**375 632**
صافي الأصول			
الفائض (العجز) المتراكم	20	432 814	354 915
الاحتياطيات	20	20 864	20 717
مجموع صافي الأصول		**453 678**	**375 632**

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ثانيا – بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*2023*	*2022*
الإيرادات			
الأنصبة المقررة	21	16 578	16 800
التبرعات	21	149 084	123 102
التحويلات والمخصصات الأخرى	21	28 508	34 515
إيرادات الاستثمار	24	11 668	1 191
الإيرادات الأخرى	22	9 555	12 242
إجمالي الإيرادات		**215 393**	**187 850**
المصروفات			
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	23	46 817	47 090
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	23	37 129	36 273
المِنَح والتحويلات الأخرى	23	24 387	44 791
اللوازم والمواد الاستهلاكية	23	1 053	854
الاستهلاك	13	421	505
الإهلاك	14	–	–
السفر	23	6 770	6 868
مصروفات التشغيل الأخرى	23	45 731	66 930
المصروفات الأخرى	23	97	167
مجموع المصروفات		**162 405**	**203 478**
الفائض/(العجز) للفترة		**52 988**	**(15 628)**

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ثالثا – بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفائض/(العجز) المتراكم – غير المقيد	*الاحتياطيات*	*المجموع*
صافي الأصول، 1 كانون الثاني/يناير 2023	**354 915**	**20 717**	**375 632**
الأثر عند اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام[ب]	23 239	–	23 239
صافي الأصول، 1 كانون الثاني/يناير 2023 (المعاد قياسها)	**378 154**	**20 717**	**398 871**
التغير في صافي الأصول			
المكاسب/(الخسائر) في القيمة العادلة، المتحقَّقة من الاستثمارات	(911)	–	(911)
التحويلات من/إلى التمويل غير المشروط/التمويل المشروط/الاحتياطيات	(147)	147	–
المكاسب/(الخسائر) الاكتوارية	2 730	–	2 730
الفائض/(العجز) للسنة	52 988	–	52 988
صافي الأصول، 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**432 814**	**20 864**	**453 678**

(أ) انظر الملاحظة التفصيلية 20.

(ب) انظر الملاحظة التفصيلية 2 للاطلاع على الأثر على صافي الأصول عند اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

رابعا – بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الملاحظة	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
الفائض/(العجز) للسنة		**52 988**	**(15 628)**
التغيرات غير النقدية			
الاستهلاك والإهلاك	13	399	492
الخسائر الناجمة عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات	13	185	455
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	17	2 730	11 200
الخسارة غير المتحقَّقة من استثمارات صندوق النقدية المشترك	24	(911)	–
التحويلات والتبرعات من الممتلكات والمنشآت والمعدات والأصول غير الملموسة		–	–
التغيرات في الأصول			
(الزيادة)/النقصان في التبرعات المستحقة القبض	8	(60 748)	7 278
(الزيادة)/النقصان في المبالغ الأخرى المستحقة القبض	9	(182)	5
(الزيادة)/النقصان في تحويلات السُلف	10	(20 694)	170
(الزيادة)/النقصان في الأصول الأخرى	11	(535)	3 218
التغيرات في الخصوم			
الزيادة/(النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	15	7 185	(6 067)
الزيادة/(النقصان) في المبالغ المقبوضة سلفا والإيرادات المؤجلة	16	32	–
الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	17	(739)	(9 440)
الزيادة/(النقصان) في الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	19	34 113	(48 556)
الزيادة/(النقصان) في المخصصات	18	(20)	20
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية	24	(11 668)	(1 191)
صافي التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**2 135**	**(58 044)**
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية			
الحصة التناسبية لصافي النقصان/(الزيادة) في صندوق النقدية المشترك	7	(35 507)	41 145
إيرادات الاستثمار المعروضة كأنشطة استثمارية	24	11 668	1 191
بيع/(اقتناء) الممتلكات والمنشآت والمعدات	13	(785)	20 414
عائدات التصرف في الممتلكات غير الملموسة		–	–
صافي التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		**(24 624)**	**62 750**

	الملاحظة	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية			
التسويات في صافي الأصول	2	23 239	–
صافي التدفقات النقدية المتأتية من/(المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		**23 239**	**–**
صافي الزيادة/(النقصان) في النقدية ومكافئات النقدية		**750**	**4 706**
النقدية ومكافئات النقدية – بداية السنة		37 051	32 345
النقدية ومكافئات النقدية – نهاية السنة	**6**	**37 801**	**37 051**

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

خامسا – بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجزء من الميزانية	*الميزانية المتاحة للعموم*			*النفقات الفعلية (على أساس الميزانية)*	*الفرق (النسبة المئوية)*[ب]
	الميزانية الأصلية لفترة السنتين	*الميزانية السنوية الأصلية*[أ]	*الميزانية السنوية النهائية*		
صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض					
الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل	–	428,1	428,1	423,2	(1,1)
تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق	–	195,2	195,2	194,7	(0,3)
تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية	–	24,2	24,2	24,2	–
العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها	–	397,1	397,1	396,7	(0,1)
المجموع الفرعي	–	**1 044,6**	**1 044,6**	**1 038,8**	**(0,6)**
أجهزة تقرير السياسات	–	537,2	537,2	508,5	(5,3)
التوجيه التنفيذي والإدارة	–	904,2	904,2	914,6	1,2
الدعم البرنامجي	–	666,2	666,2	640,6	(3,8)
المجموع الفرعي	–	**2 107,6**	**2 107,6**	**2 063,7**	**(2,1)**
المجموع، صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	–	**3 152,2**	**3 152,2**	**3 102,5**	**(1,6)**
الميزانية العادية					
الباب 15: المستوطنات البشرية	–	13 385,1	13 385,1	12 383,1	(7,5)
الباب 23: البرنامج الإقليمي للتعاون التقني	–	1 362,1	1 362,1	1 061,6	(22,1)
الباب 35: حساب التنمية[أ]	–	1 292,9	1 292,9	1 283,9	(0,7)
المجموع، الميزانية العادية	–	**16 040,1**	**16 040,1**	**14 728,6**	**(8,2)**
المجموع الكلي	–	**19 192,3**	**19 192,3**	**17 831,1**	**(7,1)**

(أ) تتعلق الميزانية بميزانيات السنةِ الحالية المتاحة للعموم الموافق عليها لفترة سنة.

(ب) النفقات الفعلية (على أساس الميزانية) مخصوما منها الميزانية النهائية. وتتناول الملاحظة 5 الفروق التي تزيد على 10,0 في المائة.

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ملاحظات على البيانات المالية لعام 2023

الملاحظة 1
الكيان المُصدر للبيانات المالية

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وأنشطته

1 - في 16 كانون الأول/ديسمبر 1974، اتخذت الجمعية العامة قرارها 3327 (د-29)، الذي أنشأت بموجبه مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية.

2 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 1977، اتخذت الجمعية العامة قرارها 162/32، الذي أنشأت بموجبه أمانة (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)) ولجنة للمستوطنات البشرية.

3 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2001، اتخذت الجمعية العامة قرارها 206/56، الذي حولت بموجبه، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2002، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وحولت لجنة المستوطنات البشرية إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وبموجب القرار نفسه، أكدت الجمعية أن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هو الذي يضطلع بالمسؤولية عن إدارة مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وأن موئل الأمم المتحدة سيصبح هيئة مستقلة وكيانا مستقلاً من الكيانات المُصدرة للبيانات المالية في الأمم المتحدة.

4 - وموئل الأمم المتحدة كيان مستقل مُصدِر للبيانات المالية في منظومة الأمم المتحدة، ويعزى ذلك إلى الطابع الفريد لعملية الإدارة والميزنة به. وتتضمن بياناته المالية أنشطة تدار في إطار صناديق مختلفة، بما في ذلك الصناديق العامة والصناديق المتصلة بها، وأنشطة التعاون التقني، والصناديق الاستئمانية العامة، وأنشطة أخرى.

5 - ويتلقى موئل الأمم المتحدة الدعم من مخصصات الميزانية العادية للأمم المتحدة والتبرعات المقدمة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص ومصادر أخرى غير حكومية. ويقع مقر موئل الأمم المتحدة بجادة الأمم المتحدة في نيروبي، كينيا، ضمن مجمع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

6 - ويسعى موئل الأمم المتحدة إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تحسين أحوال مآوي الفقراء في العالم وكفالة تنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ب) رصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل وغايات إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن الأحياء الفقيرة ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي؛

(ج) تعزيز صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحضرية والإسكانية وتنمية القدرات ذات الصلة، وذلك على الصعيدين الوطني والمحلي بشكل رئيسي؛

(د) تيسير حشد الاستثمارات من المصادر الدولية والمحلية دعما لتوفير المآوي اللائقة، وبرامج تنمية البنية التحتية ذات الصلة، ومؤسسات وآليات تمويل الإسكان، وبخاصة في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

7 - وقام موئل الأمم المتحدة بعملية إصلاح كبيرة في عام 2011 لتعزيز التركيز البرنامجي لولايته من أجل التصدّي للتحديات الاستراتيجية المتعلقة بالتحضر وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية أكبر، وذلك بهدف الحفاظ على دوره بوصفه برنامج الأمم المتحدة الرائد لتقديم التوجيه والدعم التقني فيما يتعلق بالتحضر والمأوى المستدامين على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وقد أُدرجت هذه الإصلاحات في الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019 التي انتهت في السنة المالية السابقة.

8 - وأجرى موئل الأمم المتحدة مزيداً من الإصلاحات في فترة السنتين 2018-2019 تم تنفيذها اعتبارا من عام 2019. وشملت تلك الإصلاحات ما يلي:

(أ) اعتماد هيكل إدارة جديد. ويتألف هيكل الإدارة الجديد مما يلي: جمعية موئل الأمم المتحدة؛ والمجلس التنفيذي؛ ولجنة الممثلين الدائمين. وقد حلت جمعية موئل الأمم المتحدة محل مجلس الإدارة. وهي هيئة عالمية مسؤولة عن توفير القيادة السياسية والتوجيه الاستراتيجي والإشراف على عمل موئل الأمم المتحدة في مجال وضع المعايير والسياسات، بما في ذلك الموافقة على خطته الاستراتيجية التي يقدمها المجلس التنفيذي. وتجتمع الجمعية كل أربع سنوات. وتجتمع لجنة الممثلين الدائمين في اجتماع مفتوح مرتين كل أربع سنوات. ويتألف المجلس التنفيذي من 36 عضوا تنتخبهم الجمعية، ويجتمع مرتين إلى ثلاث مرات في السنة. ويتولّى المجلس مسؤولية الإشراف المباشر على أنشطة موئل الأمم المتحدة التشغيلية وأنشطته في وضع المعايير، بما في ذلك الموافقة على برنامج عمل موئل الأمم المتحدة وميزانيته السنويين؛

(ب) اعتماد خطة استراتيجية جديدة للفترة 2020-2023، وافقت عليها جمعية موئل الأمم المتحدة في أيار/مايو 2019. ومُدِّدت الخطة الاستراتيجية حتى عام 2025 في حزيران/يونيه 2023. وتستند إلى الخطة جميع برامج عمل موئل الأمم المتحدة للفترة من 2020 إلى 2025؛

(ج) وضع هيكل تنظيمي جديد يكمل هيكل الإدارة الجديد في تنفيذ ولاية المنظمة من خلال الخطة الاستراتيجية الجديدة.

9 - ونُفّذت الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لموئل الأمم المتحدة من خلال أربعة برامج فرعية وسياسات مختلفة، فيما يلي بيانها:

(أ) الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل، مما يوفر الدعم السياساتي والتشغيلي للحكومات الوطنية والمحلية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة بين المجتمعات المحلية وداخلها، والحد من الفقر في المجتمعات المحلية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية والمساواة في إمكانية الحصول عليها، وتوفير التنقل المستدام، والأماكن العامة الآمنة والتي يسهل الوصول إليها، وكفالة إمكانية الحصول على الأراضي وتعزيزها، والسكن الملائم والميسور التكلفة، وتحقيق النمو والتجديد الفعليين للمستوطنات البشرية؛

(ب) تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق، مما يوفر الدعم السياساتي والتشغيلي للحكومات الوطنية والمحلية، من أجل تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق من خلال تحسين الترابط المكاني والإنتاجية؛ وزيادة الإيرادات المولدة محليا وتوزيعها توزيعا منصفا؛ والتوسع في نشر التكنولوجيات الرائدة والابتكارات؛

(ج) تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية، مما يوفر الدعم السياساتي والتشغيلي للحكومات الوطنية والحضرية من أجل تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئات الحضرية عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نوعية الهواء، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وحماية الأصول الإيكولوجية، وعن طريق التكييف الفعال للمجتمعات المحلية والبنى التحتية مع تغير المناخ؛

(د) العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها، مما يوفر الدعم السياسي والتشغيلي للحكومات الوطنية والمحلية لتعزيز تدابير منع الأزمات الحضرية والتصدي لها. ويتم ذلك من خلال تعزيز الإدماج الاجتماعي والمجتمعات المحلية الشاملة للجميع، وتحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا والعائدين، وتعزيز القدرة على الصمود للبيئة المبنية والبنى التحتية.

الملاحظة 2

أساس إعداد البيانات المالية والإذن بإصدارها

أساس الإعداد

10 - طبقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يجري إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أُعِدَّت على أساس استمرارية الأعمال، وطُبِّقت السياسات المحاسبية باستمرار في مرحلتي إعدادها وتقديمها. ووفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتألف البيانات المالية، التي تعرض بأمانة أصول البرنامج وخصومه وإيراداته ومصروفاته، مما يلي:

(أ) بيان المركز المالي (البيان الأول)؛

(ب) بيان الأداء المالي (البيان الثاني)؛

(ج) بيان التغيرات في صافي الأصول (البيان الثالث)؛

(د) بيان التدفقات النقدية (باستخدام الطريقة غير المباشرة) (البيان الرابع)؛

(هـ) بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)؛

(و) الملاحظات على البيانات المالية التي تتضمن موجزا للسياسات المحاسبية الهامة وملاحظات تفسيرية أخرى؛

(ز) معلومات مقارنة تتعلق بجميع المبالغ المعروضة في البيانات المالية المشار إليها في النقاط (أ) إلى (د) أعلاه، وعند الاقتضاء، معلومات مقارنة تتعلق بالمعلومات السردية والوصفية المعروضة في الملاحظات على هذه البيانات المالية.

استمرارية الأعمال

11 - يستند التأكيد على استمرارية الأعمال إلى موافقة الجمعية العامة، في قرارها 254/78، على اعتمادات الميزانية العادية لعام 2024، والاتجاه الإيجابي التاريخي المتمثل في جمع الأنصبة المقررة والتبرعات على مدى السنوات الماضية، وعلى عدم اتخاذ الجمعية العامة أي قرار بوقف عمليات موئل الأمم المتحدة.

الإذن بالإصدار

12 - يُصدِّق المراقب المالي على هذه البيانات المالية ويوافق عليها الأمين العام. ووفقا للبند 6-2 من النظام المالي، أحال الأمين العام هذه البيانات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى مجلس مراجعي الحسابات بحلول 31 آذار/مارس 2024. وعملا بالبند 7-12 من النظام المالي، تُحال تقارير مجلس مراجعي الحسابات مشفوعة بالبيانات المالية المراجَعة إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

أساس القياس

13 - أُعِدَّت هذه البيانات المالية باستخدام العرف المحاسبي القائم على تحليل التكلفة الأصلية، باستثناء ما يتعلق بالاستثمارات المالية المودعة في صندوق النقدية المشترك والتي تُسجَّل بقيمتها العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية.

العملة الوظيفية وعملة العرض

14 - العملة الوظيفية وعملة العرض في المنظمة هي دولار الولايات المتحدة. وتُعرَض البيانات المالية بآلاف دولارات الولايات المتحدة ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

15 - وتحوَّل المعاملات بالعملات الأخرى غير العملة الوظيفية (أي العملات الأجنبية) إلى دولارات الولايات المتحدة وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة. وتناهز أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أسعار الصرف الفورية السارية في تواريخ إجراء المعاملات. وفي نهاية السنة، تُحوَّل الأصول والخصوم النقدية المقيَّمة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتُحوَّل البنود غير النقدية المقيَّمة بالعملات الأجنبية المقيسة بالقيمة العادلة وفقاً لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. ولا تُحوَّل البنودُ غير النقدية المقيسة بتكلفتها الأصلية بعملة أجنبية في نهاية السنة.

16 - ويُعترَف في بيان الأداء المالي، على أساسٍ صافٍ، بأرباح وخسائر الصرف الأجنبي الناجمة عن تسوية المعاملات بالعملات الأجنبية وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقيَّمة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السارية في نهاية السنة.

مبدأ الأهمية النسبية والاستعانة بالآراء والتقديرات

17 - مبدأ الأهمية النسبية عنصرٌ محوري في إعداد البيانات المالية للمنظمة وعرضها، ويوفر إطارُ المنظمة المنظِّم للأهمية النسبية طريقةً منهجية لتوجيه القرارات المحاسبية المتعلقة بالعرض والإفصاح والتجميع والمقاصَّة وتطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية بأثر رجعي مقابل تطبيقها بأثر لاحق. وبوجه

عام، يُعتبر أي بند ذا أهمية نسبية إذا كان من شأن حذفه أو تجميعه أن يؤثر في استنتاجات أو قرارات مستخدمي البيانات المالية.

18 - ويتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استخدام التقديرات والأحكام والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وفي تحديد مبالغ بعض الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلّغ عنها.

19 - وتُستَعرَض باستمرار التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية، ويُعترَف بتنقيحات التقديرات في السنة التي تُنقَّح فيها التقديرات وفي أي سنة تالية تتأثر بذلك. وتشمل التقديرات والافتراضات الهامة التي يمكن أن تؤدي إلى تسويات جوهرية في السنوات المقبلة ما يلي: القياس الاكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ واختيار الأعمار النافعة وأساليب استهلاك/إهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير الملموسة؛ واضمحلال قيمة الأصول؛ وتصنيف الأدوات المالية؛ وتقييم المخزونات؛ ومعدلات التضخم والخصم المستخدمة في حساب القيمة الحالية للاعتمادات؛ وتصنيف الأصول/الخصوم الاحتمالية.

الإصدارات المحاسبية المعتمدة مؤخراً

20 - اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2023، اعتمدت المنظمة المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الأدوات المالية، الذي صدر في آب/أغسطس 2018.

21 - وقد حلَّ المعيار محلَّ المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 29: الأدوات المالية - الاعتراف والقياس، وسيُحسِّن إلى حد كبير من أهمية المعلومات بالنسبة للأصول المالية والخصوم المالية وذلك باستحداث ما يلي:

(أ) تبسيط متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية؛

(ب) اتباع نموذج تطلعي لاضمحلال القيمة؛

(ج) اتباع نموذج مرن للمحاسبة التحوطية.

22 - وتسري التغييرات الناتجة عن الاعتماد الأولي للمعيار في ذلك التاريخ وهي بذلك لا تتطلب إعادة بيان مبالغ الفترة السابقة. ونتيجة لذلك، احتُسبت الأصول المالية، والخصوم المالية، والحسابات المستحقة القبض للمعاملات التبادلية وغير التبادلية، وإيرادات الاستثمار، بالصيغة المعروضة بها حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 في هذه البيانات المالية وذلك وفقًا للسياسات المحاسبية كما هو مذكور في البيانات المالية لعام 2022.

المبادئ الجديدة لتصنيف وقياس الأصول المالية

23 - يقدم المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نهجًا قائمًا على مبادئ تصنيف الأصول المالية ويتطلب استخدام معيارين هما: النموذج الذي يتبعه الكيان في إدارة أصوله المالية؛ وخصائص التدفق النقدي التعاقدي لتلك الأصول. وبناءً على تلك المعايير، تُصنَّف الأصول المالية في الفئات التالية: أصول مالية مقيَّمة بالتكلفة المُهلكة؛ أو أصول مالية مقيَّمة بالقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية؛ أو أصول مالية مقيَّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز.

24 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2023، أدى تطبيق المعايير الجديدة إلى إعادة تصنيف جميع استثمارات صندوق النقدية المشترك من فئة الأصول المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز إلى الأصول المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية. وصُنِّف احتياطي القيمة العادلة إلى فائض أو عجز متراكم في صافي الأصول.

النموذج الجديد لتحديد اضمحلال القيمة

25 - لئن كان نموذج اضمحلال القيمة السابق يستند إلى الخسائر المتكبَّدة، فإن المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استحدث نموذجا ذا منحى تطلعي في تحديد اضمحلال القيمة يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل المالي. وتُراعي الخسائر الائتمانية المتوقعة حالات التخلُّف المحتملة وتطور الجودة الائتمانية للأصول المالية. وينطبق نموذج اضمحلال القيمة الجديد على جميع الأصول المالية التي تُقاس حسب التكاليف المُهلكة أو بالقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية.

26 - ويوضح الجدول أدناه فئات القياس الأصلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 29 حسب انطباق ذلك على البيانات المالية لعام 2022 وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للأصول المالية للمنظمة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023. ولم تطرأ أي تغييرات على فئات قياس الالتزامات المالية للمنظمة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	فئة القياس قبل اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	*صافي القيمة الدفترية حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*	*فئة القياس بموجب المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*	*صافي القيمة الدفترية حتى 31 كانون الثاني/يناير 2023*
الأصول المالية				
الحصة التناسبية للاستثمارات في صندوقَي النقدية المشتركين	الأصول المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز	220 256	الأصول المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية	223 043
النقدية ومكافئات النقدية (صندوق الاستثمار المشترك)	التكلفة المُهلكة	36 988	التكلفة المُهلكة	36 988
النقدية ومكافئات النقدية، مصادر أخرى	التكلفة المُهلكة	63	التكلفة المُهلكة	63
الأنصبة المقررة المستحقة القبض	التكلفة المُهلكة	–	التكلفة المُهلكة	–
التبرعات المستحقة القبض (الملاحظة 8(	التكلفة المُهلكة	218 024	التكلفة المُهلكة	238 352
الحسابات الأخرى المستحقة القبض (الملاحظة 9)	التكلفة المُهلكة	89	التكلفة المُهلكة	212

27 - ويحلل الجدول أدناه تأثير الانتقال إلى العمل بالمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الأصول المالية للمنظمة وحساباتها المستحقة القبض. وترد فيه تسوية للقيم الدفترية من فئة قياسها السابقة في إطار المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 29 حسب انطباق ذلك على البيانات المالية لعام 2022، إلى فئات قياسها الجديدة إثر الانتقال إلى العمل بالمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 1 كانون الثاني/يناير 2023:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الأصول المالية	الرصيد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	إعادة تصنيف	إعادة قياس	الرصيد حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023: الأصول المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة بفائض أو بعجز	الأصول المالية المقيَّمة بالقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية	التكلفة المُهلكة	المجموع
الاستثمارات	220 256	2 787	–	–	223 043	–	223 043
النقدية ومكافئات النقدية	37 051	–	–	–	–	37 051	37 051
الحسابات المستحقة القبض	218 113	–	20 452	–	–	238 565	238 565
الأثر الإجمالي لاعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	–	**2 787**	**20 452**	–	–	–	**23 239**

الإصدارات المحاسبية المقبلة

28 - يتواصل رصدُ التقدم المحرز في ما يلي من الإصدارات المحاسبية المقبلة والهامة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ورصدُ تأثيرها في البيانات المالية للمنظمة:

(أ) مسودة العرض رقم 85: تحسينات على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام 2023، تقترح إدخال تحسينات طفيفة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المستنِدة للاستحقاق التي تنشأ من خلال إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية. وقد تخضع المقترحات الواردة في مسودة العرض هذه للتعديل في ضوء التعليقات التي ترد قبل إصدارها في شكل نهائي. ومن المقرر تقديم التعليقات بحلول 18 كانون الأول/ديسمبر 2023؛

(ب) الموارد الطبيعية: وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مسودة العرض 86، التنقيب عن الموارد المعدنية وتقييمها، التي تقدم التوجيهات المحاسبية المتصلة بالتكاليف المتكبدة في استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها، ومسودة العرض 87، تكاليف التجريد في مرحلة الإنتاج في منجم سطحي (تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 12، المخزونات)، التي توفر توجيهات بشأن كيفية حساب التكاليف المتكبدة لإزالة النفايات في عملية تعدين سطحي. ووافق المجلس على معايير الاعتراف المنقَّحة ومقترحات القياس الأولية، بما يتماشى مع الإطار المفاهيمي والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالأصول الملموسة. وقرر المجلس أيضا أن تكون التوجيهات المتصلة بالموارد الطبيعية مُدرجة في معيار مستقل من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ج) مسائل عقود الإيجار في القطاع العام: سيواصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نظره في مسائل عقود الإيجار الخاصة بالقطاع العام، مثل عقود الإيجار التساهلي، في مشروعه بشأن الترتيبات المتعلقة بأنواع عقود الإيجار الأخرى. وقرر المجلس إعداد ثم عرض مسودة عرض مستقلة مشفوعة بتوجيهات غير ذات حجية بشأن الترتيبات المتبقية المدرجة في طلب المعلومات، والترتيبات الميسَّرة وغيرها من الترتيبات المماثلة لعقود الإيجار. وستُكمِل مسودة العرض الجديدة مسودةَ العرض 84 وتقترح استكمال أحدث المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن الإيرادات ومصروفات التحويل المتعلقة بهذا الموضوع؛

(د) أجرى مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام استعراضا للأهداف والنطاق والأسس المفاهيمية لإعداد مسودة معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ للقطاع العام. وقد أكد المجلس على خصوصيات القطاع العام، بما في ذلك الهدف الرئيسي للمجلس المتمثل في تقديم الخدمات، ودوره بصفته الجهة المعنية بوضع السياسات وبالتنظيم، ومسؤولياته المختلفة على صعيد الحكومة بمختلف مستوياتها. وطلب المجلس موافاته بتعليقات على المواضيع والمسائل التقنية المقرر النظر فيها في آذار/مارس 2024 فيما يتعلق بالفروع المتعلقة بالحوكمة والاستراتيجيات وإدارة المخاطر من مسودة المعيار التي هي قيد الإعداد؛

(هـ) وافق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على ورقة استشارية بشأن عرض البيانات المالية من شأنها أن تستكشف إمكانية اتباع نهج يتيح الأخذ بطرائق عرض مختلفة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وحظي تقديم طرائق العرض المختلفة بالتأييد بناءً على المرونة المتزايدة التي سيتيحها لكيانات القطاع العام لتوفير نهج عرض أكثر فائدة للمستخدمين المحددين في الكيانات. وفي الاجتماعات الجانبية، نظر أعضاء المجلس والمستشارون التقنيون والمراقبون والموظفون في المواضيع المتعلقة بالتصنيف المحتمل والمجاميع الفرعية في بيان الأداء المالي.

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي صدرت في الآونة الأخيرة وتلك التي ستصدر في المرحلة المقبلة

29 - أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المعايير المحاسبية التالية:

(أ) المعيار 43: عقود الإيجار، صدر في كانون الثاني/يناير 2022 وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(ب) المعيار 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة، صدر في أيار/مايو 2022 وسيبدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2025.

(ج) المعيار 45: الممتلكات والمنشآت والمعدات، الصادر في أيار/مايو 2023، مع بدء النفاذ اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(د) المعيار 46: القياس، الصادر في أيار/مايو 2023، مع بدء النفاذ اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025؛

(هـ) المعيار 47: الإيرادات، الصادر في أيار/مايو 2023، مع بدء النفاذ اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026؛

(و) المعيار 48: مصروفات التحويل، الصادر في أيار/مايو 2023، مع بدء النفاذ اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026؛

(ز) المعيار 49: خطط استحقاقات التقاعد، الذي تمت الموافقة عليه في أيلول/سبتمبر 2023، مع بدء النفاذ اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026.

30 - وقد قيِّم أثر المعايير المذكورة أعلاه على البيانات المالية للمنظمة والفترة موضع المقارنة على النحو التالي:

المعيار	*الأثر المتوقع في سنة الاعتماد*
المعيار 43	المعيار 43: عقود الإيجار. استعيض به عن المعيار 13: عقود الإيجار لمواءمة التوجيهات مع المعيار 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويقدم المعيار الصادر حديثا تعريفات جديدة للعقود والإيجارات وينص على نموذج للاعتراف بحق الاستخدام وقياسه لجميع عقود الإيجار باستثناء تلك التي تقع ضمن فئتي العقود المعفاة وهما عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول المنخفضة القيمة. وكذلك يوفر المعيار 43 إرشادات إضافية بشأن تطبيق نموذج المخاطر والمكافآت للإجراءات المحاسبية المتعلقة بالمؤجِّر. وسيُقيّم أثر المعيار 43 على مدى السنتين التقويميتين 2023 و 2024 قبل أن يبدأ سريانه في 1 كانون الثاني/يناير 2025. ويُقدَّر أن يؤدي التعريف الموسَّع لعقود الإيجار إلى الاعتراف بترتيبات أكثر إلزاماً كعقود الإيجار، مع ما يقابل ذلك من زيادة في الخصوم المتعلقة بالإيجار وأصول حق الاستخدام.
المعيار 44	المعيار 44: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة. يتضمّن هذا المعيار توجيهات بشأن المحاسبة المتعلقة بالأصول المحتفظ بها للبيع وبشأن عرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها، بما يتسق مع المعيار 5 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وسيقيَّم أثر المعيار 44 لإعداد المنظمة لتطبيقه قبل تاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2025. وبالنظر إلى تعاريف ونطاق الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، تقدَّر آثار الاعتراف والقياس بشكل أولي على أنها ليست مهمة بالنسبة للمنظمة، إذ ستكون تغييرات العرض والإفصاح رهينة بتحديد العمليات المتوقفة، إن وجدت، في المستقبل، وذلك ابتداء من 1 كانون الثاني/يناير 2025.
المعيار 45	يحلّ المعيار 45: الممتلكات والمنشآت والمعدات، محلّ المعيار 17: الممتلكات والمنشآت والمعدات. ويلغي المعيار 45 استبعاد الممتلكات والمنشآت والمعدات التراثية من نطاق التطبيق، ويقدم توجيهات بشأن التطبيق والتنفيذ فيما يخص أصول البنية التحتية، ويلتقط الآثار الناجمة عن المعيار 46 على صعيد القياس فيما يتصل بالممتلكات والمنشآت والمعدات. وسيُقيّم أثر المعيار 45 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2025.
المعيار 46	المعيار 46: القياس، هو أول معيار مخصّص للقياس يضعه مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو مستند إلى المعيار 13 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: قياس القيمة العادلة، مع إضافة عناصر خاصة بالقطاع العام، بما في ذلك اتّخاذ القيمة التشغيلية الحالية أساسا للقياس. وسيُقيّم أثر المعيار 46 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2025. ولا يُتوقّع أن يؤدي اعتماد المعيار 46 إلى تغيير الخيار المعتمد من قبل المنظمة فيما يتصل بالسياسة المحاسبية التي يتم في إطارها تطبيق نموذج التكلفة الأصلية على الأصول الملموسة وغير الملموسة.

المعيار	الأثر المتوقع في سنة الاعتماد
المعيار 47	يحلّ المعيار 47: الإيرادات، محلّ معايير الإيرادات الثلاثة القائمة التالية: • المعيار 9: الإيراد من المعاملات التبادلية؛ • المعيار 11: عقود الإنشاء؛ • المعيار 23: الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات) ويتماشى المعيار 47 مع الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والمتعلق بما تقوم به كيانات القطاع العام من إبلاغ مالي للأغراض العامة، وهو يقدّم نموذجين محاسبيَين يُعتمد أحدهما تبعا لما إذا كان هناك ترتيب ملزم. ففي حال وجود ترتيب ملزم، تكون المعالجة المحاسبية للإيرادات متوافقة مع المعيار 15 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي: الإيرادات المتأتية من العقود المبرمة مع الزبائن. وعدا ذلك يكون النموذج المحاسبي متسقا مع المبادئ الأساسية للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واعتماد المعيار متطلّبٌ إلزامي للإبلاغ المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2026. وسيُقيَّم أثر المعيار 47 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2026.
المعيار 48	يقدّم المعيار 48: مصروفات التحويل، توجيهات بشأن المعالجة المحاسبية لمصروفات التحويل. ويتوافق نموذج مصروفات التحويل مع الإطار المفاهيمي، ويقدم نموذجين محاسبيين يُعتمد أحدهما تبعاً لما إذا كان هناك ترتيب ملزم. وسيُقيَّم أثر المعيار 48 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2026.
المعيار 49	يتماشى المعيار 49: خطط الاستحقاق التقاعدي، مع المعيار 26 من المعايير الدولية للمحاسبة المعنون "المحاسبة والإبلاغ في خطط الاستحقاق التقاعدي"، وهو يحدد متطلبات المحاسبة والإبلاغ لخطط استحقاقات التقاعد في القطاع العام، التي توفّر في الأساس استحقاقات للمتقاعدين من موظفي القطاع العام. ويتعيّن على أي خطة استحقاق تقاعدي تُعدّ البيانات المالية وتعرضها استناداً إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق أن تطبّق المعيار 49. ولا يتعامل المعيار مع الأشكال الأخرى لاستحقاقات العمل، مثل استحقاقات إنهاء الخدمة أو خطط الرعاية الصحية والاجتماعية. وسيُقيَّم أثر المعيار 49 قبل تاريخ بدء نفاذه، وهو 1 كانون الثاني/يناير 2026.

الملاحظة 3

السياسات المحاسبية الهامة

الأصول المالية: القياس والتصنيف

31 - تصنف المنظمة أصولها المالية في إحدى الفئات التالية لدى الاعتراف الأول بها وتعيد تقييم التصنيف في كل تاريخ إبلاغ (انظر الجدول أدناه). ويتوقف تصنيف الأصول المالية في المقام الأول على الغرض الذي اقتُنيت من أجله هذه الأصول. وتوضح الملاحظة 2 تغييرا أُدخل في التصنيف بسبب اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2023.

فئات الأصول المالية

التصنيف	*الأصول المالية*
القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	الاستثمارات في صندوقي النقدية المشتركين
التكلفة المُهلكة	النقدية ومكافئات النقدية والمبالغ المستحقة القبض

32 - وتقاس جميع الأصول المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. فالمنظمة تعترف أولاً بالأصول المالية المصنَّفة باعتبارها قروضاً وحسابات مستحقة القبض في التاريخ الذي نشأت فيه. ويُعترف بسائر الأصول المالية أولا في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المنظمة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة المالية.

33 - وتُدرج الأصول المالية التي يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهراً عند تاريخ الإبلاغ ضمن فئة الأصول غير المتداولة في البيانات المالية. وتحوَّل الأصول المقوَّمة بالعملات الأجنبية إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري في تاريخ الإبلاغ، مع الاعتراف بصافي المكاسب أو الخسائر في شكل فائض أو عجز في بيان الأداء المالي.

34 - والأصول المالية المقوَّمة بالقيمة العادلة بفائض أو عجز هي التي صُنفت في هذه الفئة عند الاعتراف الأولي أو يُحتفظ بها للتداول أو تُشترى أساساً بغرض بيعها في الأجل القصير. وباعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أُعيد تصنيف هذه الأصول المالية إلى أصول بقيمة عادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية بعد إجراء تقييم لخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية وتحديد نموذج هذا النوع من الأصول المعمول به في المنظمة، وهما معا بهدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وتقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة عند كل تاريخ إبلاغ، وتُعرض أي مكاسب أو خسائر تنشأ عن التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة في بيان صافي الأصول في الفترة التي تنشأ فيها.

35 - والقروض والمبالغ المستحقة القبض هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها ولا تكون معروضة في أي سوق نشطة. وهي تسجل أولا بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات، ويُبلغ عنها لاحقاً بالتكلفة المهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. ويُعترَف بإيرادات الفوائد على أساس التناسب الزمني باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري على الأصول المالية المعنية.

36 - وتُقيَّم الأصول المالية عند حلول كل تاريخ إبلاغ لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على اضمحلال قيمتها. ومن بين الأدلة على اضمحلال قيمة الأصول إخلال الطرف الآخر بالتزامه أو عجزه عن السداد أو حدوث تراجع مستديم في قيمة الأصل. ويُعترَف بخسائر اضمحلال القيمة في بيان الأداء المالي في السنة التي تنشأ فيها.

37 - ويُلغى الاعتراف بالأصول المالية عندما ينتهي أجل الحقوق في تلقي تدفقات نقدية أو عندما تنقل هذه الحقوق، وتكون المنظمة قد حوَّلت إلى حد كبير جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالأصول المالية.

38 - وتُقابَل الأصول بالخصوم المالية، ويُبلغ عن المبلغ الصافي في بيان المركز المالي عند وجود حق واجب النفاذ قانوناً في موازنة المبالغ المقيَّدة وعند توافر النية في التسوية على أساس صافي المبالغ أو تحقيق القيمة المالية للأصول وتسوية الخصوم في آن واحد.

الأصول المالية: الاستثمارات في صندوقَي النقدية المشتركين

39 - تستثمر خزانة الأمم المتحدة الأموال المجمَّعة من كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة والكيانات المشارِكة الأخرى، بما في ذلك المنظمة. وتُجمَّع هذه الأموال في صندوقَي نقدية مشتركَين يُداران داخلياً. وتستتبع المشاركة في الصندوقَين تقاسم المخاطر وعوائد الاستثمارات مع المشاركين الآخرين فيهما. وبما أن الأموال تُجمَّع وتُستثمر على أساس أنها صندوق مشترك، يكون كل مشارك معرَّضاً للمخاطر العامة لحافظة الاستثمارات في حدود مبلغ النقدية المستثمَر.

40 - ويُدرج استثمار المنظمة في صندوقَي النقدية المشتركَين باعتباره جزءاً من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل في بيان المركز المالي، حسب آجال استحقاق الاستثمارات.

41 - ويخضع صندوقا النقدية المشتركان لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة عن الفترة المشمولة بالتقرير. وتُحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات باستخدام تصنيف وكالة فيتش المتعلق بالتخلف عن السداد، مع مزيج من تصنيف فيتش للجهة المُصدرة ونوعها. وقد اشتقت وكالة فيتش معدلات التخلف عن السداد المتوقعة باستخدام البيانات التاريخية على مدار 32 سنة (1990-2022). ويُحصل على تصنيف فيتش لكل مركز استثماري، حسب نوع الجهة المُصدِرة. ويُحصل على معدل التخلف عن السداد من مصفوفة الانتقال لنوع معين من الجهات المُصدِرة، منها على سبيل المثال، الجهات المتجاوِزة لحدود الولاية الوطنية، والوكالات السيادية، والشركات، وما إلى ذلك.

42 - واعتباراً لاستراتيجية/نموذج الأمم المتحدة للاستثمار التحفظي المنحى والقائم على تجنب المخاطر، فإن المنظمة لا تقوم بالاستثمارات الخطرة ذات القيمة المنخفضة. ونتيجة لذلك، فإن معظم الاستثمارات تحمل تصنيفًا صفريًا في حالة عدم السداد، ولا يوجد تاريخ لعدم التحصيل في الماضي. وبالتالي، تجري المنظمة تقييما للخسارة الائتمانية المتوقعة في نهاية كل فترة إبلاغ وتعترف بخسارة اضمحلال القيمة إذا كانت مادية.

الأصول المالية: النقدية ومكافئات النقدية

43 - تشمل النقدية ومكافئات النقدية الحاضرة والنقدية في المصارف والاستثمارات العالية السيولة والقصيرة الأجل التي يحل تاريخ استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

الأصول المالية: المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية - المساهمات المستحقة القبض

44 - تمثل المساهمات المستحقة القبض الإيرادات غير المحصَّلة من الأنصبة المقررة والتبرعات التي تعهدت بها للمنظمة الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء والجهات المانحة الأخرى بناء على اتفاقات قابلة للإنفاذ. وتُسجَّل هذه المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية بقيمتها الاسمية مخصوما منها اضمحلال القيمة بالقدر الذي تُظهر التقديرات فيه أنه غير قابل للاسترداد، أي بدل الخسارة. والمساهمات المستحقة القبض التي يحل تاريخ استحقاقها بعد أكثر من 12 شهرا يُبلغ عنها وفق قيمة مخفضة تُحسَب باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري. وتخضع التبرعات المستحقة القبض والمستحقات التجارية وغيرها من الحسابات المستحقة القبض لاضمحلال القيمة باستخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المطبق على نوع الجهة المانحة أو الزبون.

الأنصبة المقررة المستحقة القبض

45 - فيما يتعلق بالأنصبة المقررة المستحقة القبض، يُحتسب بدل الخسارة باستخدام الأدلة التاريخية الموضوعية لعمليات تحصيل حافظة المبالغ المستحقة القبض (في هذه الحالة، الدول الأعضاء).

46 - وفيما يتعلق بالامتثال الجاري للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تُرصد بيانات الدفع بحثاً عن أي مؤشر على حدوث أوجه تغيير في أنماط الدفع. وحيثما دلت البيانات على خسارة ائتمانية متوقعة، يجري الاعتراف ببدل الخسارة وفقاً للمعيار 41.

47 - ويطبّق ذلك النموذج التطلعي المنحى النسب المئوية الماضية للخسائر الائتمانية السابقة حيث يُتخذ أساساً لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأرصدة المدينة. وتخضع هذه النسبة المئوية التاريخية للتحديث في نهاية كل عام. ويُذكر أن المنظمة تعمل في بيئة عالمية تتسم بدينامية متغيرات الاقتصاد الكلي، ولذلك فإن من الصعب وضع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي في الاعتبار عند احتساب بدل الخسارة. واستنادًا إلى ما ورد في تحليل البيانات الماضية عن تاريخ تحصيل الأنصبة المقررة المستحقة القبض، لم تُحدد أي خسارة ائتمانية متوقعة لهذه المستحقات حيث لا يوجد دليل سابق على أي نمط خسارة بالنسبة للدول الأعضاء، باستثناء المستحقات المحددة أدناه بتفصيل، حيث تقدم في إطار النموذج التطلعي معلومات عن الخسارة الائتمانية المتوقعة:

(أ) الأنصبة المقررة المستحقة القبض من الدول الأعضاء، التي تخضع للمادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تقييد حقوق التصويت في الجمعية العامة نتيجة وجود متأخرات تعادل أو تتجاوز مبلغ الأنصبة المستحق عليها عن العامين السابقين بالكامل، هي مشمولة ببدل الخسارة. وتنطوي هذه المستحقات على خطر ائتماني أعلى بسبب النمط الماضي لعدم السداد أو التأخير في السداد على مدى عدد معين من السنوات؛

(ب) الأنصبة المقررة المستحقة القبض التي مر موعد استحقاقها ومَنَحت الجمعية العامة بشأنها معاملة خاصة فيما يتعلق بالأنصبة المقررة غير المدفوعة؛

(ج) أُدرجت الأنصبة المقررة المستحقة القبض غير المسددة عن المشاريع المنجزة والبعثات المغلقة والأرصدة غير المسددة المتنازع عليها في بدل الخسارة لأن من غير المعروف ما إذا كان سيتم التحصيل؛

(د) تُدرج الأرصدة غير المسددة منذ فترة طويلة لما قبل عام 2016 من الدول الأعضاء والتي لم تتم تسويتها حتى اليوم في بدل الخسارة نظرًا لوجود خطر مرتفع بتسجيل خسارة ائتمانية.

التبرعات المستحقة القبض

48 - تتسم التبرعات المستحقة القبض بخاصتين مميزتين مقارنةً بالحسابات المستحقة القبض المصنفة في فئة الأصول المالية. وفيما يلي هاتين الميزتين:

(أ) التباين في المبالغ. فالمبالغ المرتبطة بالتبرعات المستحقة القبض، ونظرًا لطبيعتها الطوعية، يمكن أن تكون متفاوتة حيث قد تتقلب بناءً على احتياجات التمويل المقبلة لتنفيذ المشاريع ونوايا الجهات المانحة؛

(ب) تاريخ استحقاق مرن. فمواعيد سداد التبرعات المستحقة القبض تكون قابلة للتكييف إلى حد كبير وخاضعة للتعديل وفق ما يُحرز من تقدم في تنفيذ المشاريع ذات الصلة.

49 - ويطرح التباين المتأصل للمبالغ المتعهد بها ومرونة مواعيد السداد تحديات كبيرة في صياغة تقدير معقول لبدل الخسارة فيما يتعلق بالتبرعات المستحقة القبض. والمبلغ المسجل في الماضي لحالات شطب القيد على القيمة الكلية للتبرعات المستحقة القبض هو صغير نسبياً. ولذلك أجرت المنظمة تقييما لبدل الخسارة على التبرعات استناداً إلى كل حالة على حدة، فوضعت بذلك بدل خسارة قدره 100 في المائة للحسابات المستحقة القبض المتأخرة التي تُعتبر غير قابلة للتحصيل.

50 - وسيجري تقييم التبرعات المستحقة القبض من غير الصناديق الاستئمانية، والصناديق الاستئمانية التي تخضع للتقييم جزئياً بحكم طبيعتها، وذلك لتحديد بدل الخسارة انطلاقاً من نمط الدفع في الماضي.

الأصول المالية: الحسابات المستحقة القبض من المعاملات التبادلية - الحسابات الأخرى المستحقة القبض

51 - تشمل الحسابات الأخرى المستحقة القبض أساساً الحسابات المستحقة القبض عن السلع أو الخدمات المقدمة إلى الكيانات الأخرى، والحسابات المستحقة القبض عن ترتيبات عقود الإيجار التشغيلي، والحسابات المستحقة القبض من الموظفين. وتشمل هذه الفئة أيضاً المبالغ المستحقة القبض من كيانات الأمم المتحدة الأخرى القائمة بالإبلاغ.

52 - وتُصنَّف الحسابات الأخرى المستحقة القبض حسب أنواع العملاء بخصائص متجانسة، منها على سبيل المثال، نفس أنماط تسوية الديون. ويجري تقييم تطور الأرصدة غير المسددة على مدى فترة من السنوات لتحديد معدل الانتقال في الماضي. ويُعاد تقييم معدل الانتقال في نهاية كل فترة إبلاغ ويُطبق على رصيد التعرض لتحديد بدل الخسارة.

الأصول المالية: القروض المستحقة القبض

53 - تتألف القروض المستحقة القبض من قروض أعطيت لشركاء منفذين في إطار برنامج صندوق متجدد لقروض تمويل الإسكان يسمى العمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، وهي مستحقة القبض وفقاً لجداول السداد. وتعطى هذه القروض بأسعار فائدة تقل عن أسعار السوق.

الاستثمارات التي تُقيد باستخدام طريقة حقوق الملكية

54 - في إطار أسلوب حقوق الملكية، تُسجل الحصة في الكيان الخاضع لسيطرة مشتركة بسعر التكلفة في البداية، وتُعدَّل في ما بعد بما يتناسب مع التغيرات الحاصلة بعد الاقتناء في حصة المنظمة في صافي الأصول. ويُعترف في بيان الأداء المالي بحصة المنظمة من الفائض أو العجز اللذين يحققهما الكيان المستثمَر فيه. وتُسجل الحصة تحت بند الأصول غير المتداولة ما لم تنشأ عنها خصوم صافية، فتُسجل في هذه الحالة تحت بند الخصوم غير المتداولة.

الأصول الأخرى

55 - تشمل الأصول الأخرى سُلف منحة التعليم والمبالغ المدفوعة مسبقاً، بما فيها السلف المقدَّمة إلى حساب المقاصة لخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تُسجل كأصول إلى أن يسلِّم الطرف الآخر السلع أو يقدم الخدمات، فيُعترف عندئذ بالمصروفات.

تحويلات السلف

56 - تتعلق تحويلات السُلف أساساً بالمبالغ النقدية المحولة إلى الوكالات المنفِّذة/الشركاء المنفذين كسلفة لكي يتمكنوا من تقديم السلع أو الخدمات المتفق عليها. ويُعترف بالسُلف المقدمة أولا باعتبارها أصولا ثم يُعترف بالمصروفات عند تسليم الوكالات المنفِّذة/الشركاء المنفِّذون للسلع أو الخدمات ويُتأكد من ذلك باستلام تقارير المصروفات المصدَّق عليها، حسب الاقتضاء. وفي الحالات التي لا يقدم فيها الشريك تقارير مالية على النحو المتوقع، يقوم مديرو البرامج بإجراء تقييم مدروس للوقوف على ما إذا كان هناك شرط استحقاق يلزم استيفاؤه.

المخزونات

57 - يُعترف بأرصدة المخزونات كأصول متداولة، وتشمل الفئات العامة والفئات الفرعية المبينة في الجدول أدناه.

الفئات	*الفئات الفرعية*
المخزونات المحتفظ بها للبيع أو التوزيع الخارجي	الكتب والمنشورات والطوابع
المواد الخام والأشغال قيد التنفيذ المرتبطة بالأصناف المحتفظ بها للبيع أو التوزيع الخارجي	المواد/لوازم البناء، والأشغال التي هي قيد التنفيذ
الاحتياطيات الاستراتيجية	الاحتياطيات من الوقود والاحتياطيات من المياه المعبأة وحصص الإعاشة
المواد المستهلكة واللوازم	المخزونات المادية من المواد الاستهلاكية واللوازم، بما في ذلك قطع الغيار والأدوية

58 - وتحدَّد تكلفة المخزونات الموجودة باستخدام أساس التكلفة بمتوسط الأسعار. وتشمل تكلفة المخزونات تكلفة الشراء مضافاً إليها التكاليف الأخرى المتكبدة أثناء إيصال الأصناف إلى وجهتها المقصودة وتجهيزها للاستخدام. ويُستخدَم معدل موحَّد قدره 12.0 في المائة من تكلفة الشراء بدلا من التكاليف المتصلة بالشراء المتكبَّدة فعليا. وتقاس المخزونات المقتناة من خلال المعاملات غير التبادلية (أي السلع المتبرع بها) بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. وتُقيَّم المخزونات المحتفظ بها للبيع بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما كان أقل. أما بالنسبة إلى المخزونات المحتفظ بها للتوزيع دون مقابل أو بمقابل رمزي أو للاستهلاك في إنتاج السلع/الخدمات، فتُقيم بسعر التكلفة أو بتكلفة الاستبدال الحالية، أيهما كان أقل.

59 - وتقيَّد القيمة الدفترية للمخزونات كمصروفات عندما تبيع المنظمة المخزونات أو تقايضها أو توزعها خارجياً أو تستهلكها. وصافي القيمة القابل للتحقيق هو المبلغ الصافي الذي يتوقع أن يتحقق من بيع المخزونات في السياق العادي للعمليات. أما تكلفة الاستبدال الحالية، فهي التكلفة التقديرية التي سيتم تكبدها لاقتناء الأصول.

60 - ولا تُرَسْمَل المخزونات من المواد الاستهلاكية واللوازم المخصَّصة للاستهلاك الداخلي في بيان المركز المالي إلا عندما تكون ذات أهمية نسبية. وتُقيَّم هذه المخزونات باتباع منهجية المتوسط المرجح الدوري أو المتوسط المتحرك استنادا إلى السجلات المتاحة في نظم إدارة المخزون، مثل نظامَي "غاليليو" و "أوموجا"، مع التحقق من دقتها باستخدام نظام العتبات والجرود الدورية والضوابط الداخلية المعززة. وتخضع التقييمات لاستعراض اضمحلال القيمة الذي تراعى فيه الفروق بين التقييم باستخدام متوسط الأسعار المتحرك وتكلفة الاستبدال الحالية، وكذلك الأصناف البطيئة التصريف والمتقادمة.

61 - وتخضع المخزونات للتحقّق المادي بناء على القيمة ودرجة المخاطرة حسب تقدير الإدارة. والتقييمات هي صافي التخفيضات في القيمة من التكلفة الأصلية إلى تكلفة الاستبدال الحالية/صافي القيمة القابلة للتحقيق، التي يُعترَف بها في بيان الأداء المالي.

الأصول التراثية

62 - لا يُعترف بالأصول التراثية في البيانات المالية، ولكن يُفصح عن الأصول التراثية الهامة في الملاحظات على البيانات المالية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

63 - تُصنَّف الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن مجموعات مختلفة استنادا إلى طبيعتها ووظائفها وعمرها النافع ومنهجيات تقييمها، ومنها مثلا المركبات؛ ومعدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ والآلات والمعدات؛ والأثاث والتجهيزات الثابتة؛ والأصول العقارية (الأراضي والمباني وتحسينات الأصول المستأجَرة والبنى التحتية والأصول التي تكون قيد الإنشاء). وتُقيَّد الممتلكات والمنشآت والمعدات على النحو التالي:

(أ) تُرسمَل الممتلكات والمنشآت والمعدات عندما تفوق تكلفتها أو تساوي عتبة 000 5 دولار، أو 000 100 دولار بالنسبة إلى تحسينات الأماكن المستأجرة والأصول المنشأة ذاتياً، على التوالي؛

(ب) تُدرج جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات من غير الأصول العقارية بالتكلفة الأصلية، مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناشئة عن اضمحلال القيمة. وتشمل التكلفة الأصلية سعر الشراء، وأي تكاليف تُعزى مباشرة إلى إيصال الأصل إلى موقعه وحالته، والتقدير الأولي لتكاليف التفكيك وترميم الموقع. ويُستخدَم معدل موحَّد قدره 2.0 في المائة من تكلفة الشراء بدلا من التكاليف المتصلة بالشراء المتكبَّدة فعلياً؛

(ج) نظراً لعدم وجود معلومات عن التكلفة الأصلية، يكون الاعتراف الأول بالأصول العقارية بقيمتها العادلة باستخدام منهجية تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك. وقد حُسبت التكاليف الابتدائية للكمية التي تمثل خط الأساس من خلال جمع بيانات تكاليف البناء، واستخدام بيانات التكاليف الداخلية (حيثما وُجدت)، أو بالاستعانة بجهات خارجية لتقدير التكاليف لكل قائمة أصول عقارية. وتُستخدم التكاليف

الابتدائية لكمية خط الأساس المعدَّلة وفق عامل تصاعد الأسعار وعامل الحجم وعامل الموقع لتقييم الأصول العقارية وتحديد تكلفة الاستبدال. وخُصِم مخصص الاستهلاك من تكلفة الاستبدال الإجمالية لحساب الاستخدام المادي والوظيفي والاقتصادي للأصول بُغية تحديد تكلفة استبدال الأصول بعد خصم الاستهلاك؛

(د) بالنسبة للممتلكات والمنشآت والمعدات المقتناة دون مقابل أو بتكلفة رمزية، بما في ذلك الأصول المتبرع بها، تكون قيمتها العادلة في تاريخ اقتنائها هي تكلفة اقتنائها.

64 - ويُحسب استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات على مدى عمرها النافع المقدر باستخدام طريقة القسط الثابت وصولا إلى قيمتها المتبقية، باستثناء الأراضي والأصول قيد الإنشاء التي لا تخضع للاستهلاك. وبالنظر إلى عدم تطابق مكونات المبنى الواحد من حيث عمرها النافع والجداول الزمنية لصيانتها وتحسينها واستبدالها، فإن المكونات الرئيسية للمباني المملوكة تُستهلك باستخدام نهج المكونات. ويبدأ الاستهلاك في الشهر الذي تنتقل فيه السيطرة على الأصل إلى المنظمة وفقاً للشروط التجارية الدولية، ولا يسجَّل أي استهلاك للأصل في الشهر الذي يجري فيه إخراجه من الخدمة أو التصرف فيه. ونظراً إلى نمط الاستخدام المتوقع للممتلكات والمنشآت والمعدات، تكون القيمة المتبقية منعدمة ما لم يُرجَّح أن تكون كبيرة. وتُبيَّن في الجدول أدناه تقديرات العمر النافع لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات.

65 - وكما هو حال التقديرات المحاسبية الأخرى والافتراضات الأساسية، تُستعرض الافتراضات المقدرة للعمر النافع باستمرار على أساس جارٍ. وتنتج التغييرات في التقديرات المحاسبية عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة أو مزيد من الخبرة، من ذلك، على سبيل المثال، تعديل الاستهلاك الدوري لأصل معين نتيجةً لتقييم الوضع الحالي، والفوائد المستقبلية المتوقعة المرتبطة بتلك الأصول. وتُحسب هذه التغييرات كتغييرٍ في التقديرات المحاسبية. ويُعترف بهذا التغيير بأثر مستقبلي بإدراجه كفائض أو عجز في فترة التغيير والفترات المقبلة، إذا كان التغيير يؤثر على كليهما. ويطبَّق هذا الاعتراف المقبل على المعاملات وعلى الأحداث والشروط الأخرى التي تطرأ بدءاً من تاريخ التغيير في التقديرات.

66 - وعملاً بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات باستعراض العمر النافع لجميع فئات الأصول، أجرت المنظمة دراسة استقصائية على نطاق المنظومة بدعم من فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية وحللت البيانات التاريخية لاستخدام الأصول، مما أفضى إلى تنقيح الأعمار النافعة. وطُبِّقت الأعمار النافعة المنقحة على الممتلكات والمنشآت والمعدات للمنظمة في الفترات اللاحقة، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2023. وكان الهدف من استعراض عام 2022 للأعمار النافعة المقدرة هو تحديد ما إذا كانت مراجعة افتراضات العمر النافع لعمليات اقتناء الأصول مستقبلا، بناء على البيانات والتجارب المستمدة من نظام أوموجا حتى تاريخه، ستوفر في المستقبل معلومات أكثر صلة وموثوقية. وخلص الاستعراض إلى أن 13 من الفئات الفرعية الـ 25 للأصول الواردة في الجدول أدناه كان ينبغي أن تنقح العمر النافع المقدر لها. ويرد أدناه بيان الأعمار النافعة المقدرة لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات.

الأعمار النافعة المقدرة لفئات الممتلكات والمنشآت والمعدات

الفئة	*الفئة الفرعية*	*العمر النافع المقدر*
الاتصالات ومعدات تكنولوجيا المعلومات	معدات تكنولوجيا المعلومات	4-5 سنوات[أ]
	الاتصالات	7-8 سنوات[أ]
	المعدات السمعية/البصرية	7-10 سنوات[أ]
المركبات	المركبات الخفيفة ذات العجلات	6-7 سنوات[أ]
	السفن البحرية	10 سنوات
	المركبات المتخصصة والمقطورات وملحقات المركبات	6 سنوات إلى 12 سنة
	المركبات الثقيلة ذات العجلات ومركبات الدعم الهندسي	12 سنة
الآلات والمعدات	المعدات الخفيفة الخاصة بالهندسة والبناء	5-8 سنوات[أ]
	المعدات الطبية	5-6 سنوات[أ]
	معدات الأمن والسلامة	5-6 سنوات[أ]
	معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	5 سنوات
	معدات معالجة المياه وتوزيع الوقود	7-10 سنوات[أ]
	معدات النقل البري	7-10 سنوات[أ]
	المعدات الثقيلة الخاصة بالهندسة والبناء	10 سنوات إلى 12 سنة[أ]
	معدات الطباعة والنشر	20 سنة
الأثاث والتجهيزات الثابتة	المواد المرجعية للمكتبات	3 سنوات
	معدات المكاتب	4-5 سنوات[أ]
	التجهيزات الثابتة والتركيبات	7-10 سنوات[أ]
	الأثاث	10 سنوات
المباني	المباني المؤقتة والمتنقلة	7-10 سنوات[أ]
	المباني الثابتة	ما يصل إلى 50 سنة
	مكونات البناء الرئيسية	ما يصل إلى 50 سنة
	المباني المستأجرة بموجب عقد تأجير تمويلي أو المباني المتبرع بحق استخدامها	مدة الترتيب أو عمر المبنى، أيهما كان أقصر

الفئة	*الفئة الفرعية*	*العمر النافع المقدر*
الأصول من البنى التحتية	الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والحماية، والنقل، وإدارة النفايات والمياه، والترفيه، وهندسة المناظر الطبيعية	ما يصل إلى 50 سنة
تحسينات الأماكن المستأجرة	التجهيزات الثابتة والتركيبات وأعمال البناء الصغيرة	مدة عقد الإيجار أو مدة 5 سنوات، أيهما كان أقصر

(أ) في عام 2023، وبعد استعراض تقديرات الفترات التي من المتوقع أن تكون الفئات الفرعية للأصول متاحة للاستخدام خلالها، زيدت الأعمار الإنتاجية المقدرة لـ 13 فئة فرعية.

67 - وفي حالات استثنائية، قد تختلف الأعمار النافعة المسجلة لبعض الأصول عن الأعمار النافعة المقررة على مستوى الفئة الفرعية للأصل المبينة أعلاه (وإن بقيت ضمن النطاق على مستوى فئة الأصل)، ويُعزى ذلك إلى أنه لدى إعداد الرصيد الافتتاحي لعام 2014 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أجري استعراض شامل لما تبقى من الأعمار الاقتصادية النافعة لهذه الأصول وأدرجت النتيجة في السجل الرئيسي للأصل.

68 - وإذا كانت هناك قيمة ذات أهمية نسبية لتكاليف أصول مستهلكة بالكامل لا تزال قيد الاستخدام، تُدرج التسويات المدخلة على الاستهلاك المتراكم والممتلكات والمنشآت والمعدات في البيانات المالية لكي تعكس حدا أدنى للاستهلاك قدره 10.0 في المائة من التكلفة الأصلية بناء على تحليل لفئات الأصول المستهلكة بالكامل وأعمارها النافعة.

69 - واختارت المنظمة استخدام نموذج التكلفة لقياس قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بعد الاعتراف الأول بدلا من نموذج إعادة التقييم. ولا تُرسمَل التكاليف المتكبدة بعد عملية الشراء الأولى إلا عندما يُحتمل أن تتدفق إلى المنظمة في المستقبل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة لها علاقة بالأصل المعني، وتتجاوز التكلفة اللاحقة العتبة المحددة للاعتراف الأولي. وتُقيَّد مصروفات التصليحات والصيانة في بيان الأداء المالي في سنة تكبُّدها.

70 - وينشأ ربح أو خسارة عن التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات أو نقلها حينما تكون العائدات من التصرف فيها أو نقلها مختلفةً عن قيمتها الدفترية. ويُعترف بتلك الأرباح أو الخسائر في بيان الأداء المالي في إطار الإيرادات الأخرى أو المصروفات الأخرى.

71 - ويُقيَّم اضمحلال القيمة خلال إجراءات التحقق المادي السنوية وعند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. وتُستعرض في كل تاريخ إبلاغ أصول الأراضي والمباني والبنية التحتية التي تكون قيمتها الدفترية الصافية في نهاية السنة أكثر من 000 100 دولار للوحدة الواحدة، من أجل الوقوف على مدى اضمحلال قيمتها. أما الأصناف الأخرى من الممتلكات والمنشآت والمعدات (باستثناء الأصول قيد الإنشاء وتحسينات الأصول المُستأجَرة)، فتبلغ عتبتها المعادِلة 000 5 دولار.

الأصول غير الملموسة

72 - تُقيَّد الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة، مخصوماً منه الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناتجة عن اضمحلال القيمة. وفي حالة اقتناء الأصل غير الملموس دون مقابل أو بتكلفة رمزية، بما في ذلك الأصول المتبرَّع بها، فإن قيمته العادلة في تاريخ اقتنائه تُعتبر تكلفة اقتنائه. وتبلغ عتبة الاعتراف بهذه الأصول 100 000 دولار للأصول غير الملموسة المستحدَثة داخليا و 5 000 دولار لكل وحدة من الأصول غير الملموسة المقتناة من مصادر خارجية.

73 - وتُرسمل تراخيص البرامجيات الحاسوبية المقتناة على أساس التكاليف المتكبدة لاقتناء هذه البرامجيات وتجهيزها للاستخدام. وترسمل تكاليف التطوير المرتبطة ارتباطاً مباشراً باستحداث البرامجيات لتستخدمها المنظمة بوصفها أصولا غير ملموسة. ومن التكاليف المرتبطة بتطوير البرامجيات ارتباطاً مباشراً تكاليف موظفي تطوير البرامجيات وتكاليف الخبراء الاستشاريين، وغير ذلك من التكاليف العامة المنطبقة.

74 - ويُحسب إهلاك الأصول غير الملموسة ذات الأعمار النافعة المحددة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها النافعة المقدرة، ابتداء من شهر الاقتناء أو عندما تصبح الأصول غير الملموسة قيد التشغيل.

75 - وترد تقديرات العمر النافع للفئات الرئيسية للأصول غير الملموسة في الجدول أدناه.

تقديرات الأعمار النافعة للفئات الرئيسية من الأصول غير الملموسة

الفئة	*نطاق تقديرات العمر النافع*
البرامجيات المقتناة من مصادر خارجية	3-10 سنوات
البرامجيات المُستحدثة داخلياً	3-10 سنوات
التراخيص والحقوق	سنتان إلى 6 سنوات (مدة الترخيص/الحق)
حقوق التأليف والنشر	3-10 سنوات
الأصول قيد الإنشاء	لا تخضع للإهلاك

76 - وتُجرى الاستعراضات السنوية لاضمحلال قيمة الأصول غير الملموسة عندما تكون هذه الأصول قيد الإنشاء أو عندما يكون لها عمر نافع غير محدد. ولا تخضع الأصول غير الملموسة الأخرى لاستعراض اضمحلال القيمة إلا عند تحديد مؤشرات اضمحلال القيمة.

الخصوم المالية: التصنيف

77 - تُصنَّف الخصوم المالية بوصفها "خصوما مالية أخرى". وهي تشمل الحسابات المستحقة الدفع، والتحويلات المستحقة الدفع، والمبالغ غير المنفقة المحتفظ بها لردها في المستقبل، والخصوم الأخرى. والخصوم المالية المصنفة على أنها خصوم مالية أخرى تُقيد أولا بالقيمة العادلة، ثم تُقاس لاحقا بالتكلفة المُهلكة. ويُعترَف بالخصوم المالية التي تقل مدتها عن 12 شهراً بقيمتها الاسمية. وتعيد المنظمة تقييم

تصـــنيف الخصـــوم المالية في كل تاريخ إبلاغ وتلغي الاعتراف بالخصـــوم المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التنازل عنها أو إلغائها أو انتهاء أجلها.

الخصوم المالية: الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

78 - تنشأ الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة عند شراء سلع وخدمات يتم استلامها دون أن يسدد ثمنها حتى تاريخ الإبلاغ. ويُعترف بالمبالغ المستحقة الدفع وتقاس بعد ذلك بقيمتها الاسمية، لأن أجل استحقاقها يحل عموما في غضون 12 شهراً.

الخصوم المالية: التحويلات المستحقة الدفع

79 - تتعلق التحويلات المستحقة الدفع بالمبالغ المستحقة للكيانات/الوكالات المنفذة والشركاء المنفذين وبالأرصدة المتبقية المقرر إعادتها إلى الجهات المانحة.

المبالغ المقبوضة سلفاً والخصوم الأخرى

80 - تتعلق المبالغ المقبوضـــة سـلفاً بالمســاهمات أو المدفوعات المقبوضـــة مقدماً، والأنصـــبة المقررة أو التبرعات المقبوضـــة عن ســـنوات مقبلة والإيرادات المؤجلة الأخرى. ويُعترف بالمبالغ المقبوضـــة ســـلفاً كإيرادات في بداية الســـنة المالية ذات الصـــلة أو اســـتناداً إلى ســـياســـات الاعتراف بالإيرادات التي تتبعها المنظمة. وتشمل الخصوم الأخرى خصوم ترتيبات التمويل المشروط وخصوم البنود المتنوعة الأخرى.

عقود الإيجار: المنظمة كمستأجِر

81 - تصـــنف عقود إيجار الممتلكات والمنشـــآت والمعدات بوصـــفها عقود إيجار تمويلي حينما تتحمل المنظمة إلى حد كبير جميع المخاطر والمكاسب المتعلقة بالملكية. وتُرَسْمَل عقود الإيجار التمويلي في بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الدنيا، أيهما كان أقل. ويقيَّد التزام الإيجار، بعد خصم رسوم التمويل منه، باعتباره خصماً في بيان المركز المالي. ويُحسب استهلاك الأصول المقتناة في إطار عقود الإيجار التمويلي وفقاً لسياسة المنظمة المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات. ويُقيَّد عنصر الفائدة المتعلق بمبلغ الإيجار في بيان الأداء المالي باعتباره من المصـــروفات على مدى فترة عقد الإيجار استناداً إلى طريقة سعر الفائدة الساري.

82 - وتُصـــنَّف عقود الإيجار بوصـــفها عقود إيجار تشـــغيلي عندما لا تُنقل جميع المخاطر والمكاســـب المتعلقة بالملكية إلى المنظمة إلى حد كبير. وتقيَّد المدفوعات المسدَّدة بموجب عقود إيجار تشغيلي في بيان الأداء المالي باعتبارها مصروفاً على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

عقود الإيجار: المنظمة كمؤجر

83 - المنظمة هي المؤجر لأصول معينة خاضعة لعقود إيجار تشغيلي. ويُبلغ عن الأصول الخاضعة لعقود الإيجار التشـــغيلي ضـــمن فئة الممتلكات والمنشـــآت والمعدات. ويُعترف بإيرادات الإيجار المتأتية من عقود الإيجار التشغيلية في بيان الأداء المالي على مدى فترة عقد الإيجار على أساس طريقة القسط الثابت.

حقوق الاستخدام المتبَرّع بها

84 - تُشغل المنظمة أراضٍ ومبانٍ وتستخدم أصولا من البنى التحتية، والآلات، والمعدات مُنحت لها بموجب اتفاقات لحقوق الانتفاع المتبرّع بها تبرم في المقام الأول مع الحكومات المضيفة بدون تكلفة أو بتكلفة رمزية. واستناداً إلى مدة الاتفاق والشروط المتعلقة بنقل السيطرة والإنهاء الواردة في الاتفاق، تتم المعالجة المحاسبية للترتيب المتعلق بحق الانتفاع المتبرّع به كعقد إيجار تشغيلي أو تمويلي.

85 - وفي حالة عقود الإيجار التشغيلي، يُعترف في البيانات المالية بمصروف وإيراد مقابل له ومساو للقيمة الإيجارية السوقية السنوية لعقار مماثل. وفي حالة عقود التأجير التمويلي (لا سيما التي تبلغ مدة إيجار الأماكن فيها أكثر من 35 عاما)، يُرسمل السعر السوقي العادل للممتلكات ويُستهلك على مدى العمر النافع للممتلكات أو مدة الترتيب، أيهما كان أقصر. وفي حالة نقل الممتلكات رهناً بشروط محددة، يُعترف بإيرادات مؤجلة تعادل كامل السعر السوقي العادل للممتلكات (أو للحصة فيها) التي تشغلها المنظمة، ويُعترف به تدريجيا كإيراد ويقابل مصروف الاستهلاك المُناظِر في المقاصة. وفي حالة نقل الممتلكات من دون أي شرط محدد، يُعترف بإيرادات بنفس المبلغ فور انتقال السيطرة على الممتلكات إلى المنظمة. وتعتبر ترتيبات حقوق استخدام الأرض المتبرع بها عقود إيجار تشغيلي في الأحوال التي لا تملك فيها المنظمة السيطرة الحصرية على الأرض و/أو في الأحوال التي يتم فيها نقل ملكية الأرض بموجب صكوك تقيّد استخدامها.

86 - وتعتبر الترتيبات الطويلة الأجل المتعلقة بحقوق الانتفاع بالمبنى والأرض المتبرّع بها عقودَ إيجار تشغيلي في الحالات التي لا تملك فيها المنظمة السيطرة الحصرية على المبنى ولا ينقل إليها سند ملكية الأرض.

87 - وإذا كان نقل سند ملكية الأرض إلى اسم المنظمة قد جرى دون قيود، تُقيّد الأرض في فئة الممتلكات والمنشآت والمعدات المتبرّع بها، ويُعترف بها بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء.

88 - وعتبة الاعتراف بالإيرادات والمصروفات هي قيمة الإيجار السنوي التي تعادل مبلغ 000 5 دولار لحقوق الانتفاع بالأماكن المتبرّع بها ومبلغ 000 5 دولار للآلات والمعدات.

استحقاقات الموظفين

89 - يُقصد بالموظفين، على النحو المبين في المادة 97 من ميثاق الأمم المتحدة، الموظفون الذين تتحدَّد خدمتهم وعلاقتهم التعاقدية مع المنظمة بكتاب تعيين خاضع للأنظمة الصادرة عن الجمعية العامة عملا بالفقرة 1 من المادة 101 من الميثاق. وتصنَّف استحقاقات الموظفين إلى استحقاقات قصيرة الأجل واستحقاقات طويلة الأجل واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات إنهاء الخدمة.

استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل

90 - استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل هي الاستحقاقات (غير استحقاقات إنهاء الخدمة) التي تصبح مستحقة الدفع في غضون 12 شهراً بعد نهاية السنة التي يؤدي فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة. وتشمل استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل استحقاقات الموظفين الجدد (منحة الانتداب)، والاستحقاقات الدورية اليومية/الأسبوعية/الشهرية (الأجور والمرتبات والبدلات)، وفترات الغياب المدفوعة الأجر (الإجازة المرضية المدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة/الأبوة)، وغير ذلك من الاستحقاقات القصيرة الأجل

(منحة الوفاة، ومنحة التعليم، واسترداد مبالغ الضرائب، وإجازة زيارة الوطن) الممنوحة للموظفين الحاليين استنادا إلى الخدمات المقدمة. ويُعترف بجميع هذه الاستحقاقات، التي تصبح مستحقة دون أن تُدفع، بوصفها خصوما متداولة في بيان المركز المالي.

استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة

91 - تشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة، وهي استحقاقات تُحتسب بوصفها خططا محددة الاستحقاقات، بالإضافة إلى المعاش التقاعدي عن طريق الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

خطط الاستحقاقات المحددة

92 - تعتبر الاستحقاقات التالية خططا محددة الاستحقاقات: استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ واستحقاقات الإعادة إلى الوطن (استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة)؛ والإجازات السنوية المتراكمة التي تُستبدل بقيمة نقدية عند انتهاء الخدمة في المنظمة (الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل). وتُعرّف الخطط المحددة الاستحقاقات بأنها خطط تلتزم فيها المنظمة بتقديم استحقاقات متفق عليها وتتحمل المنظمة بالتالي المخاطر الاكتوارية. وتُقاس الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة بالقيمة الحالية للالتزام المتصل بالاستحقاقات المحددة. ويُعترف بتغيرات الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة، باستثناء الأرباح والخسائر الاكتوارية، في بيان الأداء المالي في السنة التي تطرأ فيها. وقد اختارت المنظمة أن تعترف، مباشرة من خلال بيان التغيرات في صافي الأصول، بالتغيرات التي تطرأ في الخصوم المتعلقة بخطط الاستحقاقات المحددة الناشئة عن المكاسب والخسائر الاكتوارية. وفي نهاية سنة الإبلاغ، لم تكن لدى المنظمة أي أصول تتعلق بخطة على النحو المحدد في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين.

93 - ويقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب الالتزامات الناشئة عن الاستحقاقات المحددة باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وتُحدَّد القيمة الحالية للالتزام المتعلق باستحقاقات محددة بخصم تقديرات التدفقات النقدية التي ستحصل في المستقبل، باستخدام أسعار الفائدة على سندات الشركات العالية الجودة التي تقارب آجال استحقاقها تواريخ استحقاق الخطط الفردية.

94 - ويوفر التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تغطية للمصروفات الطبية الضرورية للموظفين السابقين المستحقين ومُعاليهم في جميع أنحاء العالم. فعند انتهاء الخدمة، يجوز للموظفين ومُعاليهم اختيار المشاركة في خطة تأمين صحي محددة الاستحقاقات تابعة للأمم المتحدة، شريطة استيفائهم شروطاً معينة تؤهلهم لذلك، منها إتمام 10 سنوات من المشاركة في إحدى خطط التأمين الصحي التابعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالموظفين المستقدَمين بعد 1 تموز/يوليه 2007، و 5 سنوات للمستقدَمين قبل ذلك التاريخ. وتمثل الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة القيمة الحالية لنصيب المنظمة من تكاليف التأمين الطبي للمتقاعدين واستحقاقات ما بعد التقاعد المستحقة حتى تاريخه للموظفين الذين لا يزالون في الخدمة. وتؤخذ في الاعتبار عند التقييم اشتراكات جميع المشاركين في الخطة بغية تحديد ما على المنظمة من التزامات متبقية. وتُخصم اشتراكات المتقاعدين من إجمالي الخصوم، ويُخصم أيضاً جزء من اشتراكات

الموظفين العاملين، من أجل التوصل إلى الالتزام المتبقي على المنظمة وفقاً لنسب تقاسم التكاليف التي تأذن بها الجمعية العامة.

95 - استحقاقات الإعادة إلى الوطن: عند انتهاء الخدمة، يحق للموظفين الذين يستوفون شروط استحقاق معينة، من بينها الإقامة خارج البلدان التي يحملون جنسياتها وقت انتهاء الخدمة، الحصول على منحة الإعادة إلى الوطن، وتقدَّر حسب مدة الخدمة وتكاليف السفر ومصروفات نقل الأمتعة. ويُعترف بالخصم من اللحظة التي يلتحق بها الموظف بالمنظمة ويقاس بالقيمة الحالية للخصم المقدر لتسوية هذه الاستحقاقات.

96 - الإجازة السنوية: تمثل الخصوم المستحقة عن الإجازات السنوية أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة التي من المتوقع تسويتها عن طريق مدفوعات نقدية للموظفين لدى انتهاء خدمتهم بالمنظمة. وتعترف الأمم المتحدة في بند الخصوم بالقيمة الاكتوارية لمجموع أيام الإجازات المتراكمة غير المستخدمة لجميع الموظفين لفترة أقصاها 60 يوماً (18 يوماً للموظفين المؤقتين) في تاريخ بيان المركز المالي. وتطبق المنهجية المستخدمة افتراض "الوارد أخيراً يصرف أولاً" في تحديد الخصوم المتعلقة بالإجازات السنوية، الذي يجيز للموظفين الحصول على استحقاقات الإجازات للفترة الحالية قبل الحصول على أرصدة الإجازات السنوية المتراكمة المتعلقة بفترات سابقة. ومن الناحية الفعلية، يُستفاد من استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة بعد انقضاء فترة تزيد عن 12 شهراً من نهاية فترة الإبلاغ التي نشأت فيها الاستحقاقات، وبوجه عام، ثمة زيادة في عدد أيام الإجازات السنوية المتراكمة، وهو ما يشير إلى أن استبدال الإجازات السنوية المتراكمة بتسوية نقدية في نهاية الخدمة هو الالتزام الحقيقي الذي تتحمله المنظمة. وبالتالي، فإن استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة التي تعكس تدفق الموارد الاقتصادية من المنظمة في نهاية الخدمة تُصنّف في فئة الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل، مع ملاحظة أن حصة استحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة التي يُتوقّع تسويتها عن طريق مدفوعات نقدية في غضون 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ تصنَّف ضمن الخصوم المتداولة. وتمشياً مع المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا بد من أن تقيَّم الاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل على نحو مماثل لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة؛ ولذلك تُقيِّم الأمم المتحدة خصومها المتعلقة باستحقاقات الإجازات السنوية المتراكمة على أنها استحقاقات محددة لما بعد انتهاء الخدمة تقدَّر قيمتها اكتوارياً.

خطة المعاش التقاعدي: الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

97 - موئل الأمم المتحدة هو إحدى المنظمات الأعضاء المشتركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لصرف استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. والصندوق خطة ممولَّة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

98 - ويعرِّض الصندوق المنظمات المشاركة فيه للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يترتب عليه عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الصندوق. وليس بوسع موئل الأمم المتحدة ولا صندوق المعاشات التقاعدية، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق،

تحديد الحصة النسبية لموئل الأمم المتحدة في الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة وفي أصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ومن ثم، يتعامل موئل الأمم المتحدة مع هذه الخطة على أنها محددة الاشتراكات وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 39: استحقاقات الموظفين. وتُقيَّد اشتراكات المكتب في الصندوق خلال الفترة المالية، كمصروفات، في بيان الأداء المالي.

استحقاقات إنهاء الخدمة

99 - لا تُقيَّد استحقاقات إنهاء الخدمة باعتبارها مصروفات إلا في الحالات التي تكون فيها المنظمة ملتزمة التزاما يمكن إثباته ودون وجود إمكانية واقعية للرجوع عنه، بخطة رسمية مُفصلة تقضي بإنهاء توظيف الموظف قبل تاريخ تقاعده العادي، أو بمنحه استحقاقات إنهاء الخدمة نتيجة لعرض يقدَّم لتشجيع الموظفين على الإنهاء الطوعي لخدمتهم. ويُبلغ عن استحقاقات إنهاء الخدمة التي تُسوَّى في غضون 12 شهرا بالمبلغ المتوقع دفعه. فإذا كان موعد دفع استحقاقات إنهاء الخدمة يحين بعد أكثر من 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ، فإنها تخضع لعملية خصم إذا كان الخصم سيترتب عليه أثر جوهري.

استحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل

100 - الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل هي الاستحقاقات، أو أجزاء الاستحقاقات، التي لا يحين موعد تسويتها في غضون 12 شهراً من انقضاء السنة التي يقدم فيها الموظفون الخدمات ذات الصلة.

101 - الاستحقاقات المنصوص عليها في التذييل دال: ينظّم التذييلُ دال للنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة التعويضَ في حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض المعزوَّة إلى قيام الموظف بواجباته الرسمية في خدمة الأمم المتحدة.

المخصصات

102 - المخصصات خصومٌ تقيَّد لأغراض إنفاق مبلغ غير محدد أو لتغطية نفقات فترة غير محددة في المستقبل. ويُعترف بالمخصص عندما يقع على المنظمة، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي قانوني أو ضمني يمكن تقديره على نحو موثوق به ويرجح أن تقتضي تسويته تدفقا خارجاً لمنافع اقتصادية. ويشكّل مبلغ المخصص أفضل تقدير للنفقات المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي حتى تاريخ الإبلاغ. وعندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود ذا أهمية نسبية، يكون المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المطلوب لتسوية هذا الالتزام.

الخصوم الاحتمالية

103 - الالتزامات التي يمكن أن تنشأ عن أحداث سابقة ولا يتأكد وجودها إلا بأن يقع، أو ألا يقع، مستقبلا حدثٌ واحد أو أكثر لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين ولا يخضع كليةً لسيطرة المنظمة، يُفصَح عنها باعتبارها خصوما احتمالية. ويُفصَح أيضا عن الخصوم الاحتمالية عندما لا يمكن الاعتراف بالتزامات حالية ناشئة عن أحداث سابقة لأنه لا يُرجح أن تكون هناك حاجة إلى تدفق خارجي من الموارد في شكل منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة من أجل تسوية تلك الالتزامات، أو لأنه يتعذر قياس مبلغ تلك الالتزامات على نحو موثوق به.

104 - وتخضع المخصصات والخصوم الاحتمالية للتقييم المستمر لتبيُّن ما إذا كان احتمال حدوث تدفق خارجي للموارد في شكل منافع اقتصادية أو خدمات محتملة قد ازداد أو قلَّ. فإذا ازداد احتمال نشوء الحاجة إلى هذا التدفق، يُعترَف بمخصص احتياطي في البيانات المالية للسنة التي يطرأ فيها التغير على ذلك الاحتمال. وبالمثل، إذا قلَّ احتمال نشوء الحاجة إلى تدفق خارجي من ذلك القبيل، يُفصَح عن الخصم الاحتمالي في الملاحظات على البيانات المالية.

105 - وتطبَّق عتبة إرشادية قدرها 000 10 دولار في الاعتراف بالمخصصات و/أو الإفصاح عن الخصوم الاحتمالية في الملاحظات على البيانات المالية.

الأصول الاحتمالية

106 - الأصولُ الاحتمالية هي الأصول التي يُحتمل أن تنشأ عن أحداث سابقة ولا يتأكد وجودها إلا بأن يقع، أو ألا يقع، مستقبلا حدثٌ واحد أو أكثر لا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين ولا يخضع كليةً للسيطرة الفعلية للمنظمة. ويُفصَح عن الأصول الاحتمالية في الملاحظات على البيانات المالية عندما يكون الاحتمال الأرجح هو أن تتأتى منها منافع اقتصادية للمنظمة.

الالتزامات

107 - الالتزامات هي مصروفات تتكبدها المنظمة في المستقبل بناء على عقود تكون قد أبرمتها بحلول تاريخ الإبلاغ ولا تكون للمنظمة إلا صلاحية محدودة للغاية، إن وُجدت، تجيز لها تجنبها في مسار أعمالها العادي. وهذه الالتزامات تشمل الالتزامات الرأسمالية (مبالغ العقود المتعلقة بالمصروفات الرأسمالية التي لم تسدد ولم يحل أجل استحقاقها بحلول تاريخ الإبلاغ)، وعقود توريد السلع والخدمات التي ستتسلمها المنظمة في فترات مقبلة، ومدفوعات الإيجار الدنيا غير القابلة للإلغاء، والتزامات أخرى غير قابلة للإلغاء.

إيرادات المعاملات غير التبادلية: الأنصبة المقررة

108 - تشكل الأنصبة المقررة للمنظمة مخصصاتِ موئل الأمم المتحدة من الميزانية العادية. وتحدَّد الأنصبة المقررة وتعتمد لفترة ميزانية مدتها سنة واحدة أو أكثر. ويُعترف بحصة السنة الواحدة من الأنصبة المقررة باعتبارها إيرادات في بداية تلك السنة. وتشمل الأنصبة المقررة المبالغ المقسّمة على الدول الأعضاء لتمويل أنشطة المنظمة وفقاً لجدول الأنصبة المقررة المتفق عليه. وترد الإيرادات المتأتية من الأنصبة المقررة المحصّلة من الدول الأعضاء في بيان الأداء المالي.

إيرادات المعاملات غير التبادلية: التبرعات

109 - يُعترف بالتبرعات والتحويلات الأخرى المستندة إلى اتفاقات نافذة بقوة القانون بوصفها إيرادات عندما يصبح الاتفاق ملزما، ويشكل ذلك النقطة التي تعتبر عندها المنظمة حائزة للأصول. أما عندما يكون قبض أموال نقدية مرهوناً بشروط معينة أو عندما تمنح التبرعات صراحة لعملية محددة تبدأ في سنة مالية مقبلة، فيؤجل الاعتراف بها إلى حين استيفاء تلك الشروط. ويُعترَف بالإيرادات مقدماً بالنسبة لجميع الترتيبات المشروطة في حدود عتبة قدرها 000 50 دولار.

110 - ويُعترف بالتعهدات الطوعية والهبات الأخرى الموعود بها بوصفها إيرادات عندما يصبح الترتيب الخاص بها ملزما. أما التعهّدات والهبات الموعود بها، وكذلك الاتفاقات التي لم يتم قبولها بعد لتصبح اتفاقات رسمية، فيُفصَح عنها باعتبارها أصولا احتمالية. وفيما يتعلق بالاتفاقات المتعددة السنوات غير المشروطة، يُعترف بكامل المبلغ كإيراد عندما يصبح الاتفاق ملزما.

111 - وتُخصم الأموال غير المستخدمة المعادة إلى الجهة المانحة من الإيرادات.

112 - وتمثل الإيرادات المحصّلة بموجب ترتيبات مشتركة بين المنظمات مخصصات تمويل تقدمها الوكالات لتمكين المنظمة من إدارة مشاريع أو برامج أخرى بالنيابة عنها.

113 - ويعترف بالتبرعات العينية بالسلع التي تفوق قيمتها عتبة الاعتراف المحددة بمبلغ 000 5 دولار بوصفها أصولا وإيرادات بمجرد أن يصبح من المحتمل أن تتدفق إلى المنظمة منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة في المستقبل وتكون القيمة العادلة لتلك الأصول قابلة للقياس بطريقة موثوقة.

114 - وتُقاس التبرعات العينية أولا بقيمتها العادلة حتى تاريخ تسلّمها، وتُحدَّد هذه القيمة بالرجوع إلى قيم سوقية قابلة للرصد أو استناداً إلى تقييمات مستقلة. وقد اختارت المنظمة عدم الاعتراف بالمساهمات العينية من الخدمات، ولكنها تفصح عن المساهمات العينية من الخدمات التي تفوق قيمتها العتبة المحددة بمبلغ 000 5 دولار في الملاحظات على البيانات المالية.

إيرادات المعاملات التبادلية

115 - المعاملات التبادلية هي المعاملات التي تقوم فيها المنظمة ببيع سلع أو خدمات. وتشمل هذه الإيرادات القيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق القبض مقابل بيع السلع والخدمات. ويعتَرَف بالإيرادات إذا كان بالإمكان قياسها على نحو موثوق، وإذا كان من المحتمل أن تتدفق موارد تجنى من منافع اقتصادية مقبلة، وإذا استُوفيت المعايير المحددة التالية:

(أ) يُعترف بالإيرادات المتأتية من بيع المنشورات والكتب والطوابع في مركز بيع الهدايا في الأمم المتحدة عند حصول عملية البيع وتحويل المخاطر والمنافع؛

(ب) الإيرادات المتأتية من العمولات والرسوم المحصَّلة لقاء الخدمات التقنية وخدمات الشراء والتدريب والخدمات الإدارية والخدمات الأخرى التي تقدَّم إلى الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى يعتَرَف بها في السجلات عندما يتم تقديم الخدمات؛

(ج) تشمل إيرادات المعاملات التبادلية أيضا الإيرادات المتأتية من تأجير الأماكن وبيع الممتلكات المستعملة أو الزائدة عن الحاجة والخدمات المقدمة إلى الزوار فيما يتعلق بالجولات المصحوبة بمرشدين والدخل المحصَّل من الأرباح الصافية الناشئة عن تسويات صرف العملات؛

(د) يحمّل مبلغ استرداد التكاليف غير المباشرة المسمى "تكاليف الدعم البرنامجي" على الصناديق الاستئمانية كنسبة مئوية من التكاليف المباشرة تشمل الالتزامات والأنشطة الأخرى "الخارجة عن الميزانية" وتهدف إلى كفالة ألا تُدفع من الأموال المقررة و/أو من الموارد الأساسية الأخرى التابعة للأمانة العامة التكاليفُ الإضافية المتعلقة بدعم الأنشطة الممولة من الاشتراكات الخارجة عن الميزانية. وتُحذف

تكاليف الدعم البرنامجي لأغراض إعداد البيانات المالية، على النحو المفصح عنه في الملاحظة 4، الإبلاغ القطاعي. ويُدرَج تمويل تكاليف الدعم البرنامجي المتفق عليه مع الجهة المانحة ضمن التبرعات.

إيرادات الاستثمار

116 - تشمل إيرادات الاستثمار إيرادات الفوائد والحصة الصافية للمنظمة من إيرادات استثمارات صندوقَي النقدية المشترَكين وتكاليف المعاملات المرتبطة بتشغيل الاستثمارات.

117 - ويشمل صافي إيرادات صندوقَي النقدية المشترَكين أيَّ مكاسب وخسائر تنشأ عن بيع الاستثمارات، وتُحسَب باعتبارها الفرق بين عائدات المبيعات والقيمة الدفترية. وتخصم تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إلى أنشطة الاستثمار من الإيرادات ويوزَّع صافي الإيرادات توزيعا تناسبيا على جميع المشاركين في صندوق النقدية المشترك على أساس متوسط أرصدتهم اليومية. وتشمل إيرادات صندوقَي النقدية المشترَكين أيضا المكاسب والخسائر التي لم تتحقق في الأوراق المالية، والتي توزع توزيعا تناسبيا على جميع المشاركين على أساس أرصدتهم في نهاية السنة.

المصروفات

118 - المصروفات هي انخفاض في المنافع الاقتصادية أو إمكانات الخدمة خلال سنة الإبلاغ تتخذ شكل تدفقات أصول إلى الخارج أو استهلاكها أو تكبد خصوم تتسبب في انخفاضات في صافي الأصول، ويعترف بها على أساس الاستحقاق عندما تسلَّم السلع وتقدَّم الخدمات، بصرف النظر عن شروط الدفع.

119 - وتشمل مرتباتُ الموظفين مرتباتِ الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين وموظفي المساعدة المؤقتة العامة وتسويات مقر العمل المدفوعة لهم والاقتطاعات الإلزامية من مرتباتهم. وتشمل البدلات والاستحقاقات استحقاقات الموظفين الأخرى، بما فيها المعاشات التقاعدية والتأمين، وبدلات انتداب الموظفين، والإعادة إلى الوطن، والمشقة، والبدلات الأخرى. وتشمل تعويضات وبدلات غير الموظفين بدلات المعيشة لمتطوعي الأمم المتحدة واستحقاقات ما بعد انتهاء خدمتهم، وأجور الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين، وأجور الخبراء المخصصين، وبدلات قضاة محكمة العدل الدولية، والتعويضات والبدلات المصروفة للأفراد غير العسكريين.

120 - وتتعلق اللوازم والمواد المستهلكة بتكلفة المخزون المستخدم والمصروفات المتعلقة باللوازم والمواد المستهلكة.

121 - وتشمل المنح والتحويلات الأخرى المنح الخالصة والتحويلات إلى الوكالات والجهات الشريكة والكيانات الأخرى، وكذلك المشاريع السريعة الأثر. وتتعلق اللوازم والمواد المستهلكة بتكلفة المواد المستهلكة والمصروفات المتعلقة باللوازم. وفيما يتعلق بالمنح الخالصة، يُعترف بالمصروف عندما تصبح المنظمة ملزمة بالدفع.

122 - والأنشطة البرنامجية، التي تختلف عن الأنشطة التجارية أو الترتيبات الأخرى التي تتوقع الأمم المتحدة الحصول فيها على قيمة مكافئة لقيمة الأموال المحولة، تنفذها كيانات منفذة/ينفذها شركاء منفذون لتقديم خدمات إلى فئة مستهدفة تشمل عادة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتُسجَّل التحويلات إلى الشركاء المنفِّذين في البداية باعتبارها سُلفًا، وتظل الأرصدة التي

لا تتفَق خلال السنة مستحقة في نهاية السنة وتُدرج في بيان المركز المالي. وتقدم هذه الكيانات المنفِّذة/الشركاء المنفِّذون إلى المنظمة تقارير مصدَّقة عن المصروفات توثّق استخدام هذه الجهات للموارد وتشكّل الأساس لتسجيل المصروفات في بيان الأداء المالي. وإذا لم يقدم الشريك تقارير مالية كما يُنتظر منه، يُجري مديرو البرامج تقييما مستنيرا لما إذا كان يجب تسجيل استحقاق أم اضمحلال في القيمة مقابل مبلغ السلفة ويقدمون التسوية المحاسبية. وعندما يُعتبر تحويلُ الأموال منحةً خالصة، يُعترف بالمصروف عند النقطة التي يقع فيها على المنظمة التزام ملزم بالدفع، ويكون ذلك عادةً عند صرف المال. والاتفاقات الملزمة بتمويل كيانات منفِّذة/شركاء منفِّذين التي لم تُدفع عند نهاية الفترة المشمولة بالتقرير تقيَّد باعتبارها التزامات في الملاحظات على البيانات المالية.

123 - وتشمل مصروفات التشغيل الأخرى اقتناء السلع والأصول غير الملموسة التي تقل عن عتبات الرسملة، والصيانة، والمرافق، والخدمات المتعاقد عليها، والتدريب، والخدمات الأمنية، والخدمات المشتركة، والإيجار، والتأمين، والمخصصات المرصودة للحسابات المشكوك في إمكانية تحصيلها. وتتعلق المصروفات الأخرى بالمساهمات العينية، والضيافة، والمناسبات الرسمية، والخسائر الناجمة عن صرف العملة، والتبرع بالأصول أو تحويلها.

الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء

124 - أنشطة الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء هي موارد مجمَّعة من جهات شريكة مالية متعددة تخصَّص لكيانات منفِّذة متعددة لدعم أولويات إنمائية معينة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي. وتُقيَّم هذه الأنشطة لتحديد الجهة المسيطرة عليها وما إذا كانت المنظمة تعتبر المسؤول الرئيسي عن البرنامج أو النشاط المعني. فإذا ثبت أن للمنظمة سيطرة على هذه الموارد وأنها معرضة للمخاطر والمنافع المرتبطة بأنشطة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، تُعتبر هذه البرامج أو الأنشطة من عمليات المنظمة، وبالتالي يبلغ عنها بالكامل في البيانات المالية.

الملاحظة 4

الإبلاغ القطاعي

125 - القطاع هو نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة المميزة عن غيرها يبلَّغ عن معلوماتها المالية على حدة من أجل تقييم أداء كيان في السابق من حيث تحقيق أهدافه، ولاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد في المستقبل.

126 - وتقدَّم معلومات الإبلاغ القطاعي على أساس ستة قطاعات هي:

(أ) صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض؛

(ب) الميزانية العادية؛

(ج) صندوق المؤسسة المخصص الغرض؛

(د) التعاون التقني؛

(هـ) الدعم البرنامجي؛

(و) استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد.

127 - ويرد أدناه كلٌّ من بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي.

جميع الصناديق – بيان المركز المالي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، حسب القطاع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	*صندوق المؤسسة المخصص الغرض*	*التعاون التقني*	*الدعم البرنامجي*	*استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد*	*محذوفات ما بين القطاعات*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الأصول								
الأصول المتداولة								
النقدية ومكافئات النقدية	1 100	9 469	21 860	2 779	2 593	–	37 801	37 051
الاستثمارات	5 668	48 796	112 648	14 334	13 375	–	194 821	148 396
التبرعات المستحقة القبض	50	56 313	155 932	2	–	–	212 297	179 509
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	–	1 243	1 825	2 050	–	(4 847)	271	89
تحويلات السُلف	75	5 435	30 755	–	–	–	36 265	15 571
الأصول الأخرى	98	386	5 231	162	–	–	5 877	5 342
مجموع الأصول المتداولة	**6 991**	**121 642**	**328 251**	**19 327**	**15 968**	**(4 847)**	**487 332**	**385 958**
الأصول غير المتداولة								
الاستثمارات	1 773	15 264	35 237	4 484	4 184	–	60 942	71 860
التبرعات المستحقة القبض	–	19 155	47 320	–	–	–	66 475	38 515
الممتلكات والمنشآت والمعدات	23	149	2 378	4	–	–	2 554	2 353
الأصول غير الملموسة	–	–	–	–	–	–	–	–
مجموع الأصول غير المتداولة	**1 796**	**34 568**	**84 935**	**4 488**	**4 184**	–	**129 971**	**112 728**
مجموع الأصول	**8 787**	**156 210**	**413 186**	**23 815**	**20 152**	**(4 847)**	**617 303**	**498 686**
الخصوم								
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	28	2 477	11 986	4 998	–	–	19 489	12 304
الأموال المقبوضة سَلَفا والإيرادات المؤجلة	24	8	–	–	–	–	32	–

	صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	*صندوق المؤسسة المخصص الغرض*	*التعاون التقني*	*الدعم البرنامجي*	*استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد*	*محذوفات ما بين القطاعات*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	89	395	627	214	1 710	–	3 035	2 650
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	–	21 627	85 143	–	–	–	106 770	72 657
المخصصات	–	–	–	–	–	–	–	20
الخصوم الأخرى	2 000	1 057	1 790	–	–	(4 847)	–	–
مجموع الخصوم المتداولة	**2 141**	**25 564**	**99 546**	**5 212**	**1 710**	**(4 847)**	**129 326**	**87 631**
الخصوم غير المتداولة								
الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	–	–	–	–	34 299	–	34 299	35 423
مجموع الخصوم غير المتداولة	–	–	–	–	**34 299**	–	**34 299**	**35 423**
مجموع الخصوم	**2 141**	**25 564**	**99 546**	**5 212**	**36 009**	**(4 847)**	**163 625**	**123 054**
الفرق بين مجموع الأصول والخصوم	**6 646**	**130 646**	**313 640**	**18 603**	**(15 857)**	–	**453 678**	**375 632**
صافي الأصول								
الفائض/(العجز) المتراكم	3 646	126 623	302 280	16 122	(15 857)	–	432 814	354 915
الاحتياطيات	3 000	4 023	11 360	2 481	–	–	20 864	20 717
مجموع صافي الأصول	**6 646**	**130 646**	**313 640**	**18 603**	**(15 857)**	–	**453 678**	**375 632**

جميع الصناديق – بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، حسب القطاع

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	*الميزانية العادية*	*صندوق المؤسسة المخصص الغرض*	*التعاون التقني*	*الدعم البرنامجي*	*استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد*	*محذوفات ما بين القطاعات*	*المجموع حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*	*المجموع حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2022*
الإيرادات									
الأنصبة المقررة	–	16 578	–	–	–	–	–	16 578	16 800
التبرعات	4 404	–	61 712	82 907	61	–	–	149 084	123 102
التحويلات والمخصصات الأخرى	–	–	1 819	26 791	–	–	(102)	28 508	34 515
إيرادات الاستثمار	325	–	6 267	11 695	850	781	(8 250)	11 668	1 191
الإيرادات الأخرى	20	–	20	1 257	13 305	1 881	(6 928)	9 555	12 242
إجمالي الإيرادات	**4 749**	**16 578**	**69 818**	**122 650**	**14 216**	**2 662**	**(15 280)**	**215 393**	**187 850**
المصروفات									
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	1 508	13 899	12 981	13 324	4 977	2 009	(1 881)	46 817	47 090
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	86	1 110	8 814	26 338	781	–	–	37 129	36 273
المِنَح والتحويلات الأخرى	–	33	7 059	17 295	–	–	–	24 387	44 791
اللوازم والمواد الاستهلاكية	13	8	90	931	11	–	–	1 053	854
الاستهلاك[أ]	2	22	(13)	406	4	–	–	421	505
الإهلاك	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السفر	307	356	2 624	3 283	302	–	(102)	6 770	6 868
مصروفات التشغيل الأخرى	1 115	1 150	10 104	42 251	4 407	1	(13 297)	45 731	66 930
المصروفات الأخرى	–	–	31	66	–	–	–	97	167
مجموع المصروفات	**3 031**	**16 578**	**41 690**	**103 894**	**10 482**	**2 010**	**(15 280)**	**162 405**	**203 478**
الفائض/(العجز) للفترة	**1 718**	–	**28 128**	**18 756**	**3 734**	**652**	–	**52 988**	**(15 628)**

(أ) يشمل مبلغ 45 000 دولار في إطار تصحيح القيمة الاستهلاكية ناجم عن شطب لأصول خلال العام

الملاحظة 5

المقارنة بالميزانية

128 - تُعِدّ المنظمة الميزانيات وفقا للأساس النقدي المعدّل، خلافا لأساس الاستحقاق الكامل المعمول به وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على النحو المعروض في بيان الأداء المالي، حيث تُظهَر المصروفات حسب طبيعتها. ويمثل بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) الفرق بين المبالغ المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية على أساس قابل للمقارنة.

129 - والميزانيات المعتمدة هي الميزانيات التي تسمح بتكبد المصروفات ويوافق عليها المجلس التنفيذي. ولأغراض الإبلاغ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن الميزانيات المعتمدة هي الاعتمادات المأذون بها لكل فئة من الفئات بمقتضى قرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بالميزانية العادية وقرارات المجلس التنفيذي فيما يتعلق بصندوق المؤسسة غير المخصص الغرض.

130 - ومبالغ الميزانية الأصلية هي الاعتمادات المخصصة لعام 2023 التي وافقت عليها الجمعية العامة والمجلس التنفيذي لعام 2023.

131 - وتبين الميزانية النهائية اعتمادات الميزانية الأصلية مع أي تعديلات أقرتها المديرة التنفيذية في ضوء التدفقات النقدية الفعلية.

132 - وترد الفروق بين مبالغ الميزانية الأصلية ومبالغ الميزانية النهائية في البيان الخامس.

133 - ويرد أدناه شرح الفروق الجوهرية، أي الفروق التي تزيد نسبتها عن 10,0 في المائة، بين اعتمادات الميزانية النهائية والنفقات الفعلية على أساس الاستحقاق المعدل.

الفروق بين المبالغ الفعلية ومبالغ الميزانية السنوية النهائية

مجال الميزانية	*الفروق الجوهرية التي تزيد عن 10,0 في المائة*
صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	
الحد من التفاوت المكاني والفقر في المجتمعات المحلية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل	في حدود النطاق المستصوب
تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق	في حدود النطاق المستصوب
تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتحسين البيئة الحضرية	في حدود النطاق المستصوب
العمل بفعالية على منع حدوث الأزمات الحضرية والتصدي لها	في حدود النطاق المستصوب
أجهزة تقرير السياسات	في حدود النطاق المستصوب
التوجيه التنفيذي والإدارة	في حدود النطاق المستصوب
الدعم البرنامجي	في حدود النطاق المستصوب

مجال الميزانية	*الفروق الجوهرية التي تزيد عن 10,0 في المائة*
صندوق الميزانية العادية:	
الباب 15: المستوطنات البشرية	في حدود النطاق المستصوب
الباب 23: البرنامج الإقليمي للتعاون التقني	النفقات أقل من الميزانية النهائية بنسبة 22,1 في المائة
الباب 35: حساب التنمية	في حدود النطاق المستصوب

134 - وأما النفقات الفعلية في إطار الباب 23: البرنامج الإقليمي للتعاون التقني من الميزانية العادية فهي أقل، ويُعزى ذلك أساساً إلى التفاوت بين التكاليف القياسية المقررة لأغراض الميزانية وتكاليف الموظفين الفعلية، وإلى انخفاض مُضاعف تسوية مقر العمل الذي حددته لجنة الخدمة المدنية الدولية من 42,1 إلى 29,9 طوال عام 2023.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة وبيان التدفقات النقدية

135 - ترد في الجدول أدناه تسوية بين المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، وبين المبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية.

التسوية بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة مع بيان التدفقات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التسوية	*التشغيل*	*الاستثمار*	*التمويل*	*المجموع لعام 2023*
المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة (البيان الخامس)	(17 831)	–	–	(17 831)
الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي[أ]	(52 631)	(785)	23 239	(30 177)
الفروق الناشئة عن اختلاف الكيان[ب]	(142 796)	–	–	(142 796)
الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض[ج]	215 393	(23 839)	–	191 554
المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	**2 135**	**(24 624)**	**23 239**	**750**

(أ) تبين الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي الفروق الناجمة عن إعداد الميزانية على أساس نقدي معدَّل. ولتسوية نتائج الميزانية مع بيان التدفقات النقدية، تُقيَّد العناصر غير النقدية، مثل الالتزامات غير المصفَّاة، والمدفوعات عن التزامات السنة السابقة، والممتلكات والمنشآت والمعدات، والاشتراكات المقررة غير المدفوعة، بوصفها فروقا ناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي.

(ب) تمثل الفروق في الكيانات التدفقات النقدية لفئات الصناديق من غير المنظمة، التي يبلّغ عنها في البيانات المالية. وتشمل البيانات المالية النتائج الخاصة بجميع فئات الصناديق.

(ج) تمثل الفروق الناشئة عن اختلاف طريقة العرض الاختلافات في الشكل ونماذج التصنيف في بيان التدفقات النقدية وبيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية، وتتصل في المقام الأول بعدم تسجيل الإيرادات وصافي التغيرات في أرصدة صندوقي النقدية المشتركين في بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية.

الملاحظة 6
النقدية ومكافئات النقدية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
صندوق النقدية المشترك	37 766	36 988
النقدية ومكافئات النقدية الأخرى	35	63
مجموع النقدية ومكافئات النقدية	**37 801**	**37 051**

136 - تشمل النقدية ومكافئات النقدية أموالَ الصناديق الاستئمانية المخصصةَ للأغراض المحددة لكل صندوق من الصناديق الاستئمانية.

الملاحظة 7
الاستثمارات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
المتداولة		
صندوق النقدية المشترك	194 821	148 396
المجموع الفرعي	**194 821**	**148 396**
غير المتداولة		
صندوق النقدية المشترك	60 942	71 860
المجموع الفرعي	**60 942**	**71 860**
المجموع	**255 763**	**220 256**

137 - تشمل الاستثمارات المبالغ المتصلة بالصناديق الاستئمانية.

الملاحظة 8
المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية: التبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المتداولة	*غير المتداولة*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الدول الأعضاء	30 931	7 792	38 723	30 343
منظمات حكومية أخرى	64 528	14 953	79 481	84 391
مؤسسات الأمم المتحدة	26 174	4 221	30 395	25 578
الجهات المانحة من القطاع الخاص	96 741	39 509	136 250	106 265

	المتداولة	غير المتداولة	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ ديسمبر 2022
مجموع التبرعات المستحقة القبض قبل رصد بدل الخسارة	**218 374**	**66 475**	**284 849**	**246 577**
بدل الخسارة على التبرعات المستحقة القبض	(6 077)	–	(6 077)	(28 553)
مجموع التبرعات المستحقة القبض	**212 297**	**66 475**	**278 772**	**218 024**

الملاحظة 9

الحسابات الأخرى المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
الحسابات الأخرى المستحقة القبض (المتداولة)		
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	281	192
القروض المستحقة القبض	33	56
المجموع الفرعي	**314**	**248**
بدل الخسارة على حسابات أخرى مستحقة القبض	(43)	(159)
مجموع الحسابات الأخرى المستحقة القبض (المتداولة)	**271**	**89**

الملاحظة 10

تحويلات السُلف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
السُلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين	36 265	15 571
مجموع تحويلات السُلف	**36 265**	**15 571**

الملاحظة 11

الأصول الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	31 كانون الأول/ديسمبر 2022
السُلف المقدّمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة[أ]	4 985	4 617
السُلف المقدّمة إلى البائعين	84	98
السُلف المقدمة إلى الموظفين	450	243
الموظفون الآخرون	1	27

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الأصول الأخرى – غير ذلك	357	357
الأصول الأخرى (المتداولة)	**5 877**	**5 342**

(أ) يشمل حساب المقاصة لخدمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسُلف المقدمة إلى كيانات أخرى لقاء تقديم خدمات الدعم الإداري والتشغيلي.

الملاحظة 12

الأصول التراثية

138 – تصنَّف أصول معينة على أنها أصول تراثية بحكم أهميتها الثقافية أو التعليمية أو التاريخية. وقد اقتنت المنظمة أصولها التراثية على مدى سنوات عديدة وبوسائل شتى، منها الشراء والهبة والإرث بوصية. ولا تدرُّ هذه الأصول التراثية أي منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة في المستقبل؛ وبناء عليه، اختارت المنظمة عدم الاعتراف بالأصول التراثية في بيان المركز المالي.

139 – ولم تُقتنَ أي أصول تراثية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الملاحظة 13

الممتلكات والمنشآت والمعدات

140 – وفقا للمعيار 17 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يُعترف أولا بالأرصدة الافتتاحية للممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة أو القيمة العادلة اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2014، وتُقاس بالتكلفة بعد ذلك. وقد حُدّد الرصيد الافتتاحي للمباني في 1 كانون الثاني/يناير 2014 على أساس تكلفة الاستبدال بعد خصم الاستهلاك، وصدَّق عليه مهنيون خارجيون. وتقدَّر قيمة الآلات والمعدات باستخدام طريقة التكلفة.

141 – وخلال السنة، سجلت المنظمة شطبا للممتلكات والمنشآت والمعدات بسبب الحوادث والأعطال والخسائر الأخرى بقيمة دفترية صافية قدرها 0,2 مليون دولار. وحتى تاريخ الإبلاغ، لم تكن المنظمة قد وقفت على أي اضمحلال للقيمة. وتمثل الأصول قيد التشييد مشاريع ذات طابع رأسمالي استهلتها المنظمة نيابة عن مجتمعات المستعملين النهائيين، ولم تكن قد أُنجزت أو سُلّمت في نهاية السنة. ولم يكن لدى موئل الأمم المتحدة، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، أي أصول باقية قيد الإنشاء.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المباني	*الأصول من البنى التحتية*	*الأصول قيد التشييد*[أ]	*الآلات والمعدات*	*المركبات*	*معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات*	*الأثاث والتجهيزات الثابتة*	*المجموع*
التكلفة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023	**93**	–	–	**952**	**7 274**	**591**	**136**	**9 046**
الأصول المضافة	–	–	–	527	237	21	–	785
التحويلات	–	–	–	–	–	–	–	–

	المباني	الأصول من البنى التحتية	الأصول قيد التشييد[أ]	الآلات والمعدات	المركبات	معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	الأثاث والتجهيزات الثابتة	المجموع
الأصول المتصرف فيها	(93)	–	–	(387)	(535)	(75)	(15)	(1 105)
التكلفة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	–	–	–	**1 092**	**6 976**	**537**	**121**	**8 726**
الاستهلاك المتراكم حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023	(84)	–	–	(621)	(5 431)	(459)	(97)	(6 693)
الاستهلاك[ب]	(2)	–	–	(113)	(248)	(32)	(5)	(399)
الاستهلاك عند وقف استخدام الأصول	–	–	–	–	–	–	–	–
الأصول المتصرف فيها	86	–	–	366	401	53	14	920
التغيرات الأخرى	–	–	–	–	–	–	–	–
الاستهلاك المتراكم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	–	–	–	**(368)**	**(5 278)**	**(438)**	**(88)**	**(6 172)**
صافي القيمة الدفترية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	–	–	–	**724**	**1 698**	**99**	**33**	**2 554**

(أ) توزَّع الأصول قيد التشييد على المستفيدين من المشاريع عند انتهائها.

(ب) يُستبعد من الجدول مبلغ 000 22 دولار يمثل استهلاك الأصول من معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي ساهم فيها قطاع الميزانية العادية.

الملاحظة 14
الأصول غير الملموسة

142 - تخضع جميع الأصول غير الملموسة المقتناة قبل 1 كانون الثاني/يناير 2014، ما عدا التكاليف المرسملة المرتبطة بمشروع أوموجا، للإعفاء الممنوح بموجب الأحكام الانتقالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومن ثم لا يُعترف بها.

الأصول غير الملموسة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	البرامجيات المقتناة من مصادر خارجية
التكلفة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023	**32**
الأصول المضافة	–
التكلفة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**32**
الإهلاك المتراكم واضمحلال القيمة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023	**(32)**
الإهلاك	–
الإهلاك المتراكم واضمحلال القيمة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**(32)**
صافي القيمة الدفترية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	–

الملاحظة 15

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الحسابات المستحقة الدفع للبائعين (الحسابات المستحقة الدفع)	2 965	3 856
الحسابات المستحقة الدفع لكيانات الأمم المتحدة الأخرى	2 631	1 208
التحويلات المستحقة الدفع	–	1
المستحقات مقابل السلع والخدمات	5 641	1 263
الحسابات المستحقة الدفع – جهات أخرى	8 252	5 970
المبالغ المستحقة الدفع للدول الأعضاء	–	6
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	**19 489**	**12 304**

الملاحظة 16

الأموال المقبوضة سَلَفا والإيرادات المؤجلة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الإيرادات المؤجلة	32	–
المبالغ المقبوضة سلفًا من الدول الأعضاء	–	–
مجموع الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	**32**	–

الملاحظة 17

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المتداولة	*غير المتداولة*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	259	26 131	26 390	27 712
الإجازة السنوية	563	3 333	3 896	4 046
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	888	4 835	5 723	5 146
المجموع الفرعي، الخصوم المتعلقة بالاستحقاقات المحددة	**1 710**	**34 299**	**36 009**	**36 904**
المرتبات والبدلات المستحقة	1 120	–	1 120	929
الخصوم المتعلقة بالاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية	203	–	203	239
الخصوم المتعلقة بالتأمين	2	–	2	1
مجموع الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين	**3 035**	**34 299**	**37 334**	**38 073**

143 - يتولى خبراء اكتواريون مستقلون تحديد الخصوم الناشئة عن استحقاقات نهاية الخدمة/ما بعد انتهاء الخدمة وبرنامج تعويضات العاملين في إطار التذييل دال الملحق بالنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة، وفقا للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: استحقاقات الموظفين. ويُجرى عادة التقييمُ الاكتواري للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإجازات السنوية، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن كل سنتين، مع إجراء تقييم مرحَّل بين دورات التقييم الكاملة. وقد أجري أحدث تقييم اكتواري كامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، في حين أن الأرصدة ذات القيمة الاكتوارية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 تمثل نتائج تقييم لعملية ترحيل جرت في كانون الأول/ديسمبر 2021.

التقييم الاكتواري: الافتراضات

144 - تستعرض المنظمة وتختار الافتراضات والطرائق التي يستخدمها الخبراء الاكتواريون في تقييم نهاية العام لتحديد حجم المصروفات والاشتراكات المطلوبة لتغطية استحقاقات الموظفين. وترد فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة لتحديد الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

الافتراضات الاكتوارية

(بالنسبة المئوية)

الافتراضات	*التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة*	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
معدلات الخصم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	4,61	4,95	4,93
معدلات الخصم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	5,36	5,08	5,11
التضخم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	2,35–8,00	2,30	–
التضخم، 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	2,55–6,50	2,50	–

145 - ومنحنيات العائد المستخدمة في حساب معدلات الخصم فيما يتعلق بدولار الولايات المتحدة واليورو والفرنك السويسري هي تلك التي وضعتها شركة أون هويت (Aon Hewitt)، وهي شركة استشارية متخصصة في رأس المال البشري والشؤون الإدارية، وذلك تماشيا مع توصية فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية التي دعت إلى مواءمة الافتراضات الاكتوارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبلغت نسبة افتراضات زيادة المرتبات لموظفي الفئة الفنية 9,37 في المائة بالنسبة للموظفين في سن 19 عاما، منخفضةً تدريجيا إلى 4,07 في المائة بالنسبة للموظفين في سن 65 عاما. وافتُرِضَ في مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة أن تزداد بنسبة 6,94 في المائة بالنسبة للموظفين في سن 19 عاما، وأن تنخفض تدريجيا إلى 4,07 في المائة بالنسبة للموظفين في سن 65 عاما.

146 - ويجري تحديث تكاليف المطالبات للفرد الواحد فيما يتعلق بخطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لتعبر عن المطالبات الأخيرة وأنماط الاشتراك في هذه الخطط. أما الافتراض المتعلق بمعدلات اتجاهات تكاليف الرعاية الصحية فيُنقَّح ليعبّر عن التوقعات القصيرة الأجل الحالية للزيادات في تكلفة خطط التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وعن المناخ الاقتصادي السائد. وحُدّثت افتراضات اتجاهات التكاليف

الطبية المستخدمة للتقييم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 لتشمل معدلات التصاعد للسنوات المقبلة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت معدلات التصاعد تلك كما يلي:

الافتراضات المتعلقة باتجاهات التكاليف الطبية

(بالنسبة المئوية)

	2023			*2022*		
افتراضات اتجاه التكلفة	*الافتراض الأولي*	*الافتراض النهائي*	*مدة الانخفاض التدريجي*	*الافتراض الأولي*	*الافتراض النهائي*	*مدة الانخفاض التدريجي*
التأمين الصحي في الولايات المتحدة خلاف خطة "مديكير Medicare))"	8,00	3,65	7 سنوات	6,50	3,85	9 سنوات
خطة "مديكير (Medicare)" للتأمين الصحي في الولايات المتحدة	7,40	3,65	7 سنوات	6,50	3,85	9 سنوات
خطة تأمين علاج الأسنان في الولايات المتحدة	7,80	3,65	7 سنوات	6,50	3,85	9 سنوات
خطط التأمين الصحي خارج الولايات المتحدة (سويسرا)	8,00	2,35	4 سنوات	4,25	2,55	6 سنوات
خطط التأمين الصحي خارج الولايات المتحدة (منطقة اليورو)	7,70	3,95	12 سنوات	5,20	4,15	11 سنة

147 - وفيما يتعلق بتقييم استحقاقات الإعادة إلى الوطن حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، افتُرض أن نسبة التضخم في تكاليف السفر ستبلغ 2,30 في المائة (2022: 2,50 في المائة)، استنادا إلى معدل التضخم المتوقع في الولايات المتحدة على مدى السنوات العشرين المقبلة.

148 - أما أرصدة الإجازات السنوية فقد افتُرض أنها سترتفع حسب المعدلات السنوية التالية خلال سنوات الخدمة المتوقعة للموظف: من صفر إلى سنة واحدة، 8,10 في المائة؛ ومن سنتين إلى 3 سنوات، 4,10 في المائة؛ و 4 إلى 8 سنوات، 1,90 في المائة؛ ومن 9 سنوات إلى 15 سنة، 1,00 في المائة؛ وأكثر من 16 سنة، 0,40 في المائة، وصولاً إلى الحد الأقصى البالغ 60 يومًا. وتُستخدم طريقة الإسناد في التقييم الاكتواري للإجازات السنوية.

149 - وبالنسبة للخطط المحددة الاستحقاقات، تستند الافتراضات المتعلقة بالوفيات في المستقبل إلى الإحصاءات وجداول الوفيات المنشورة. وتتوافق افتراضات زيادة المرتبات والتقاعد والانسحاب من الخطة والوفيات مع الافتراضات التي يستخدمها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في إجراء تقييمه الاكتواري.

التغير في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين التي تُعامل محاسبيا باعتبارها خطط استحقاقات محددة

التسوية بين مجموع الخصوم الافتتاحية والختامية الناشئة عن الاستحقاقات المحددة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*	*المجموع*
صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات محدَّدة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023	**27 712**	**5 145**	**4 047**	**36 904**
تكلفة الخدمة الحالية	1 100	101	168	1 369
تكلفة الفائدة	1 477	245	193	1 915
الاستحقاقات الفعلية المدفوعة	(303)	(656)	(490)	(1 449)
مجموع التكاليف المقيَّدة في بيان الأداء المالي لعام 2023	**2 274**	**(310)**	**(129)**	**1 835**
المجموع الفرعي	**29 986**	**4 835**	**3 918**	**38 739**
(المكاسب)/الخسائر الاكتوارية	(3 596)	888	(22)	(2 730)
صافي الخصوم المتعلقة باستحقاقات محدَّدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**26 390**	**5 723**	**3 896**	**36 009**

تحليل درجة حساسية معدلات الخصم

150 - تحدث التغيرات في معدلات الخصم بفعل منحنى الخصم الذي يحسب بالاستناد إلى سندات الشركات. وقد تباين أداء أسواق السندات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولتقلّب الأداء تأثير في الافتراض المتعلق بمعدل الخصم. فإذا تغير الافتراض بنسبة 0,50 في المائة، كان أثره على الالتزامات على النحو المبين أدناه.

تحليل حساسية معدلات الخصم: الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في نهاية السنة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*
زيادة معدل الخصم بنسبة 0,50 في المائة	(2 781)	(164)	(122)
كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة	(11 في المائة)	(3 في المائة)	(3 في المائة)
انخفاض معدل الخصم بنسبة 0,50 في المائة	3 245	175	131
كنسبة مئوية من الخصوم في نهاية السنة	12 في المائة	3 في المائة	3 في المائة

تحليل حساسية التكاليف الطبية

151 - الافتراض الأساسي في تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو المعدل المتوقع لازدياد التكاليف الطبية في المستقبل. ويُنظر عند تحليل الحساسية إلى التغير الحاصل في الخصوم بسبب التغيرات في معدلات التكاليف الطبية مع الإبقاء على الافتراضات الأخرى، مثل معدل الخصم، على حالها. وإذا تغير

الافتراض المتعلق باتجاه التكاليف الطبية بنسبة 0,50 في المائة، فمن شأن ذلك أن يؤثر على قياس الالتزامات الناشئة عن الاستحقاقات المحددة، كما هو مبيّن أدناه.

تحليل حساسية التكاليف الطبية: تغير بنسبة 0,50 في المائة في المعدلات المفترضة لاتجاه التكاليف الطبية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة وبالنسبة المئوية)

2023	*الزيادة*		*النقصان*	
أثر التغيّر على الالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة	11,33 في المائة	3 160	(10,4 في المائة)	(2 737)
أثر التغيّر على مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة	12,92 في المائة	333	(10,8 في المائة)	(277)
الأثر الإجمالي		**3 493**		**(3 014)**

2022	*الزيادة*		*النقصان*	
أثر التغيّر على الالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة	10,79 في المائة	2 990	(9,3 في المائة)	(2 584)
أثر التغيّر على مجموع تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة	12,53 في المائة	324	(10,7 في المائة)	(276)
الأثر الإجمالي		**3 314**		**(2 860)**

معلومات أخرى عن خطط الاستحقاقات المحددة

152 - الاستحقاقات المدفوعة عن عام 2023 هي تقديرات لما كان سيُدفع للموظفين المنتهية خدمتهم و/أو المتقاعدين خلال السنة بناءً على نمط حيازة الحقوق في إطار كل من الخطط التالية: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإعادة إلى الوطن، واستبدال رصيد الإجازة السنوية. وترد في الجدول أدناه تقديرات مدفوعات الاستحقاقات المحددة (مخصوما منها اشتراكات المشتركين في هذه الخطط).

تقديرات مدفوعات الاستحقاقات المحدّدة كقيمة صافية بعد خصم اشتراكات المشتركين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	*استحقاقات الإعادة إلى الوطن*	*الإجازة السنوية*	*المجموع*
تقديرات مدفوعات الاستحقاقات المحددة لعام 2023 كقيمة صافية بعد خصم اشتراكات المشتركين	259	888	563	1 710
تقديرات مدفوعات الاستحقاقات المحددة لعام 2022 كقيمة صافية بعد خصم اشتراكات المشتركين	410	624	490	1 524

معلومات عن السنوات السابقة: مجموع الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازات السنوية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*	*2021*	*2020*	*2019*	*2018*
القيمة الحالية للالتزامات المتعلقة باستحقاقات محددة	36 009	36 904	46 357	44 229	36 993	44 042

الخصوم الأخرى المتعلقة باستحقاقات الموظفين

المرتبات والبدلات المستحقة

153 - تشمل المرتبات والبدلات المستحقة مبلغ 0,60 مليون دولار يتصل باستحقاقات إجازة زيارة الوطن

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

154 - موئل الأمم المتحدة هو إحدى المنظمات الأعضاء المشتركة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لصرف استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز والاستحقاقات ذات الصلة للموظفين. والصندوق خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. وكما يرد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية في الصندوق للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشتركة في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

155 - ويعرِّض الصندوق المنظمات المشاركة فيه للمخاطر الاكتوارية المرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، مما يترتب عليه عدم وجود أساس ثابت وموثوق به لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة والتكاليف لفرادى المنظمات المشاركة في الصندوق. وليس بوسع موئل الأمم المتحدة ولا صندوق المعاشات التقاعدية، شأنهما شأن المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، تحديد الحصة النسبية لموئل الأمم المتحدة في الالتزام المتعلق بالاستحقاقات المحددة وفي أصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ولذلك، يتعامل الموئل مع هذه الخطة على أنها محددة الاشتراكات وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 39: استحقاقات الموظفين. ويُعترف في بيان الأداء المالي باشتراكات الموئل في الخطة خلال الفترة المالية باعتبارها مصروفات.

156 - وينص النظام الأساسي للصندوق على أن يُجرِيَ مجلس صندوق المعاشات التقاعدية تقييما اكتواريا للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل يقوم به الخبير الاكتواري الاستشاري. والممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية هي إجراء تقييم اكتواري كل عامين. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدّرة في المستقبل كافية للوفاء بالخصوم المترتبة بذمته.

157 - وتتكون الالتزامات المالية لموئل الأمم المتحدة تجاه الصندوق من اشتراكاته المقررة بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة (يبلغ حاليا 7,90 في المائة للمشتركين و 15,80 في المائة للمنظمات الأعضاء)، بالإضافة إلى أي حصة في أي مدفوعات لتغطية العجز الاكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية. ولا تُسدَّد مدفوعات لتغطية مثل هذا العجز إلا إذا قررت الجمعية العامة العمل

بالأحكام الواردة في المادة 26 ومتى قررت ذلك، بعد أن يتقرر وجود ضرورة تقتضي سداد مدفوعات تغطية العجز بناء على تقييم لمدى الكفاية الاكتوارية للصندوق في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعها كلٌ منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

158 - وأُنجز آخر تقييم اكتواري للصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، ويُجرى الاضطلاع حالياً بالتقييم لتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقام الصندوق بترحيل بيانات الاشتراكات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 واستخدمها في بياناته المالية لعام 2022.

159 - وأسفر التقييم الاكتوراي الذي أُجري حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن نسبة ممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية بلغت 117,0 في المائة. وبلغت النسبة الممولة 158,2 في المائة عندما لم توضع تعديلات النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الحسبان.

160 - وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية للصندوق، خلص الخبير الاكتواري الاستشاري إلى أنه لا يوجد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 ما يستوجب تسديد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، لأن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت أيضا القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة في تاريخ التقييم. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد لجأت إلى أحكام المادة 26.

161 - وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أو بسبب إنهاء الصندوق، ستستند المدفوعات لتغطية العجز المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة اشتراكات تلك المنظمة العضو في مجموع المساهمات المدفوعة إلى الصندوق في السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة للصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة (2020 و 2021 و 2022) ما قيمته 937,68 8 مليون دولار، وساهم المكتب في ذلك المبلغ بنسبة 0,30 في المائة.

162 - وخلال عام 2023، بلغت الاشتراكات التي دفعها موئل الأمم المتحدة إلى الصندوق 9,58 ملايين دولار (2022: 9,09 ملايين دولار). وتبلغ الاشتراكات المتوقعة المستحقة في عام 2024 قرابة 9,38 ملايين دولار.

163 - ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإيجاب من مجلس الصندوق المشترك. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقا حصة نسبية من مجموع أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء تُخصص حصرا لصالح مَن كان من موظفيها مشترِكا في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقا لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدِّد مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المبلغ استنادا إلى تقييم اكتواري لأصول الصندوق وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يشمل المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة عن الخصوم.

164 - ويجري مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة مراجعة سنوية لحسابات الصندوق، ويقدم كل عام تقارير عن مراجعة الحسابات إلى مجلس صندوق المعاشات التقاعدية والجمعية العامة. ويُصدر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته يمكن الاطلاع عليها بزيارة موقعه الشبكي www.unjspf.org.

صندوق دفع التعويضات المحتفظ به في إطار المجلد الأول: التذييل دال/تعويضات الموظفين

165 - يغطي صندوق التعويضات المبالغ المدفوعة كتعويضات عن حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض المعزوّة إلى أداء الواجبات الرسمية. وترد القواعد التي تنظم دفع التعويضات في التذييل دال من النظام الإداري للموظفين. ويمكِّن الصندوق المنظمةَ من مواصلة الوفاء بالتزامها بتسديد تعويضات عن حالات الوفاة أو الإصابة أو المرض. ويستمد الصندوق إيراداته من رسم يبلغ 1,0 في المائة من صافي الأجر الأساسي، بما في ذلك تسوية مقر العمل للموظفين المستحقين. ويغطي الصندوق المطالبات المقدَّمة من الموظفين في إطار التذييل دال، لسداد الاستحقاقات الشهرية عن حالات الوفاة والعجز ودفع المبالغ المقطوعة عن حالات الإصابة أو المرض فضلا عن المصروفات الطبية.

أثر قرارات الجمعية العامة على استحقاقات الموظفين

166 - في 23 كانون الأول/ديسمبر 2015، اتخذت الجمعية العامة قرارها 244/70، الذي وافقت بموجبه على إدخال تغييرات معينة على شروط الخدمة والاستحقاقات لجميع الموظفين العاملين في المنظمات المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة، وذلك بناء على ما أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية. وتؤثر بعض التغيرات على طريقة حساب الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين الأخرى الطويلة الأجل وباستحقاقات نهاية الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، نُفِّذ نظام منقح لمنحة التعليم، مما يؤثر على حساب هذا الاستحقاق القصير الأجل. ويرد في الجدول أدناه عرض للأثر الناجم عن هذه التغييرات.

التغير	*التفاصيل*
رفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة	سن التقاعد الإلزامي للموظفين الذين انضموا إلى الأمم المتحدة في 1 كانون الثاني/يناير 2014 أو بعده هي 65 سنة؛ أما بالنسبة إلى مَن التحقوا قبل 1 كانون الثاني/يناير 2014 فهي 60 أو 62 عاما. وقررت الجمعية العامة أن ترفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة الموظفين المعينين في المنظمات المشمولة بالنظام الموحد للأمم المتحدة قبل 1 كانون الثاني/يناير 2014 إلى 65 سنة في موعد أقصاه 1 كانون الثاني/يناير 2018، مع مراعاة حقوق الموظفين المكتسبة. ونُفّذ هذا التغير في 1 كانون الثاني/يناير 2018، وهو يؤثر على طريقة حساب الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في المستقبل.
هيكل المرتبات الموحد	كانت جداول مرتبات الموظفين المعينين دوليا (الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 مستندة إلى معدلات مرتبات المعيلين أو غير المعيلين. وكان هذان المعدلان يؤثران على مبالغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وتسوية مقر العمل. وأقرت الجمعية العامة جدول مرتبات موحدا أدى إلى إلغاء معدلات مرتبات المعيلين وغير المعيلين اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2017 وتم تنفيذه في أيلول/سبتمبر 2017. واستُعيض عن معدل مرتبات المعيلين ببدلات للموظفين الذين لديهم معالون معترف بهم وفقا للنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة. وطُبّقَ إلى جانب هيكل المرتبات الموحد جدولٌ منقَّح للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وجدول منقح للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي. ولم يكن القصد من تطبيق جدول المرتبات الموحد أن يؤدي إلى خفض المدفوعات المسددة للموظفين. بيد أنه من

التغير	*التفاصيل*
	المتوقع أن يؤثر هذا الجدول على طريقة حساب وتقييم استحقاقات الإعادة إلى الوطن، وعلى استحقاقات الإجازة السنوية المستبدلة. وفي الوقت الحاضر، يُحسب استحقاق الإعادة إلى الوطن على أساس المرتب الإجمالي والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في تاريخ انتهاء الخدمة، في حين تُحسَب الإجازة السنوية المستبدلة على أساس المرتب الإجمالي وتسوية مقر العمل والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في تاريخ انتهاء الخدمة.
استحقاقات الإعادة إلى الوطن	يحق للموظفين الحصول على منحة إعادة إلى الوطن عند انتهاء الخدمة شريطة أن يكونوا قد عملوا لمدة سنة واحدة على الأقل في مركز عمل خارج بلد جنسيتهم. وقد نقحت الجمعية العامة منذ ذلك الوقت شرط المدة المؤهِّلة لتلقي منحة الإعادة إلى الوطن من سنة إلى خمس سنوات للموظفين الذين سيلتحقون بالخدمة في المستقبل، في حين ظل شرط مدة السنة الواحدة ساريا على الموظفين الحاليين. وقد نُفّذ هذا التغيير في معايير الأهلية بالفعل في أيلول/سبتمبر 2017 ليدخل حيز النفاذ منذ كانون الثاني/يناير 2017، ويُتوقّع أن يؤثر على حساب الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين في المستقبل.
منحة التعليم	اعتبارا من السنة الدراسية الجارية في 1 كانون الثاني/يناير 2018، يُستخدم في حساب منحة التعليم المقدمة إلى الموظفين المؤهلين مقياس متدرج عام محدد بعملة موحدة (دولار الولايات المتحدة)، بحيث يطبق على المنحة الحد الأقصى نفسه في جميع البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، يغير هذا النظام المنقح لمنحة التعليم ما تقدمه المنظمة من مساعدة فيما يتصل بالمبيت والمأكل والسفر المتعلق بمنحة التعليم.

ويظهر تأثير هذه التغييرات بالكامل، باستثناء ما اتصل منها بمنحة التعليم، في التقييم الاكتواري الذي أجري في عام 2023.

الملاحظة 18

المخصصات

167 - في وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن لدى المنظمة أي مطالبات قانونية تستوجب الاعتراف بمخصصات.

الملاحظة 19

الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة[أ]	106 770	72 657
مجموع الخصوم المتعلقة بترتيبات مشروطة	**106 770**	**72 657**

(أ) تمثل الخصوم المشروطة تنفيذا لم يتم بعد في إطار ترتيبات مشروطة ممولة من الاتحاد الأوروبي.

الملاحظة 20
صافي الأصول

الفائض/العجز المتراكم

168 - يشمل الفائضُ التراكمي غير المقيد العجزَ المتراكم للخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، والمراكز الصافية للخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات الإعادة إلى الوطن والإجازة السنوية.

169 - ويبين الجدول أدناه حالة أرصدة وتغيرات صافي أصول المنظمة.

أرصدة وحركة صافي الأصول[أ]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	1 كانون الثاني/ يناير 2023	*التسويات[أ]*	*1 كانون الثاني/ يناير 2023 (المعاد قياسها)*	*الفائض/(العجز)*	*التحويلات إلى/(من) الاحتياطيات*	*أصول أخرى[ج]*	*31 كانون الأول/ ديسمبر 2023*
الفائض التراكمي غير المقيّد							
صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	1 922	34	1 956	1 718	–	(28)	3 646
صندوق المؤسسة المخصص الغرض	89 470	9 253	98 723	28 128	–	(228)	126 623
التعاون التقني	270 463	13 587	284 050	18 756	–	(526)	302 280
الدعم البرنامجي	12 428	174	12 602	3 734	(147)	(67)	16 122
الخصوم المتعلقة بنهاية الخدمة	(19 368)	191	(19 177)	652	–	2 668	(15 857)
المجموع الفرعي، الأموال غير المقيدة	**354 915**	**23 239**	**378 154**	**52 988**	**(147)**	**1 819**	**432 814**
الاحتياطيات							
صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	3 000	–	3 000	–	–	–	3 000
صندوق المؤسسة المخصص الغرض	4 023	–	4 023	–	–	–	4 023
التعاون التقني	11 360	–	11 360	–	–	–	11 360
الدعم البرنامجي	2 334	–	2 334	–	147	–	2 481
الخصوم المتعلقة بنهاية الخدمة	–	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي للاحتياطيات	**20 717**	–	**20 717**	–	**147**	–	**20 864**
مجموع صافي الأصول							

	1 كانون الثاني/ يناير 2023	التسويات[أ]	1 كانون الثاني/ يناير 2023 (المعاد قياسها)	الفائض/(العجز)	التحويلات إلى/(من) الاحتياطيات	أصول أخرى[ج]	31 كانون الأول/ ديسمبر 2023
صندوق المؤسسة غير المخصص الغرض	4 922	34	4 956	1 718	–	(28)	6 646
صندوق المؤسسة المخصص الغرض	93 493	9 253	102 746	28 128	–	(228)	130 646
التعاون التقني	281 823	13 587	295 410	18 756	–	(526)	313 640
الدعم البرنامجي	14 762	174	14 936	3 734	–	(67)	18 603
الخصوم المتعلقة بنهاية الخدمة	(19 368)	191	(19 177)	652	–	2 668	(15 857)
مجموع الاحتياطيات وأرصدة الصناديق	**375 632**	**23 239**	**398 871**	**52 988**	–	**1 819**	**453 678**

(أ) تستند تغيرات صافي الأصول، بما في ذلك أرصدة الصناديق، إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ب) التعديلات لتعكس اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2023. انظر الملاحظة التفصيلية 2.

(ج) يشمل الرصيد مبلغ 2,7 مليون دولار يتعلق بالمكاسب الاكتوارية و 0,9 مليون دولار من خسائر القيمة العادلة لاستثمارات صندوق النقدية المشترك.

الملاحظة 21

الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية

الأنصبة المقررة

170 - تتلقى المنظمة كل فترة سنتين مخصصات من الميزانية العادية، وهذه المخصصات مدرجة ضمن الأنصبة المقررة. ويبلَّغ عن هذه الأنصبة في إطار المجلد الأول وتُدرج في هذه البيانات المالية لغرض الاكتمال. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المنظمة مبلغ 16,6 مليون دولار.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
الأنصبة المقررة		
المخصصات من الميزانية العادية	16 578	16 800
المبلغ الوارد في البيان الثاني - الأنصبة المقررة	**16 578**	**16 800**
التبرعات		
التبرعات النقدية	155 865	152 977
التبرعات العينية - الأراضي والأماكن	703	874
التبرعات العينية بمنشآت ومعدات وأصول غير ملموسة وبسلع أخرى	55	201
مجموع التبرعات المتلقاة	**156 623**	**154 052**

	2023	*2022*
المبالغ المردودة إلى الجهات المانحة	(7 539)	(30 950)
صافي التبرعات المتلقاة	**149 084**	**123 102**
التحويلات والمخصصات الأخرى		
المخصصات الواردة من صناديق الأمم المتحدة الداخلية	28 508	34 425
الترتيبات المشتركة بين المنظمات	–	90
مجموع التحويلات والمخصصات الأخرى	**28 508**	**34 515**

171 - ويُعترف بجميع التبرعات المقدمة في إطار الاتفاقات الملزِمة الموقَّعة خلال عام 2023 كإيرادات في عام 2023، بما في ذلك الجزء المستقبلي من الاتفاقات المتعددة السنوات. وبالنسبة لإيرادات التبرعات المعترف بها، يرد أدناه بيان تفصيلي بالمبالغ التي تعتزم الجهات المانحة تقديمها بحسب السنة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التبرعات
2023	83 568
2024	39 787
2025	18 101
2026	6 108
2027	1 114
ما بعد عام 2027	406
صافي التبرعات	**149 084**

172 - وتشمل الإيراداتُ المتأتية من المعاملات غير التبادلية التحويلات والمخصصات.

الخدمات العينية

173 - لا يعترف بالتبرعات المقدمة كخدمات عينية خلال السنة باعتبارها إيرادات، وعليه فهي لا تُدرج ضمن إيرادات التبرعات العينية المذكورة أعلاه. وترد في الجدول أدناه الخدمات العينية المؤكد تقديمها خلال السنة.

الخدمات العينية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
المساعدة التقنية/خدمات الخبراء	46	47
الدعم الإداري	22	9
المجموع	**68**	**56**

الملاحظة 22

الإيرادات الأخرى

174 - تبلغ الإيرادات المتأتية من مصادر إيرادات متنوعة 9,6 ملايين دولار.

	2023	*2022*
الإيرادات الأخرى/المتنوعة	9 555	12 242
مجموع الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية الأخرى	**9 555**	**12 242**

الملاحظة 23

المصروفات

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

175 - تشمل مرتباتُ الموظفين مرتباتِ الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين وموظفي المساعدة المؤقتة العامة وتسويات مقر العمل المدفوعة لهم والاقتطاعات الإلزامية من مرتباتهم. وتشمل البدلاتُ والاستحقاقاتُ استحقاقاتِ الموظفين الأخرى، بما فيها المعاشات التقاعدية والتأمين، واستحقاقات انتداب الموظفين، والإعادة إلى الوطن، وبدل المشقة والبدلات الأخرى، على النحو المبين في الجدول أدناه.

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
المرتبات والأجور	36 708	37 763
المعاشات التقاعدية واستحقاقات التأمين	9 762	9 249
الاستحقاقات الأخرى	347	78
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	**46 817**	**47 090**

تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

176 - تشمل تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم بدلاتِ المعيشة لمتطوعي الأمم المتحدة واستحقاقات ما بعد انتهاء خدمتهم، وأجور الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين، وأجور الخبراء المخصصين، والتعويضات والبدلات المصروفة للأفراد غير العسكريين.

تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
متطوعو الأمم المتحدة	2 149	1 745
شرطة الأمم المتحدة	–	–

	2023	2022
الخبراء الاستشاريون والمتعاقدون	34 980	34 528
مجموع تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	**37 129**	**36 273**

المِنَح والتحويلات الأخرى

177 - تشمل المنح والتحويلات الأخرى المنحَ الخالصة والتحويلات التي تُقدم إلى الوكالات والشركاء والكيانات المنفِّذة الأخرى، على النحو المبين في الجدول أدناه.

المِنَح والتحويلات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	2022
المِنح المقدمة إلى المستفيدين النهائيين	2 131	4 209
التحويلات إلى الشركاء المنفذين (الملاحظة 29)	22 256	40 582
مجموع المِنح والتحويلات الأخرى	**24 387**	**44 791**

اللوازم والمواد المستهلكة

178 - تشمل اللوازم والمواد المستهلكة أصنافَ المواد المستهلكة والوقود ومواد التشحيم وقطع الغيار على النحو المبين في الجدول أدناه.

اللوازم والمواد المستهلكة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	2022
الوقود ومواد التشحيم	146	87
حصص الإعاشة	6	–
قطع الغيار	137	82
المواد المستهلكة	764	685
مجموع اللوازم والمواد المستهلكة	**1 053**	**854**

السفر

179 - يشمل السفرُ سفر الموظفين وغير الموظفين على النحو المبين في الجدول أدناه.

السفر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
سفر الموظفين	3 564	3 954
سفر غير الموظفين	3 206	2 914
مجموع السفر	**6 770**	**6 868**

مصروفات التشغيل الأخرى

180 - تشمل مصروفات التشغيل الأخرى نفقات الصيانة، والمرافق، والخدمات التعاقدية، والتدريب، والخدمات الأمنية، والخدمات المشتركة، والإيجار، والتأمين، والمخصصات المرصودة لتغطية الديون غير المضمونة التحصيل ومصروفات شطب الديون، على النحو المبين في الجدول أدناه.

مصروفات التشغيل الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	*2022*
النقل الجوي	46	128
النقل البري	514	590
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	3 562	4 447
الخدمات التعاقدية الأخرى	17 066	19 665
اقتناء السلع	3 640	19 341
التبرعات العينية	783	874
اقتناء الأصول غير الملموسة	101	318
الإيجار - المكاتب وأماكن العمل	3 818	2 970
الإيجار - المعدات	50	74
الصيانة والتصليح	1 134	501
مصروفات الديون المعدومة	(2 150)	(6 560)
صافي خسائر صرف العملات الأجنبية	6 134	10 340
مصروفات تشغيل أخرى/متنوعة	11 033	14 242
مجموع مصروفات التشغيل الأخرى	**45 731**	**66 930**

المصروفات الأخرى

181 - تتعلق المصروفات الأخرى بالضيافة والمناسبات الرسمية والتبرعات العينية ومنح الأصول على سبيل الهبة/التحويل.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	2022
المصروفات الأخرى/المتنوعة	97	141
مطالبات التعويض	–	26
مجموع المصروفات الأخرى	**97**	**167**

الملاحظة 24
الأدوات المالية وإدارة المخاطر المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	2023	2022
الأصول المالية		
القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية		
الاستثمارات القصيرة الأجل، صندوقا النقدية المشتركان	194 821	148 396
الاستثمارات القصيرة الأجل، استثمارات أخرى	–	–
مجموع الاستثمارات القصيرة الأجل	**194 821**	**148 396**
الاستثمارات الطويلة الأجل، صندوقا النقدية المشتركان	60 942	71 860
مجموع الاستثمارات الطويلة الأجل	**60 942**	**71 860**
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات	**255 763**	**220 256**
النقدية والقروض والحسابات المستحقة القبض		
النقدية ومكافئات النقدية، صندوقا النقدية المشتركان	37 766	36 988
النقدية ومكافئات النقدية، مصادر أخرى	35	63
التبرعات	278 772	218 024
الحسابات الأخرى المستحقة القبض	271	89
مجموع النقدية والقروض والحسابات المستحقة القبض	**316 844**	**255 164**
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية	**572 607**	**475 420**
ما يتصل منها بالأصول المالية المحتفظ بها في صندوقي النقدية المشتركين	**293 529**	**257 244**
الخصوم المالية		
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	19 489	12 304
الخصوم الأخرى (باستثناء الالتزامات المشروطة)	–	–
مجموع القيمة الدفترية للخصوم المالية	**19 489**	**12 304**
موجز صافي الإيرادات من صندوقي النقدية المشتركين		
إيرادات الاستثمار	11 668	1 186

	2023	*2022*
المكاسب/(الخسائر) الناشئة عن المعاملات التبادلية المالية	–	–
صافي الإيرادات من صندوقي النقدية المشتركين	**11 668**	**1 186**
إيرادات الاستثمار الأخرى	–	5
مجموع صافي الإيرادات المتأتية من الأدوات المالية	**11 668**	**1 191**

إدارة المخاطر المالية: لمحة عامة

182 - المنظمة معرَّضة للمخاطر المالية التالية: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق.

183 - وتقدم هذه الملاحظة والملاحظة 25، الأدوات المالية: صندوقا النقدية المشتركان، معلومات عن تعرُّض المنظمة لتلك المخاطر؛ وعن الأهداف والسياسات والعمليات المتوخاة لقياس المخاطر وإدارتها؛ وكيفية إدارتها لرأس المال.

إدارة المخاطر المالية: إطار إدارة المخاطر

184 - تتماشى ممارسات المنظمة في مجال إدارة المخاطر مع نظامها المالي وقواعدها المالية ومبادئها التوجيهية لإدارة الاستثمار (المبادئ التوجيهية). وتعرِّف المنظمة رأس المال الذي تديره بأنه مجموع أصولها الصافية التي تتألف من أرصدة الصناديق والاحتياطيات المتراكمة. وتتمثل الأهداف المتوخّاة من وراء ذلك في الحفاظ على قدرتها على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة، وعلى تمويل قاعدة أصولها وتحقيق أهدافها. وتدير المنظمة رأسمالها على ضوء الظروف الاقتصادية العالمية، وخصائص مخاطر الأصول المستثمر فيها، ومتطلبات رأسمالها المتداول الحالية والمستقبلية.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر الائتمان

185 - مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية التي يمكن تكبدها إذا لم يفِ الطرف المقابل في أداة مالية ما بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ مخاطر الائتمان من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات والودائع لدى المؤسسات المالية، ومن المخاطرة الائتمانية الناجمة عن الحسابات المستحقة القبض غير المسددة. والقيمة الدفترية للأصول المالية، مطروحاً منها بدل الخسارة، هي أقصى درجات التعرض لمخاطر الائتمان.

إدارة مخاطر الائتمان

186 - تتركز وظيفة إدارة الاستثمارات في مقر الأمم المتحدة، ولا يُسمح في الظروف العادية للكيانات الأخرى بمزاولة أنشطة الاستثمار. ويجوز لأي كيان أن يحصل على موافقة استثنائية عندما تُسوِّغ الظروف الاستثمارَ محليا بمعايير محددة تتوافق مع المبادئ التوجيهية.

مخاطر الائتمان: استثمارات وودائع صندوق النقدية المشترك

187 - تحدد المبادئ التوجيهية لإدارة الاستثمار واستراتيجيات التعامل مع المخاطر والاستثمار في المنظمة حدوداً وقيوداً معينة للتقليل من حالات التعرُّض لمخاطر الائتمان في الحافظة الاستثمارية، التي تقتصر على الحد الأدنى للتصنيف الاستثماري من الدرجة -AA بالنسبة للديون ذات الاستحقاقات

المتوسطة/الطويلة الأجل والدرجات A-1 و P-1 و F-1 بالنسبة للديون ذات الاستحقاقات القصيرة الأجل. وعلاوةً على ذلك، يُوجد حد أقصى قدره 5,0 في المائة من أي إصدار أو طرح لسندات واحد غير مسدد لكل صندوق مشترك، ويخضع أي مصدر جديد لعملية مراجعة ائتمانية وموافقة أمين الخزانة قبل اتخاذ قرار الاستثمار. وقد أُجري تقييم للخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام تصنيف شركة فيتش السنوي العالمي المتعلق بالتخلف عن السداد وذلك بتطبيق معدلات التخلف عن السداد بناءً على التصنيف الائتماني لكل جهة مُصدرة يكون لدى المنظمة استثمار فيها. ونظرًا لأن الاستثمارات تقتصر على المؤسسات ذات التصنيف العالي، فإن الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة على هذه الاستثمارات تكون نسبيا صغيرة وليست مادية.

حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في الأدوات المالية

الأدوات المالية	*طريقة حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة*	*الحساب لعام 2023*
النقدية ومكافئات النقدية	استخدام دراسة (فيتش) السنوية العالمية المتعلقة بالتخلف عن السداد والانتقال في التصنيف الائتماني	اعُتبرت غير مادية
استثمارات صناديق أسواق المال	استخدام دراسة (فيتش) السنوية العالمية المتعلقة بالتخلف عن السداد والانتقال في التصنيف الائتماني	اعُتبرت غير مادية
الاستثمار في السندات	استخدام دراسة (فيتش) السنوية العالمية المتعلقة بالتخلف عن السداد والانتقال في التصنيف الائتماني	اعُتبرت غير مادية

مخاطر الائتمان: المساهمات المستحقة القبض والحسابات الأخرى المستحقة القبض

188 - جزء كبير من المساهمات المستحقة القبض مستحقٌّ من حكومات ذات سيادة ومن وكالات تتجاوز حدود الولاية الوطنية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي ليست معرضة لمخاطر ائتمانية كبيرة. وفي تاريخ الإبلاغ، لم تكن المنظمة تحتفظ بأي أصول على سبيل ضمان تحصيل حسابات مستحقة القبض.

مخاطر الائتمان: بدل الخسارة

189 - تتبع المؤسسة النهج المبسَّط لتقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة عند حلول تاريخ كل إبلاغ. ويُحدد بدل الخسارة بناءً على معدل الخسارة في الماضي ورصيد التعرُّض في نهاية العام فيما يتعلق بكل فئة من فئات الأصول المالية. والمبالغ المشطوبة التي وافقت عليها الإدارة في إطار النظام المالي والقواعد المالية أو القيود العكسية المتصلة بحسابات مستحقة القبض سبق أن طُبِّقت عليها تسويات اضمحلال القيمة، يُعترف بها في بيان الأداء المالي مباشرةً. ويرد التغير الحاصل في حساب البدلات خلال العام على النحو المبين أدناه.

حركة بدلات الخسارة للحسابات المستحقة القبض

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

في 1 كانون الثاني/يناير 2023	28 712
تعديل بدل الخسارة عند اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام[أ]	(20 452)
بدل الخسارة الإضافي/(المخفَّض)	(2 141)
الحسابات المستحقة القبض المشطوبة خلال الفترة باعتبارها غير قابلة للتحصيل	1
المبالغ غير المستخدمة المعكوسة	–
حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	**6 120**

(أ) انظر الملاحظة التفصيلية 2 للاطلاع على الأثر الناجم عن اعتماد المعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الأنصبة المقررة المستحقة القبض وبدل الخسارة

190 - ليست لدى المنظمة أنصبة مقرّرة مستحقة القبض، ومن ثم ليس هناك تقادم للأنصبة المقرّرة المستحقة القبض ولما يتصل بها من مخصصات.

التبرعات المستحقة القبض وبدل الخسارة

191 - لم يُستحدث أي بدل خسارة ائتمانية متوقعة لأنشطة الصناديق الاستئمانية العادية المعروضة حاليًا تحت بند التبرعات المستحقة القبض وذلك بسبب طبيعة هذه المعاملات. فحالات الشطب غير متكررة وغير ذات شأن، ولكن في الحالات التي تُحدد على أنها غير قابلة للتحصيل، تخضع المبالغ لخسارة ائتمانية متوقعة بنسبة 100 في المائة. ولذا ينبغي أن تلتزم الحسابات المستحقة القبض ذات الأنصبة المقررة جزئياً بحكم طبيعتها والصناديق الأخرى غير الصناديق الاستئمانية بالمنهجية المتبعة في الحسابات الأخرى المستحقة القبض.

تقادُم الحسابات المستحقة بالنسبة للتبرعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	*البدل*
مبالغ لا متأخرة ولا مُضمحلة القيمة/أقل من سنة واحدة	210 106	1 460
من سنة واحدة إلى سنتين	34 587	424
من سنتين إلى ثلاث سنوات	17 896	838
أكثر من ثلاث سنوات	22 260	3 355
المجموع	**284 849**	**6 077**

الحسابات الأخرى المستحقة القبض وبدل الخسارة

192 - تُحتسب معدل الخسارة الائتمانية المتوقعة للحسابات الأخرى المستحقة القبض بحسب نوع العميل. وتُحلَّل الأرصدة الماضية غير المسددة بالنسبة لكل نوع من العملاء وتُستخدم لتحديد معدل الخسارة في الماضي. وتتفاوت المعدلات وتُطبق على أرصدة الحسابات غير المسددة عن السنة الحالية فيما يتعلق ببدل الخسارة.

تقادم الحسابات المستحقة القبض الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	إجمالي الحسابات المستحقة القبض	*البدل*
مبالغ لا متأخرة ولا مُضمحلة القيمة/أقل من سنة واحدة	312	43
من سنة واحدة إلى سنتين	2	–
المجموع	**314**	**43**

مخاطر الائتمان: النقدية ومكافئات النقدية

193 - كانت لدى المنظمة نقدية ومكافئات نقدية قدرها 37,8 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهو ما يمثل الحد الأقصى لدرجة تعرُّض هذه الأصول لمخاطر الائتمان. ويُحتفظ بالنقدية ومكافئات النقدية لدى الأطراف المناظرة من المصارف والمؤسسات المالية المصنفة في الرتبة "A-" وما فوق، استناداً إلى تصنيف وكالة فيتش (Fitch) لتقدير الجدارة المالية.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر السيولة

194 - تكمن مخاطر السيولة في احتمال ألا تكون لدى المنظمة الأموال الكافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. والنهج الذي تتبعه المنظمة في إدارة السيولة هو ضمان أن تكون لديها على الدوام السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، سواء في ظل ظروف طبيعية أو في وقت الشدة، دون تكبُّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة المنظمة.

195 - ويقضي النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة بتكبد المصروفات بعد تلقي الأموال من الجهات المانحة، مما يخفض بدرجة كبيرة من مخاطر السيولة المتعلقة بالمساهمات، التي تمثل تدفقات نقدية سنوية مستقرة إلى حد كبير. ولا يُسمح بالاستثناءات من قاعدة عدم تكبد المصروفات قبل تلقي الأموال إلا في حالة التقيُّد بمعايير محددة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة القبض.

196 - وتضطلع المنظمة بمهمة التنبؤ بالتدفقات النقدية وترصد التنبؤات المنتظمة المتعلقة بالاحتياجات من السيولة للتأكد من أن لديها النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية.

197 - وتُولى في عمليات الاستثمار العناية الواجبة للاحتياجات من النقدية لأغراض التشغيل بناء على التنبؤ بالتدفقات النقدية. وتحتفظ المنظمة بجزء كبير من استثماراتها على شكل مكافئات نقدية واستثمارات قصيرة الأجل تكفي لتغطية التزاماتها عند استحقاقها.

مخاطر السيولة: الخصوم المالية

198 - يستند التعرُّض لمخاطر السيولة إلى فكرة أن الكيان قد يواجه صعوبة في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالخصوم المالية. وهذا الأمر مستبعدٌ إلى حد كبير بسبب الحسابات المستحقة القبض والنقدية والاستثمارات المتاحة للكيان والسياسات والإجراءات الداخلية المتبعة التي تضمن وجود موارد كافية للوفاء بالتزاماته المالية. وفي تاريخ الإبلاغ، لم تكن المنظمة قد رهنت أي أصول على سبيل ضمان أي خصوم أو خصوم احتمالية، ولم تحدث خلال السنة أي إعفاءات من جانب أطراف ثالثة لحسابات مستحقة الدفع أو خصوم أخرى. ويرد في الجدول أدناه بيان لآجال استحقاق الخصوم المالية استنادا إلى أقرب موعد يمكن أن تُطالَب فيه المنظمة بتسوية كل من الخصوم المالية المستحقة عليها.

آجال استحقاق الخصوم المالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	أقل من 3 أشهر	*من 3 أشهر إلى 12 شهرا*	*أكثر من سنة واحدة*	*المجموع*
الحسابات المستحقة الدفع والخصوم المستحقة	5 628	13 861	–	19 489

إدارة المخاطر المالية: مخاطر السوق

199 - مخاطر السوق هي احتمال أن تؤثر التغيرات الحاصلة في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية الاستثمارية، على إيرادات المنظمة أو قيمة أصولها وخصومها المالية. والهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة مستويات التعرض لمخاطر السوق وضبطها ضمن حدود مقبولة مع إبقاء المركز المالي للمنظمة في وضعه الأمثل.

مخاطر السوق: مخاطر أسعار الفائدة

200 - مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو التدفقات النقدية في المستقبل نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة. وبصورة عامة، عندما يرتفع سعر الفائدة، تنخفض قيمة الورقة المالية ذات سعر الفائدة المحدَّد والعكس صحيح. وتُقاس مخاطر أسعار الفائدة عموما بمدة الورقة المالية ذات سعر الفائدة الثابت، مع التعبير عن هذه المدة بعدد السنوات. وكلما طالت هذه المدة ازدادت مخاطر سعر الفائدة. ويكمن التعرُّض لمخاطر أسعار الفائدة بشكل رئيسي في صندوقي النقدية المشتركين، وهو ما تتناوله الملاحظة 25، الأدوات المالية: صندوقا النقدية المشتركان.

مخاطر السوق: مخاطر العملات

201 - يُقصد بمخاطر العملات احتمال تقلّب القيمة العادلة للأدوات المالية أو التدفقات النقدية المتولّدة عنها في المستقبل بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وللمنظمة معاملات وأصول وخصوم بعملات أخرى غير عملتها الوظيفية، وهي معرضة لمخاطر العملات الناجمة عن التقلبات في أسعار صرف العملات. وتقضي السياسات الإدارية والمبادئ التوجيهية بأن تدير المنظمة مستوى تعرضها لمخاطر العملات.

202 - وتُقوَّم الأصول والخصوم المالية للمنظمة أساسا بدولارات الولايات المتحدة. أما الأصول المالية المُقوّمة بعملات غير دولار الولايات المتحدة، فهي تتصل أساساً بالاستثمارات، إضافة إلى النقدية ومكافئات

النقدية والحسابات المستحقة القبض المحتفظ بها من أجل دعم الأنشطة التشغيلية المحلية التي تجرى معاملاتها بالعملات المحلية. وتبقي المنظمة حيازاتها من الأصول المقوَّمة بالعملات المحلية عند أدنى حد، وتحتفظ بالحسابات المصرفية بدولارات الولايات المتحدة كلما أمكن ذلك. وتُخفِّف المنظمة من مستوى التعرض لمخاطر العملات عن طريق هيكلة المساهمات الواردة من الجهات المانحة بالعملات الأجنبية لتتوافق مع الاحتياجات من العملات الأجنبية لأغراض تشغيلية.

203 - وأكثر مكامن التعرض لمخاطر العملات تتعلق بالنقدية ومكافئات النقدية المحتفظ بها في صندوقي النقدية المشتركين. وفي تاريخ الإبلاغ، كانت الأرصدة المقوّمة بعملات غير دولار الولايات المتحدة من هذه الأصول المالية مُقوّمة أساسا باليورو والفرنك السويسري، فضلا عن أكثر من 30 عملة أخرى، كما هو مبيّن في الجدول أدناه.

تعرُّض صندوقي النقدية المشتركين لمخاطر تقلب أسعار العملات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	دولار الولايات المتحدة	*اليورو*	*الفرنك السويسري*	*عملات أخرى*	*المجموع*
صندوق النقدية المشترك[أ]	290 058	2 332	340	799	293 529

(أ) رصيد صندوق النقدية المشترك الرئيسي البالغ 529 293 دولارا لا يشمل الرصيد البالغ 000 93 دولار المتعلق بصندوق 10RCR لموئل الأمم المتحدة. وهذا المبلغ، المدرج في البيان الأول من البيانات المالية، لا يشمل أيضا المصروفات النثرية وحسابها والنقدية في المصارف.

مخاطر العملات: تحليل الحساسية

204 - يؤثر أي ارتفاع أو تراجع يشهده سعر صرف اليورو والفرنك السويسري المعمول به في الأمم المتحدة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 على قياس قيم الاستثمارات المقوّمة بعملة أجنبية، ويفضي إلى ارتفاع أو انخفاض في صافي الأصول والفائض أو العجز، بمقدار المبالغ المبينة في الجدول أدناه. ويستند هذا التحليل إلى تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية التي اعتُبرت ممكنة في حدود المعقول في تاريخ الإبلاغ. ويفترض هذا التحليل بقاء جميع المتغيرات الأخرى على حالها، ولا سيما أسعار الفائدة.

التأثير على صافي الأصول وعلى الفائض أو العجز

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		*حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*	
	التأثير على صافي الأصول وعلى الفائض أو العجز		*التأثير على صافي الأصول وعلى الفائض أو العجز*	
	ارتفاع سعر العملة	*تراجع سعر العملة*	*ارتفاع سعر العملة*	*تراجع سعر العملة*
اليورو (تغير بنسبة 10 في المائة)	233	(233)	187	(187)
الفرنك السويسري (تغير بنسبة 10 في المائة)	34	(34)	35	(35)
الجنيه الإسترليني (تغير بنسبة 10 في المائة)	24	(24)	–	–
البيسو الكولومبي (تغير بنسبة 10 في المائة)	22	(22)	–	–

	حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023		حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	
	التأثير على صافي الأصول وعلى الفائض أو العجز		التأثير على صافي الأصول وعلى الفائض أو العجز	
	ارتفاع سعر العملة	تراجع سعر العملة	ارتفاع سعر العملة	تراجع سعر العملة
فرنك دول غرب أفريقيا (تغير بنسبة 10 في المائة)	–	–	3	(3)
الدرهم المغربي (تغير بنسبة 10 في المائة)	–	–	3	(3)

مخاطر السوق الأخرى

205 – المنظمة غير معرَّضة لمخاطر كبيرة أخرى تتعلق بأسعار السوق وذلك بسبب تعرضها المحدود لمخاطر الأسعار المرتبطة بالمشتريات المتوقعة من سلع معيّنة تُستخدم بانتظام في العمليات. ويجوز أن يؤثر أي تغير في هذه الأسعار في التدفقات النقدية، ولكن بمقدار غير ذي شأن.

التصنيف والقياس

206 – تُقيَّد الاستثمارات في صندوق النقدية المشترك بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول. ويجري تقييم النقدية ومكافئات النقدية، والحسابات المستحقة القبض، بما في ذلك التبرعات المستحقة القبض غير المتداولة، التي يُبلَّغ عنها بالتكلفة المُهلكة المحسوبة باستخدام طريقة سعر الفائدة الساري، والحسابات المستحقة الدفع، بالتكلفة المهلكة التي تمثل تقديرًا تقريبيًا معقولا للقيمة العادلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

207 – يحلّل الجدول أدناه الأدوات المالية المحتفَظ بها بالقيمة العادلة من خلال مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وتُعرَّف هذه المستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة (غير المعدَّلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: مدخلات من غير الأسعار المعلنة المندرجة في المستوى 1، وهي مدخلات قابلة للرصد فيما يتعلق بالأصل أو الخصم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مستمدة من أسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات للأصول أو الخصوم غير مستندة إلى بيانات سوقية قابلة للرصد (أي مدخلات غير قابلة للرصد).

208 – وتستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعلنة في تاريخ الإبلاغ، وتحددها الجهةُ الوديعة المستقلة على أساس تقييم الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتُعتبر السوق نشطة إذا كانت الأسعار المعروضة جاهزة ومتاحة بيُسر وانتظام من وكالة للتداول أو من تاجر أو وسيط أو مجموعة صناعية أو خدمة تسعير أو وكالة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة التي تجري على أساس استقلالية الأطراف. وسعر السوق المعروض الذي يُستخدم للأصول المالية التي يُحتفَظ بها في صندوقَي النقدية المشتركين هو سعر العرض الحالي.

209 - وتُحدَّد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا تُتداول في سوق نشطة باستخدام تقنيات التقييم. وتحقق تقنيات التقييم هذه أكبر استخدام ممكن لبيانات السوق القابلة للرصد حيثما توافرت. وإذا كانت كل المدخلات الهامة اللازمة لتحديد القيمة العادلة للأداة قابلة للرصد، تُدرَج الأداة المالية في المستوى 2.

210 - ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى 3، أو أي خصوم محتفَظ بها بالقيمة العادلة، أو أي تحويلات كبيرة للأصول المالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للاستثمارات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023: صندوقا النقدية المشتركان

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	المستوى 1	*المستوى 2*	*المجموع*	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المجموع*
الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية						
صندوق النقدية المشترك						
سندات صادرة عن شركات	3 002	–	3 002	1 413	–	1 413
سندات صادرة عن وكالات غير تابعة للولايات المتحدة	62 746	–	62 746	42 780	–	42 780
سندات صادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية	19 577	–	19 577	17 106	–	17 106
سندات صادرة عن خزانة الولايات المتحدة	30 120	–	30 120	29 205	–	29 205
سندات صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة	2 486	–	2 486	2 095	–	2 095
صندوق النقدية المشترك - الأوراق التجارية	–	12 967	12 967	–	37 858	37 858
صندوق النقدية المشترك - شهادات الإيداع	–	75 800	75 800	–	57 512	57 512
صندوق النقدية المشترك - الودائع لأجل	–	46 258	46 258	–	30 980	30 980
المجموع	**117 931**	**135 025**	**252 956**	**92 599**	**126 350**	**218 949**
صندوق النقدية المشترك باليورو						
سندات صادرة عن شركات	–	–	–	–	–	–
سندات صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة	–	–	–	–	–	–
المجموع الفرعي، صندوق النقدية المشترك باليورو	–	–	–	–	–	–
المجموع	**117 931**	**135 025**	**252 956**	**92 599**	**126 350**	**218 949**

الملاحظة 25

الأدوات المالية: صندوقا النقدية المشتركان

211 - إضافة إلى ما يحوزه موئل الأمم المتحدة بصفة مباشرة من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات، فإنه يشارك في صندوق النقدية المشترك التابع لخزانة الأمم المتحدة. ويضم صندوقُ النقدية المشترك أرصدةَ حسابات مصرفية تشغيلية محتفظاً بها بعدد من العملات، واستثماراتٍ بدولارات الولايات المتحدة.

212 - ويؤثر تجميع الأموال إيجابا في أداء الاستثمارات ومخاطرها بوجه عام بفضل وفورات الحجم المحققة والقدرة على توزيع المخاطر المرتبطة بمنحنى العائدات على عدد من آجال الاستحقاق. ويُستنَد في

تخصيص أصول صندوقَي النقدية المشتركين (النقدية ومكافئات النقدية، والاستثمارات القصيرة الأجل، والاستثمارات الطويلة الأجل) وإيراداتهما إلى الرصيد الأصلي لكل كيان مشارك.

213 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت المنظمة قد شاركت في صندوق النقدية المشترك، الذي بلغت قيمة الأصول الموجودة بحوزته ما مجموعه 548,7 11 مليون دولار (2022: 873,8 11 مليون دولار)، وكانت حصة المنظمة في هذا الرصيد تساوي 293,5 مليون دولار (2022: 257,2 مليون دولار)، وبلغت حصتها في الإيرادات المتأتية من صندوق النقدية المشترك 11,644 مليون دولار (2022: 1,186 مليون دولار).

موجز الأصول والخصوم في صندوق النقدية المشتركة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق النقدية المشترك
القيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية	
الاستثمارات القصيرة الأجل	7 554 712
الاستثمارات الطويلة الأجل	2 397 703
مجموع القيمة العادلة للاستثمارات بصافي الأصول/حقوق الملكية	**9 952 415**
القروض والحسابات المستحقة القبض	
النقدية ومكافئات النقدية	1 485 897
إيرادات الاستثمار المستحقة	110 348
مجموع القروض والحسابات المستحقة القبض	**1 596 245**
مجموع القيمة الدفترية للأصول المالية	**11 548 660**
خصوم صندوقَي النقدية المشتركين	
المستحقة الدفع لموئل الأمم المتحدة	293 529
المستحقة الدفع لجهات مشاركة أخرى في صندوقَي النقدية المشتركين	11 255 131
مجموع الخصوم	**11 548 660**
صافي الأصول	–

موجز الإيرادات والمصروفات في صندوقَي النقدية المشتركين عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	صندوق النقدية المشترك
إيرادات الاستثمار	488 377
المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة	–
إيرادات الاستثمار من صندوق النقدية المشترك[أ]	**488 377**
مكاسب/(خسائر) صرف العملات الأجنبية	9 194

	صندوق النقدية المشترك
الرسوم المصرفية	(808)
المصروفات التشغيلية من صندوق النقدية المشترك	**8 386**
الإيرادات والمصروفات من صندوق النقدية المشترك	**496 763**

(أ) يُبلَّغ عن المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة من إعادة تقييم صندوقَي النقدية المشتركين حسب القيمة السوقية في بيان صافي الأصول وفقًا للمعيار 41 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعتباراً من عام 2023. وفي عام 2022، أُدرجت المكاسب/(الخسائر) غير المتحققة المقابلة لذلك كجزء من إيرادات الاستثمار من صندوقَي النقدية المشتركين.

إدارة المخاطر المالية

214 - وخزانة الأمم المتحدة هي المسؤولة عن الاستثمار وإدارة المخاطر في ما يخص صندوقي النقدية المشتركين، بما في ذلك القيام بأنشطة الاستثمار وفقا للمبادئ التوجيهية.

215 - والهدف من إدارة الاستثمارات هو الحفاظ على رأس المال وتأمين السيولة النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات النقدية التشغيلية مع تحقيق معدل عائد سوقي تنافسي من كل صندوق استثماري. وينصبّ التركيز على جودة الاستثمار والسلامة والسيولة بقدر أكبر من التركيز على عنصر الأهداف المتعلق بمعدل العائد السوقي.

216 - وتقوم لجنة معنية بالاستثمارات بتقييم دوري للأداء الاستثماري وتقيّم كذلك مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية وتقدم توصيات لتحديث تلك المبادئ.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر الائتمان

217 - تقتضي المبادئ التوجيهية إجراء رصد مستمر لتقدير الجدارة الائتمانية للجهات المصْدِرة والأطراف المناظرة. ويجوز أن تشمل استثمارات صندوقي النقدية المشتركين المسموح بها، على سبيل المثال لا الحصر، الودائع المصرفية والأوراق التجارية والأوراق المالية التي تصدرها المؤسسات الدولية، والأوراق المالية التي تصدرها الوكالات الحكومية، والأوراق المالية الحكومية التي تحل آجال استحقاقها بعد خمس سنوات أو أقل. ولا يستثمر صندوقا النقدية المشتركان في الأدوات المالية المشتقة مثل الأوراق المالية المضمونة بأصول والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية أو في منتجات حصص الملكية.

218 - وتقتضي المبادئ التوجيهية عدم الاستثمار في جهات إصدار تقل تصنيفاتها الائتمانية عن المواصفات، وتشترط أيضا حدوداً قصوى لنسب تركُّز الاستثمارات في جهات إصدار معينة. وقد استوفيت هذه الشروط عند القيام بالاستثمارات.

219 - والتصنيفات الائتمانية المستخدَمة لصندوقَي النقدية المشتركين هي التصنيفات التي تحددها كبرى وكالات التصنيف الائتماني؛ وتُستخدم تصنيفات وكالة ستاندرد آند بورز (Standard & Poor's) ووكالة موديز (Moody's) ووكالة فيتش (Fitch) في تصنيف السندات وشهادات الإيداع والأدوات المالية المخصومة، في حين يُستخدم تصنيف وكالة فيتش للجدارة المالية في تصنيف الودائع المصرفية لأجل. وحتى نهاية السنة، كانت التصنيفات الائتمانية كما هو مبيّن في الجدول أدناه.

استثمارات صندوق النقدية المشترك حسب التصنيفات الائتمانية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

(بالنسبة المئوية)

التصنيفات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023					التصنيفات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022				
السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)					**السندات (التصنيفات الطويلة الأجل)**				
	AAA	**AA+/AA-/AA**		**لا ينطبق**		**AAA/AAAu**	**AA+u/AA+/A**		**لا ينطبق**
ستاندرد أند بورز	37,1	62,9		-	ستاندرد أند بورز	33,8	65,9		0,3
	AAA	**AA+/AA/AA-**	**A+**	**لا ينطبق/غير مصنفة**	فيتش	**AAA**	**AA+/AA/AA-**	**A+**	**لا ينطبق/غير مصنَّفة**
فيتش	28,4	53,3	1,3	17,0		61,9	22,5	0,2	15,4
	Aaa	**Aa1/Aa2/Aa3**		**لا ينطبق**		**Aaa**	**Aa1/Aa2/Aa3**		**لا ينطبق**
موديز	61,9	30,5		7,6	موديز	66,7	30,9		2,4
الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)					**الأوراق التجارية/شهادات الإيداع (التصنيفات القصيرة الأجل)**				
	A-1+/A-1					**A-1+/A-1**			
ستاندرد أند بورز	100,0				ستاندرد أند بورز	100,0			
	F1+/F1			**غير مصنَّفة**		**F1+/F1**			**غير مصنَّفة**
فيتش	98,8			1,2	فيتش	97,7			2,3
	P-1/P2					**P-1/P-2**			
موديز	100,0				موديز	100,0			
الودائع لأجل/حساب الودائع تحت الطلب (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة المالية)					**الودائع لأجل وحساب الودائع تحت الطلب (تصنيفات وكالة فيتش للجدارة المالية)**				
	aa/aa-	**a+/a/a-**				**aa/aa-**	**a+/a/a-**		
فيتش	23,8	76,2			فيتش	35,9	64,1		

220 - وترصد خزانة الأمم المتحدة تصنيفات الجدارة الائتمانية بصورة نشطة، ونظراً إلى أن المنظمة لم تستثمر إلا في الأوراق المالية ذات تصنيفات الجدارة الائتمانية العالية، فإن الإدارة لا تتوقع إخلال أي طرف مناظر بالتزاماته، باستثناء ما يتعلق بأي استثمارات مضمحلة القيمة.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر السيولة

221 - يتعرض صندوقا النقدية المشتركان لمخاطر سيولة مرتبطة باحتياج الجهات المشاركة إلى سحب مبالغ في غضون مهلة قصيرة. ويحتفظ الصندوق بقدر كاف من المبالغ النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول من أجل الوفاء بالتزامات المشاركين متى حان أجلها. ويتوفر الجزء الأكبر من النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في غضون مهلة قدرها يوم واحد لدعم الاحتياجات التشغيلية. ولذلك، تُعتبر مخاطر السيولة التي يواجهها صندوقا النقدية المشتركان منخفضة.

إدارة المخاطر المالية: مخاطر أسعار الفائدة

222 - يشكل صندوقا النقدية المشتركان المصدر الرئيسي لمخاطر تعرُّض المنظمة لتقلبات أسعار الفائدة، وذلك نظرا إلى أن النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات ذات سعر الفائدة الثابت هي أدوات مالية تدرّ فوائد. وحتى تاريخ الإبلاغ، كان صندوقا النقدية المشتركان قد استثمرا في المقام الأول في أوراق مالية ذات آجال استحقاق أقصر، حيث يقل حدها الأقصى عن أربع سنوات (2022: خمس سنوات). وبلغ متوسط مدة بقاء الأوراق المالية في صندوق النقدية المشترك 0,65 سنة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 (2022: 0,77 سنة)، وهو ما يُعتبر مؤشرا على انخفاض المخاطر.

تحليل حساسية صندوقي النقدية المشتركين إزاء مخاطر أسعار الفائدة

223 - يبيّن التحليل الوارد أدناه كيفية تأثّر القيمة العادلة لصندوقي النقدية المشتركين في تاريخ الإبلاغ بالزيادة أو النقصان في حال حصول تغير في منحنى العائد بشكل عام استجابةً للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة. ولما كانت قيمة هذه الاستثمارات تُقيد بناء على القيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية، فإن التغير الحاصل في القيمة العادلة يمثل زيادة/نقصانا في صافي الأصول. ويبين الجدول تأثير التحول بمقدار 200 نقطة أساس، صعودا أو هبوطا، في منحنى العائد (100 نقطة أساس تعادل 1,0 في المائة). وهذه التحولات في نقاط الأساس هي على سبيل التوضيح.

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك إزاء مخاطر أسعار الفائدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	*200-*	*150-*	*100-*	*50-*	*0*	*50+*	*100+*	*150+*	*200+*
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
مجموع صندوق النقدية المشترك	**144,78**	**108,58**	**72,38**	**36,19**	**0**	**(36,19)**	**(72,37)**	**(108,55)**	**(144,73)**

تحليل حساسية صندوق النقدية المشترك إزاء مخاطر أسعار الفائدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

التحول في منحنى العائد (نقاط الأساس)	*200-*	*150-*	*100-*	*50-*	*0*	*50+*	*100+*	*150+*	*200+*
الزيادة/(النقصان) في القيمة العادلة (بملايين دولارات الولايات المتحدة)									
مجموع صندوق النقدية المشترك	**168,98**	**126,73**	**84,48**	**42,24**	**0**	**(42,23)**	**(84,46)**	**(126,69)**	**(168,91)**

المخاطر الأخرى المرتبطة بأسعار السوق

224 - صندوقا النقدية المشتركان غير معرّضين لمخاطر أسعار أخرى مهمة لأنهما لا يقومان بعمليات بيع على المكشوف ولا يقترضان أوراقا مالية ولا يشتريان أوراقا مالية بأموال مقترضة، وكلها عوامل تحد من الخسارة المحتملة لرأس المال.

التصنيفات المحاسبية والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة

225 - يُبلَّغ عن جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية. وتُعتبَر النقدية ومكافئات النقدية المسجَّلة بقيمتها الاسمية قيمة تقريبية للقيمة العادلة.

226 - وتُعرَّف هذه المستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى 1: الأسعار المعروضة (غير المعدَّلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة؛

(ب) المستوى 2: المدخلات من غير الأسعار المعروضة المندرجة في المستوى 1 القابلة للرصد فيما يتعلق بالأصول أو الخصوم، سواء بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو غير مباشرة (أي مستمدة من الأسعار)؛

(ج) المستوى 3: مدخلات للأصول أو الخصوم غير مستندة إلى بيانات سوقية قابلة للرصد (أي مدخلات غير قابلة للرصد).

227 - وتستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعلنة في تاريخ الإبلاغ، وتحددها الجهةُ الوديعة المستقلة على أساس تقييم الأوراق المالية التي يتم الحصول عليها من أطراف ثالثة. وتُعتبر السوق نشطة إذا كانت الأسعار المعروضة جاهزة ومتاحة بيُسر وانتظام من وكالة للتداول أو من تاجر أو وسيط أو مجموعة صناعية أو خدمة تسعير أو وكالة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والمنتظمة التي تجري على أساس استقلالية الأطراف. وسعر السوق المعروض الذي يُستخدم للأصول المالية التي يُحتفَظ بها في صندوقَي النقدية المشتركين هو سعر العرض الحالي.

228 - وتُحدَّد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في سوق نشطة باستخدام أساليب التقييم التي تحقق الحد الأقصى لاستخدام بيانات السوق القابلة للرصد. وإذا كانت كل المدخلات الهامة اللازمة لتحديد القيمة العادلة للأداة قابلة للرصد، تُدرَج الأداة المالية في المستوى 2.

229 - ويعرض التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة أصولَ صندوقَي النقدية المشتركين المقيسة بالقيمة العادلة في تاريخ الإبلاغ. ولم تكن هناك أصول مالية من المستوى 3، ولا خصوم محتفَظ بها بالقيمة العادلة، ولا أي تحويلات كبيرة للأصول المالية بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للاستثمارات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023: صندوق النقدية المشترك

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			*31 كانون الأول/ديسمبر 2022*		
	المستوى 1	*المستوى 2*	*المجموع*	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المجموع*
الأصول المالية المحتسبة بالقيمة العادلة بصافي الأصول/حقوق الملكية						
سندات صادرة عن شركات	118 115	–	118 115	65 200	–	65 200
سندات صادرة عن وكالات غير تابعة للولايات المتحدة	2 468 680	–	2 468 680	1 974 662	–	1 974 662
سندات صادرة عن جهات تتجاوز حدود الولاية الوطنية	770 234	–	770 234	789 587	–	789 587
سندات صادرة عن خزانة الولايات المتحدة	1 185 059	–	1 185 059	1 348 056	–	1 348 056
سندات صادرة عن جهات سيادية غير تابعة للولايات المتحدة	97 824	–	97 824	96 713	–	96 713

	31 كانون الأول/ديسمبر 2023			31 كانون الأول/ديسمبر 2022		
	المستوى 1	المستوى 2	المجموع	المستوى 1	المستوى 2	المجموع
صندوق النقدية المشترك – الأوراق التجارية	–	510 193	510 193	–	1 747 461	1 747 461
صندوق النقدية المشترك – شهادات الإيداع	–	2 982 310	2 982 310	–	2 654 637	2 654 637
صندوق النقدية المشترك – الودائع لأجل	–	1 820 000	1 820 000	–	1 430 000	1 430 000
المجموع	**4 639 912**	**5 312 503**	**9 952 415**	**4 274 218**	**5 832 098**	**10 106 316**

الملاحظة 26

الأطراف ذات العلاقة

موظفو الإدارة الرئيسيون

230 – يُقصد بموظفي الإدارة الرئيسيين الموظفون القادرون على ممارسة تأثير كبير على قرارات المنظمة المالية والتشغيلية. وفيما يتعلق بموئل الأمم المتحدة، تضم فئة موظفي الإدارة الرئيسيين المديرة التنفيذية ونائب المديرة التنفيذية.

231 – وتشمل الأجورُ الإجمالية المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين صافي المرتبات، وتسويات مقر العمل، والمستحقات الأخرى مثل المنح والإعانات والمساهمات التي يدفعها رب العمل لصندوق المعاشات التقاعدية وللتأمين الصحي.

232 – وقد تم تسديد ما مجموعه 0,4 مليون دولار لموظفي الإدارة الرئيسيين في المنظمة خلال السنة المالية؛ وتأتي هذه المدفوعات وفقا للنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وجداول المرتبات المعلنة للأمم المتحدة والوثائق الأخرى المتاحة لاطلاع الجمهور.

أجور موظفي الإدارة الرئيسيين

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	موظفو الإدارة الرئيسيون	أفراد الأسرة المقرّبون	المجموع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023
عدد الوظائف (مكافئات الدوام الكامل)	2	–	2
إجمالي الأجور:			
المرتب وتسوية مقر العمل	283	–	283
التعويضات/الاستحقاقات الأخرى	120	–	120
مجموع الأجور للسنة	**403**	–	**403**

233 – ولم تكن الاستحقاقاتُ غير النقدية وغير المباشرة المدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين ذات أهمية مادية.

234 – ولم يكن لأي من موظفي الإدارة الرئيسيين أقرباء يعملون لدى المنظمة على مستوى الإدارة العليا. والسُّلف المقدَّمة إلى موظفي الإدارة الرئيسيين هي مبالغ مدفوعة تقتطع من استحقاقاتهم وفقا للنظامين

الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة؛ وهذه السُلف المقدَّمة تحت حساب الاستحقاقات متاحة على نطاق واسع لجميع موظفي المنظمة.

معاملات الكيانات ذات الصلة

235 - في السياق المعتاد للعمل، ولتحقيق وفورات في تنفيذ المعاملات، كثيراً ما يتولى كيان وحيد مكلف بإعداد التقارير المالية تنفيذ المعاملات المالية للمنظمة نيابةً عن كيان آخر. وقبل بدء العمل بنظام أوموجا، كان يتعين متابعة تلك المعاملات وتسويتها يدويا. وفي نظام أوموجا، تجري التسوية حينما يُدفَع الأجر إلى مقدّم الخدمة.

الملاحظة 27

عقود الإيجار والالتزامات

عقود الإيجار التمويلي

236 - لم تُبرم المنظمة أي عقود للإيجار التمويلي.

عقود الإيجار التشغيلي

237 - تبرم المنظمة عقود الإيجار التشغيلي لاستخدام الأراضي والمباني والمعدات الدائمة والمؤقتة. وقد بلغ مجموع مدفوعات الإيجار التشغيلي المعترف بها في بند المصروفات خلال السنة 3,7 ملايين دولار. وتشمل المصروفات الأخرى مبلغا قدره 0,7 مليون دولار لترتيبات حقوق الانتفاع المتبرع بها التي يُعترف بالإيرادات المقابلة لها في بيان الأداء المالي، وترد ضمن الإيرادات المتأتية من التبرعات. وترد في الجدول أدناه الحدود الدنيا لمدفوعات الإيجار المستقبلية في إطار ترتيبات غير قابلة للإلغاء.

الالتزامات الدنيا المترتبة على عقود الإيجار التشغيلي في المستقبل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلي	*الحد الأدنى لمدفوعات عقود الإيجار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023*	*الحد الأدنى لمدفوعات عقود الإيجار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
المستحقة في غضون أقل من سنة واحدة	1 723	1 922
مستحقة خلال سنة واحدة إلى 5 سنوات	4 951	7 058
المستحقة بعد 5 سنوات	2 365	2 961
مجموع الحدود الدنيا لالتزامات عقود الإيجار التشغيلي	**9 039**	**11 941**

238 - في العادة، تُبرَم عقود الإيجار المذكورة لمدة تتراوح بين سنة واحدة وسبع سنوات، ويتضمن بعضها بنودا تسمح بالتمديد و/أو الإنهاء المبكر في غضون 30 أو 60 أو 90 يوما. وتبين المبالغ الالتزامات المستقبلية فيما يتعلق بالحد الأدنى لمدد الإيجار، مع مراعاة زيادة مدفوعات الإيجار السنوية الواردة في العقد وفقاً للاتفاقات التعاقدية. ولا تتضمن الاتفاقات خيارات تتعلق بالشراء.

ترتيبات عقود الإيجار التي تكون فيها المنظمة هي الطرف المُؤجِّر

239 - لم تبرم المنظمة أي عقود إيجار تكون فيها الطرف المُؤجِّر.

الالتزامات التعاقدية

240 - يرد في الجدول أدناه بيان الالتزامات المتعلقة بالممتلكات والمنشآت والمعدات؛ والأصول غير الملموسة؛ والشركاء المنفذون؛ والسلع والخدمات المتعاقَد عليها ولكن لم يتم تقديمها حتى تاريخ الإبلاغ.

الالتزامات التعاقدية حسب الفئة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المجموع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	*المجموع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022*
السلع والخدمات	32 620	33 072
الشركاء المنفذون	40 414	39 694
الممتلكات والمنشآت والمعدات	609	1 068
المجموع	**73 643**	**73 834**

الملاحظة 28

الخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية

الالتزامات الطارئة

241 - المنظمة عرضةٌ لمجموعة متنوعة من المطالبات التي تنشأ من وقت لآخر في المسار العادي لعملياتها. وتنقسم هذه المطالبات إلى فئتين رئيسيتين هما: المطالبات التجارية والمطالبات بموجب القانون الإداري.

الأصول الاحتمالية

242 - وفقا للمعيار 19 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: المخصصات والخصوم الاحتمالية والأصول الاحتمالية، تفصح المنظمة عن أصول احتمالية عندما يقع حدث معين ينشأ عنه احتمال حدوث تدفقات داخلة من الموارد إلى المنظمة في صورة منافع اقتصادية أو إمكانات خدمة، وتوجد معلومات كافية لتقييم احتمالات حدوث تلك التدفقات الداخلة. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، لم تكن هناك أي أصول احتمالية ذات أهمية مادية تولّدت عن إجراءات قانونية اتخذتها المنظمة أو عن حصتها في مشاريع مشتركة ويُحتمل أن تسفر عن إيرادات اقتصادية كبيرة.

الملاحظة 29

المِنَح والتحويلات الأخرى

243 - ترد فيما يلي المناطق التي أُنفقت فيها الأموال التي أُعطيت للشركاء المنفذين.

المنح والتحويلات الأخرى حسب المناطق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المجموع لعام 2023	*المجموع لعام 2022*
أفريقيا	6 553	11 261
الدول العربية	4 954	8 202
آسيا والمحيط الهادئ	5 270	2 591
على الصعيد العالمي	5 578	14 964
أمريكا اللاتينية والكاريبي	(99)	3 564
المجموع	**22 256**	**40 582**

244 - ويشكِّل هذا المبلغ جزءا من مبلغ قدره 24,4 مليون دولار ورد في بيان الأداء المالي بوصفه مصروفات تحت بند المنح والتحويلات الأخرى. وشكّل الفرق البالغ 2,1 مليون دولار مخصصات للجهات المستفيدة النهائية (انظر الملاحظة 23).

الملاحظة 30

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

245 - لم تطرأ بين تاريخ إعداد البيانات المالية وتاريخ الإذن بإصدارها أحداث مهمة، مواتية أو غير مواتية، كان من الممكن أن تؤثر عليها تأثيرا جوهريا.

120924 270824 24-11614 (A)